حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

التاريخ والمعرفة التاريخية في فكر الفلسفة التجريبية : فرانسيس بيكون نموذجاً

The History and the Historical Knowledge in Experimental Philosophy Thought Francis Bacon as a Model

أ. حصة فالح العجمي

قسم التاريخ - كلية الآداب

جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس
النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة 628 - الحولية 44

1445 هـ / سبتمبر 2023 م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب

الحولية الرابعة والأربعون
الرسالة الثامنة والعشرون بعد المئة السادسة
1445هـ/2023 م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

هيئة التحرير

- **أ.د. تغريد محمد القدسي**
  رئيسة هيئة التحرير
  قسم دراسات المعلومات – جامعة الكويت
- **أ.د. باقر سليمان النجار**
  جامعة البحرين – البحرين
  أستاذ زائر بقسم الاجتماع – جامعة الكويت
- **أ.د. نعمان محمود أحمد جبران**
  جامعة إربد – الأردن
  أستاذ زائر بقسم التاريخ – جامعة الكويت
- **أ.د. عدنان يوسف العتوم**
  قسم علم النفس – جامعة اليرموك – الأردن
- **أ.د. مشاعل الحملي**
  قسم اللغة الإنجليزية وآدابها – جامعة الكويت
- **د. عبد اللّه محمد الجسمي**
  قسم الفلسفة – جامعة الكويت
- **د. إبراهيم ناجي الهدبان**
  قسم العلوم السياسية – جامعة الكويت
- **د. أحمد مبارك الحصم**
  قسم الجغرافيا – جامعة الكويت
- **د. أسعد هاشم الصالح**
  قسم اللغة العربية – جامعة انديانا
  الولايات المتحدة الأمريكية
- **أ. مها إبراهيم المسعد**
  مديرة التحرير – جامعة الكويت

الهيئة الاستشارية

- **أ.د. باسل حاتم**
  الجامعة الأمريكية - الشارقة
  الإمارات العربية المتحدة
- **أ.د. إبراهيم السعافين**
  قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية
- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
  كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية
- **أ.د. ساري حنفي**
  رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع
  الجامعة الأمريكية - بيروت
- **أ.د. منى بيكر**
  جامعة مانشستر - المملكة المتحدة
- **أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري**
  قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس
- **أ.د. عبد الله الوليعي**
  قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود
- **أ.د. مأمون فندي**
  مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
  المملكة المتحدة

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية هي فصلية تنشرُ البحوثَ والدّراسات الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، ويتوافر فيها ما يأتي:
- أنْ تُمثّلَ الدراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضا تقديمها للنشر الي جهة أخري أثناء ورودها إلى الحوليات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهد بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات على (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البحث بوساطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط Simplified Arabic 14 للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط Times New Roman 12 في حالة البحوث باللغة الإنجليزية.
- يرفق الباحث ملخصا للبحث، مطبوعا باللغتين العربية والانجليزية، في حدود (200) كلمةً. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، منهج الدراسة المستخدم، أبرز النتائج المستخلصة وأهم الاستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
- يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.
- تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوي دقة 600 × 800.
- في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة؛ يلتزم بدفع تكاليفها.
- يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالنسخة الأخيرة (السابعة) من نظام علم النفس الأمريكية American Psychological Association APA من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث ، إضافة إلى قائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعا بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجي الرجوع إلى دليل التوثيق وفقا لنظام APA لمزيد من التفاصيل.

مثال **(Courtois, 2001)**

- قائمة المراجع: يرجى الرجوع الى دليل التوثيق، وفقا لنظام APA للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style.Style Writing Journal, 12 (6), 1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام APA على :

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشتمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script)
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://apc.kuniv.edu.ku/

شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. ـ تقبل الحوليات البحوث التي تقدم إلكترونيا فقط من خلال الموقع: http:// journals.KU.edu.KW/aass
- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلات منها.
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نشرت أم لم تنشر.
- لايجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك، وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخري، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات.
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقا، وبعد موافقة هيئة التحرير، علي محكمين اثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة، ويكون التحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review)
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور .
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث، إلي رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 ـ الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyt Kulliyyat al-Adab

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS

E-mail:aass@ku.edu.kw

الإصدار الأول – الحولية الرابعة والأربعون – سبتمبر 2023

قراءنا الأعزاء . . .

لا تزال محاولاتنا جادة بشأن التغييرات العديدة التي نحدثها في الفصلية (الحوليات) ،وهو ما يضطرنا إلى التأخر في إصدار الأعداد. ولكن يجب أن أشير إلى التغييرات التي أرهقتنا، و تسببت في تأخيرنا؛ لأن دورتها الطبيعية، ثم المستندية أطالت إطلالة العدد في وقته. ولكن ذلك أضاف الى الفصلية إضاءات جميلة وأساسية. حاولت جاهدة إضافة أعضاء جدد من خارج الكويت إلى قائمة أعضاء هيئة التحرير واللجنة الاستشارية؛ بغية إضفاء طابع أكثر من محلي لفصليتنا، ناهيك عن إصدارنا الدائم لمواضيع جديدة ومتنوعة وباللغة الإنجليزية. كذلك فإن التحول إلى نمط أو نسق واحد في التوثيق، وهو نسق جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association 7 APA قد أرهقنا، وباحثينا وموثقينا وموظفينا. عذراً للجميع!

يجيء هذا العدد ونحن نصارع التغيير والانتهاء من فصل الصيف، وأتمنى أن يكون فاتحة خير لنا وللجميع.

يحوي هذا العدد تنوعاً في المواضيع، لعله بداية التنوع الذي ننشده: الرسالة الأولى باللغة الإنجليزية للأستاذ **الدكتور سعيد جبر أبو خضر** من جامعة آل البيت بالأردن و**الدكتور عبد الجبار محمد الشرفي** من جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان، وهي بعنوان **تقييم جودة ترجمة التشبيه في ضوء نظرية الصلة: أنموذج قصيدة المتنبي في مدح سيف الدولة**. تتحدث عن التشبيه، والعنصرين الأساسيين: المصدر والهدف والمشترك بينهما؛ بغية الوصول إلى المشابهة المنشودة. يتم ذلك باستخدام تشبيهات المتنبي في مديح سيف الدولة كما ترجمها ثلاثة مترجمين لتعرّف الصلة بين ترجماتهم، وتقييم ذلك. أظهرت

الدراسة ملاءمة نظرية الصلة لتقييم جودة اللغة المجازية، كما أظهرت أن هذه الترجمات تساعد في التأويل بالإنجليزية.

الرسالة الثانية في هذا العدد **للأستاذة حصة فالح العجمي** من قسم التاريخ بجامعة الكويت، وهي بعنوان **التاريخ والمعرفة التاريخية في فكر الفلسفة التجريبية**. تتحدث الرسالة عن التطورات التي حدثت في علم التاريخ معرفياً ومنهجياً من خلال رصد هذه التطورات لتصل إلى هدفها؛ بغية فهمه وتفسيره. استخدمت الدراسة الفيلسوف فرانسي بيكون نموذجاً للفكر التجريبي لتسلط الضوء على أهم مساهماته الفكرية التاريخية، وأثره القوي في المقاربة بين العلوم الطبيعية والإنسانية.

الرسالة الثالثة للأستاذ **الدكتور أحمد محمد محفوظ والدكتور خالد النوري** من قسم التاريخ بجامعة الكويت، وهي بعنوان **حملة سيناحريب على مملكة يهوذا**. تتكلم الرسالة عن حصار سيناحريب للقدس كحدث لفت نظر الباحثين الغربيين في تاريخ الشرق القديم، وذلك لارتباطه بموضوعات تمثل جزءاً من التراث الديني اليهودي. وفي ظل هذا الاهتمام لم تتطرق الدراسات التاريخية التي نشرت باللغة العربية لهذا الحصار أثناء التأريخ لأحداث الدولة الآشورية أو الفرعونية، ناهيك عن تاريخ فلسطين القديم.

الرسالة الرابعة **للدكتور أحمد حمودة** من جامعة طيبة، وهي بعنوان **التوافق التركيبي في الشعر الجاهلي بين تأثير«الوزن» وتأثير «القالب الصياغي»**. المثال في الدراسة هو الشعر الجاهلي والتساؤل هو هل كان الشاعر الجاهلي واقعاً تحت تأثير قالب صياغي أثر في كتابته وفيما بعد في استدلالات المستشرقين الكثيرة؟ انتهت الدراسة إلى نقض نظرية سطوة القالب الصياغي، وقدمت تفسيراً موضوعياً للتوافق التركيبي في الشعر الجاهلي إحصائياً وبنيوياً.

الرسالة الخامسة **للدكتورة سماح عبد الموجود** من جامعة قطر بدولة قطر،

وهي بعنوان **الرذيلة الأخلاقية في حقل التصوف الإسلامي: دراسة تحليلية**. تتحدث هذه الرسالة عن خلق الكبر في حقل التصوف الإسلامي، وتقارن جهود الصوفية في دراسة هذه الظاهرة بعلم النفس الحديث، وتنتهي إلى إثبات أن الصوفية سبقت علم النفس الحديث في تفسير الصحة النفسية وتحقيقها للإنسان. انتهجت الدراسة التحليل والمقارنة والنقد وقدمت أمثلة قديمة وحديثة لدراسة ظاهرة الكبر. ختمت الدراسة بكيفية معالجة الصوفيين ظاهرة الكبر قديماً، ومقارنتها بما هو متبع في علم النفس الحديث.

الرسالة السادسة والأخيرة في هذا الإصدار **للدكتور هشام حنفي العسلي** من جامعة الملك سعود، وهي بعنوان **العنف وعلاقته بفاعلية الذات والذكاء الثقافي لدى الطلاب السعوديين والوافدين في جامعة الملك سعود**. تتحدث الدراسة عن ظاهرة العنف وعلاقة العنف بفاعلية الذات من خلال عينة من طلبة كلية التربية بجامعة الملك سعود. خلصت الدراسة إلى وجود مستوى متدنٍّ من العنف اللفظي والجسدي لدى الطلاب السعوديين والوافدين، كما خلصت إلى أنه لا فروق بينهما وبين فاعلية الذكاء، كما كشفت الدراسة عن إمكانية التنبؤ بالعنف من فاعلية الذات.

أ. د. تغريد محمد القدسي

رئيسة التحرير

Doi 10.34120/0757-044-628-001
الرسالة (628)

قدمت في : 2020/10/10
أجيزت في : 2021/01/02
• **للإستشهاد:**
العجمي، حصة فالح. (2023). التاريخ والمعرفة التاريخية في فكر الفلسفة التجريبية. حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية (44) 628.

التاريخ والمعرفة التاريخية في فكر الفلسفة التجريبية : فرانسيس بيكون نموذجاً

The History and the Historical Knowledge in Experimental Philosophy Thought Francis Bacon as a Model

أ. حصة فالح العجمي
قسم التاريخ ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

المؤلف:

أ. حصة فالح شافي العجمي

- الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر عن رسالة « التوسع المصري في الخليج والجزيرة العربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر» – جامعة الكويت – 2009.
- مدرس مساعد ، جامعة الكويت ، كلية الآداب ، قسم التاريخ.

الإنتاج العلمي:

الأبحاث:

1. قراءة نقدية في كتاب الكويت وجاراتها للمؤلف – هارولد ريتشارد باتريك ديكسون (1956). حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت ، 2017.

المحتوى

الملخص 15

مدخل 17

المبحث الأول: تطور الفكر التاريخي (مفهوم التاريخ والمنهج) 22

المبحث الثاني: الأسس والمنطلقات لتكوين فكر فرانسيس بيكون 36

المبحث الثالث: مراجعات في آراء بيكون حول التاريخ والمعرفة التاريخية 46

المبحث الرابع: تأثير فرانسيس بيكون على المسار المنهجي والمعرفي لعلم التاريخ 65

المبحث الخامس: موقف فلسفة التاريخ والمدارس التاريخية المعاصرة من تصورات بيكون التاريخية وأثره في تطور المنهج التاريخي 78

الخاتمة 95

المراجع 97

الملخّص

إن استمرار انشغال الساحة الفكرية المعاصرة بتقصي نشوء الفكر التاريخي وتطوره الذي يحمل في مظاهره انعكاسات لحضور نشاط الإنسان في تفاعله مع محيطه والزمن، يبعث على رصد التطورات المتلاحقة التي شهدها علم التاريخ على المستويين المعرفي والمنهجي. وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع مسارات هذه التطورات للوقوف على رصد وتحليل ما دار من جدل حول علمية التاريخ وكيفية فهمه وتفسيره، وذلك من خلال تتبع المراحل التي تطور فيها هذا النقاش وانتقاله عبر مستويات جديدة في الفكر التاريخي والإنساني بشكل عام وفقًا لاتجاهات علمية وفلسفية وأدبية ساهمت في إعادة تعيين موضع التاريخ وموقعه في المعرفة البشرية.

وقد قدمت الدراسة نموذجًا مثاليًّا تمثل بالفيلسوف فرانسيس بيكون، باعتباره مؤسس النزعة التجريبية للفلسفة والعلم في العصر الحديث، حيث سعت الدراسة عبر تطبيق المنهج التاريخي والتحليلي والنقدي، لتسليط الضوء على أهم وأبرز مساهماته الفكرية التاريخية، خصوصًا تلك التي اتخذت موقعًا شديد الخصوصية باندماجها التوفيقي مع نتاج فكره الفلسفي والعلمي، مؤكدةً في نتائجها التي توصلت لها أهميةَ ما تركه وعيُ وفكر فرانسيس بيكون المعرفي في تشكيل الفكر التاريخي بشكل عام، وفي حضور تأثيره القوي على منهجية علم التاريخ على نحو خاص، وما ترتب على ذلك من رؤية جديدة للمعرفة التاريخية، ساهمت من خلالها توجهات بيكون المبكرة لتطوير نوع من المقاربة المنهجية بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، وبرفع العوائق المنهجية بينهما، ممهدة بذلك لتكامل معرفي يجمع الدراسات التاريخية مع بقية أفرع العلوم والمعارف، وهي توجهات غير مألوفة في الفكر التاريخي دفعت على تأكيد الموقع المادي لنتاج المعرفة التاريخية.

الكلمات الدالة (المفتاحية): *علم التاريخ، المعرفة التاريخية، فرانسيس بيكون، التجريبية، المدارس التاريخية المعاصرة.*

مدخل

كما هو الحال مع بقية العلوم الإنسانية، لم يتشكل الطابع العلمي للتاريخ إلا بعد مروره بمراجعات طويلة ومستمرة لدوره المعرفي؛ مراجعاتٌ طرحت رؤًى منهجيةً غير مسبوقة شاركت فيها، وبشكلٍ متفاوتٍ عمقًا وإضافةً، اتجاهاتٌ فكرية عديدة نشأت في أحضان مدارس تاريخية مختلفة. ومهما كانت الحيثيات التي أحاطت بمسيرة تطور الفكر التاريخي، فإن استقراء مسار هذا التطور يؤكد على أنّ ما شهدته أوربا منذ العصر الحديث من تقدم مطرد في ميدان الدراسات التاريخية، يعد دلالة على تحولٍ انتقالي غير مسبوق، على اعتبار أنّ تغيرًا جوهريًّا قد طرأ على موقع التاريخ بالنسبة لبقية العلوم الإنسانية.

لقد عبّرت المرحلة الجديدة عن حجم الاستجابة المعرفية للمؤرخ الأوربي، ومدى تفاعله مع تغيراتٍ اقتصادية وسياسية وثقافية طالت مجتمعه، فضلاً عن أنها عكست قدرته على مواكبة مظاهر التطورِ العلميِّ الذي عُدَّتِ الثورةُ العلميةُ أحدَ أهم ملامحه. ففي محاولةٍ منه لمحاكاة مناهج العلوم الطبيعية، تبنى –ضمن إطارٍ خاص– رؤيةً منهجية جديدة تستند على مرتكزات علمية من القواعد الخاصة والأسس والأساليب الإجرائية، ساهمت إلى حدٍّ كبير في إدخال منظومةٍ من المفاهيم والمصطلحات في علم التاريخ.

وضمن هذا السياق الذي يُعَدُّ بمثابةِ نزعةٍ لاستحياء التاريخ وإعادةٍ لتشكيل مفهومه انسجامًا مع حجم ونوعية التطورات الفكرية التي أحاطت هذا العصر، تنكشف جهود المؤرخين لتدعيمِ مسارِ تجديدِ الشكلِ المعرفي للتاريخ، التي كانت في حقيقة الأمر ثمرةَ دافعيْنِ أساسيين: الأول يكمن في محاولتهم تخطيَ الصورة النمطية التقليدية التي فرضتْها تقييماتٌ سابقة متراكمة همشت وظيفة التاريخ بشكلٍ متطرف وحددته في الإطار الترفيهي، وذلك من خلال إعادة تأهيل الممارسة التاريخية وضبطها أكاديميًّا لخلقِ نتاجٍ فكريٍّ قادر على تأصيل أحداث الماضي. بينما انطلق الدافع الثاني من رغبة المؤرخين في توسيع آفاق البحث التاريخي والانتقال بالدراسات التاريخية لمستويات نوعية جديدة وغير تقليدية، وهو ما تحقق من خلال الانفتاح الواسع وتفعيل التواصل مع بقية حقول العلوم الطبيعية والإنسانية، وأعطى بدوره دفعةً قوية للجهود المبذولة نحو تحقيق التكامل المعرفي، وهو

الأمر الذي ساهم إلى حد بعيد في تطور منهج البحث التاريخي.

وبتجاوزِ الدراساتِ التاريخيةِ عتبةَ النموذج التقليدي عبر انتقالها إلى فضاءاتٍ غير مطروقةٍ تدفعها نحو ذلك ثورةُ الإشكاليات الجديدة؛ قَدَّمتْ تصوراتٍ أقرب لفهم تجربة الإنسان التاريخية، وتأتي الفلسفة في صدارة هذه القائمة بحكم ارتباطها مع التاريخ بمقتربات منهجية ومعرفية كانت محط اهتمام مشترك بين الفيلسوف والمؤرخ، على اعتبار أن الممارسة التاريخية انتقلت صعودًا –بحسب التوجه السابق– إلى مستويات معرفية جديدة، بناءً على ما انضوت عليه من عمليات عقلية وتقنية تمثلت بالتأويل والتفسير وبناء المناهج والنظريات والفرضيات...إلخ.

وبالإمكان في هذا الموضع توضيح علاقة التواصل الثنائية بين حقلي التاريخ والفلسفة من خلال استعارة أكثر الأسئلة الخمس العظمى التي شغلت الفكر البشري منذ العصور القديمة، ويتمثل في السؤال التالي: ما هو التاريخ؟ هذا السؤال الماهوي الجذاب فتح المجال أمام مساءلات فلسفية أخرى للتاريخ وللفكر التاريخي بشكل عام، ظهرت باختلاف سياق الطرح في أحد فروع الفلسفة، ألا وهو فلسفة التاريخ؛ هذا الحقل الذي يُعنى تحديدًا بالبحث عن معنى التاريخ وتأويلاته وسيره، لتقديم فهمٍ واضح لمسيرة الإنسان التاريخية (كونزمان وبوركارد، 2012). هذا، وتعتبر المعرفة التاريخية من أبرز القضايا الفلسفية التي انشغل المهتمون في هذا الحقل بطرحها ومناقشتها.

وتأسيسًا لموقعها المهم كنشاط فكري يعكس عند تعاطيه في أوساط الفكر التاريخي والفلسفي دلالاتٍ عقليةً وتأملية ذات طبيعة خاصة، واستنادًا كذلك على كونها مفهومًا وسائطيًّا يَعبر بين الحقلين التاريخي والفلسفي، أو بمعنًى آخر يُظهر المشترك والمختَلف المعرفي فيما بينهما، فقد انطلقت العديد من الإشكاليات التي مثلت نقاط تجاذب بين الطرفين، مثيرة بذلك جدلاً واسعًا طُبع على النتاج الفكري للمؤرخ والفيلسوف على حد سواء.

ولقد كانت أبرز النقاشات التي لم تَخْفَ تحيزاتها تدور حول قضية المنهجية التاريخية،

وهنا كان يجري دائمًا استدعاء السؤال التقليدي أو الكلاسيكي إن جاز التعبير، المتمثل بـــ: هل التاريخ علم؟ ليُفتح المجال على مصراعيه أمام جملة من النقاشات المستفيضة، التي انطلقت من مساءلة المؤرخ عن مدى قدرة منهجه على محاكاة دقة نتائج مناهج العلوم الطبيعية، وبما يدعيه من امتلاكه أدوات تخوله بفحص ما تبقى من آثارٍ للقيام بعملية استردادية تتطابق مع ما وقع في الماضي، خصوصًا في ظل تأكيدات هذا الأخير وثقته برهاناته على إثبات أحداث الماضي والكشف عن حقائق التاريخ، وتَمكنه من تقديم معرفة تاريخية تتحقق فيها شروط الموضوعية، وعلى العموم فقد شكل التمايز في الطرح وتضارب الآراء دافعًا قويًّا لاتساع نطاق النقاش ليشمل محاور أخرى كطبيعة التاريخ وحدوده ووظيفته وكيفية فهمه وتحديد قوانينه...إلخ.

وبطبيعة الحال، كان يُعبر عن كل هذه القضايا المثارة بـــ(ثنائي الإشكالية) اعتمادًا على توجهات وخصوصية الفكر المشتغل بها وطبيعة معالجته لها، إذ تكشف نظرية المعرفة التاريخية بحكم ما تثيره من قضايا على الصعيدين المنهجي والمعرفي، عن بعدٍ ثنائي: الأولُ بعدٌ فلسفي يتعامل مع التاريخ، والآخر تاريخي متأثر إلى حد كبير بتحدي المؤرخ واستجابته المعرفية، على اعتبارِ أنَّ «العفريت الأسود» (كانادين، 2006، ص. 16) –نسبةً إلى فلسفة التاريخ كما عبر عنها بعض المؤرخين– هي مَن استدرجتْه نحو ساحة صراعٍ فكري واسعِ النطاق بتقديمها تصورات غير تقليدية عن التاريخ، ولكنْ ما لبثت هذه المواجهة أن تحولت بمرور الوقت إلى جسورٍ فكرية قادت لنقاشات واعية، ويتضح ذلك في معالجة بعض المدارس الفكرية لمفهوم التاريخ والمعرفة التاريخية، فقد تبنت هذه المدارسُ، فلسفيةً كانت أم تاريخية، آراء مختلفةً ومتنوعة ينطلق كل منها بحسب توجهاتها ومواقفها الفكرية وخصوصية كل عصر، وهذا الوضع حقيقةً خَلَقَ –وما زال حتى الآن– حالةً فكريةً أدت لظهور مناقشات وآراء وتصورات عديدة حاولت تقديم وجهات نظر علمية، فكانت الحصيلة بروز تشكيلات فكرية عرضت نظرياتها عن التاريخ والمعرفة التاريخية بطرق متجددة واكبت فيها تطور الفكر في كل عصر، بل ودفعت في مراحل لاحقة لفتح آفاق جديدة لفهم حركة التاريخ وقوانينه.

ولعل ما يفرض نفسه هنا بعد هذه المقدمة، الإشارة إلى ما نعتبره المحرك الأساسي لكتابة البحث، المرتكز على تحديد امتدادات الفلسفة التجريبية –بتوجهاتها العلمية– داخل الفكر التاريخي، وطبيعة استجابة تياراته واتجاهاته المختلفة لتأثيراتها في العصر الحديث، خصوصًا تلك المتعلقة بتصورات هذه الفلسفة ومعالجتها لقضايا التاريخ المنهجية والمعرفية. وقد سعينا، لاعتبارات مهمة، إلى انتقاء نموذج يمثل هذه الفلسفة، وهو فرانسيس بيكون رائد المنهج التجريبي الذي أولى اهتمامًا خاصًّا بالتاريخ، ليس لكونه راصدًا لتعاقب نشاط الطبيعة والفعل البشري فقط، إنما لكونه حقلاً معرفيًّا يسهم في تقديم معرفة موضوعية تخدم بعدَ توظيفها تقدمَ البشرية، ومن هنا تحديدًا ننطلق لتوضيح المنهج المعتمد عليه في هذه الدراسة، الذي يقوم على تحليل محتوى آراء وتصورات المنظور البيكوني لأسس وشروط وإمكانات المعرفة التاريخية.

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في الكشف عن جوهر التصورات التاريخية التي انعكست في مؤلفات فرانسيس بيكون وأهمية قيمتها في دراسة تطور الفكر التاريخي. وقد تطلب هذا في البدء تقديم مبحثٍ أولي نعتبره تمهيدًا للدراسة يقوم على تتبع تطور الفكر التاريخي من خلال رصد المتغيرات التي جرت على مفهومي التاريخ والمنهج في كل مرحلة من مراحل تطور علم التاريخ، وهو ما يعني تفكيك بنائه المعرفي لفهم انعكاس هذا التطور المرحلي على المعرفة التاريخية. ويأتي ذلك تحقيقًا لأهداف منها:

أولاً: الكشف عن أسس وشروط البناء المعرفي في حقل التاريخ، ومراحل انتقاله كبناء، من مستوًى أدنى إلى مستوًى أعلى، متزامنًا في ذلك مع التطور التصاعدي لوسائله المنهجية.

ثانيًا: التعرف على البعد الإشكالي لمفهوم المعرفة، وذلك لفهم طبيعة المواجهة الجدلية القائمة بين الإسقاط الفلسفي لهذا المفهوم وسحب دلالاته على المعرفة التاريخية، في مقابل النزعة الاستقلالية لعلم التاريخ، التي تستمد شرعيتها من خصوصية القواعد المعرفية الثابتة في منهج البحث التاريخي.

ويطرح المبحث الثاني أسسَ ومنطلقاتِ تكوين فكر الفيلسوف فرانسيس بيكون، ويحاول أن يجيب في سياقه عن سؤال: لماذا كان بيكون تجريبيًّا، وذلك ابتداءً من استعراض أبرز ملامح حياته الشخصية والعملية، ومدى تأثرها وتفاعلها مع النشاط الفكري في عصره، وكيف تشكل على أثر ذلك فكره الفلسفي، في محاولةٍ منا لإيجاد مدخل جيد لفهم واستيعاب توجهاته وتصوراته الفلسفية تجاه التاريخ بشكل عام.

أمّا في المبحث الثالث، فإننا نطرح للمناقشة آراء فرانسيس بيكون حول التاريخ والمعرفة التاريخية من خلال قراءة تشخيصية في نتاج الأخير الفلسفي والتاريخي، وبالاعتماد تحديدًا على تلك النصوص التي كشفت عن مضمون أفكاره وتصوراته لهذين المفهومين، ونهدف من ذلك طرح مقاربة نقدية تحليلية قائمة على رؤيته الفلسفية والتاريخية لكلا المفهومين.

ونوضح في المبحث الرابع مدى تأثير أطروحات فرانسيس بيكون على المسار المنهجي والمعرفي لعلم التاريخ، وكيف انعكس ذلك على اتجاهات بعض المذاهب التاريخية، في محاولة لتقييم مدى تأثر هؤلاء بشكل عام بمنجزات الأخير الفكرية.

ويسعى المبحث الخامس لتقييم تصورات بيكون التاريخية من منظور فلسفة التاريخ المعاصر، فيستعرض بدايةً آراء ووجهات نظر رواد مدرسة الحوليات حول هذه التصورات، ثم يتطرق للنقد الذي واجهته الفلسفة التجريبية في أطروحاتها عن علاقة العلوم الطبيعية ومقاربتها للعلوم الإنسانية، وكيف خلق هذا النقد اتجاهات داخل فلسفات التاريخ المعاصر والمدارس التاريخية، أسست لنظريات جديدة للتاريخ.

المبحث الأول

تطور الفكر التاريخي (مفهوم التاريخ والمنهج)

لا يمكن فهم التطور المرحلي للفكر التاريخي إلا بالتعرف على مرتكزات أساسية تتمثل بمفهوم التاريخ والمنهج التاريخي.

أ- التاريخ وتطور المفهوم

كما هو حال أي حقل معرفي، يستند علم التاريخ على مفاهيم ومصطلحات تعتبر بشكل أو بآخر مقياسًا لدرجة ديناميكيته كعلم، حيث تخضع المفاتيح المنهجية (الخراط، 2013) -المفاهيم والمصطلحات- بدورها لعملية تغير مستمر متوافق إلى حد بعيد مع المبدأ التطوري المعروف بـ «الانتقاء الطبيعي»، وهي استعارة مشروعة إن صح التعبير، خصوصًا أنَّ داروين أباح لنا استعارة هذا المفهوم بناءً على ما كتبه بهذا الصدد في كتابه أصل الأنواع حين أشار:

تدور رحى صراع من أجل الحياة بين الكلمات والصيغ النحوية في كل لغة بصورة دائمة وباستمرار، ويكون السبق من نصيب الأشكال الأفضل والأقصر والأسهل، وهي تدين بنجاحها للميزات الدفينة منها، ويمكن إضافة الإبداع والموضة إلى هذه العوامل الأكثر أهمية كأسباب للبقاء لأن هناك في عقل الإنسان ولعًا شديدًا بإحداث تغيرات طفيفة في كل شيء، ويمثل بقاء كلمات مفضلة معينة أو الحفاظ عليها معركة من أجل البقاء؛ هي الانتقاء الطبيعي (ريوس، 2010، ص. 22).

وبالتالي يمكن القول: إن التطور المفاهيمي عملية تقدمية حتمية (ريوس، 2010)، على اعتبار أن المفاهيم في مسارها التقدمي تتعرض لتغير مستمر؛ ليس بالضرورة في اللفظ إنما أيضًا في المعنى، تحت تأثير تغيرات الظروف الثقافية. والهدف الجوهري هنا يقضي بتقصي ما لحق مفهوم التاريخ تحديدًا من تغيرات طرأت عليه بمرور الوقت، سواء كانت إضافة أو تعديلاً، وذلك بتتبع دلالاته ورصد تحولاته وتحليله لغةً واصطلاحًا في ضوء مقاييس الاتجاهات التاريخية السائدة في كل عصر من العصور. وإن كانت هذه المعالجة

ستقتصر على أصل مفردة التاريخ في أدبيات الحضارة الأوربية.

فمن المتعارف عليه لغويًّا أن كلمة «History» التاريخ بالإنجليزية، و«Histoire» التاريخ بالفرنسية، تعود في أصولها اللغوية إلى كلمة «Istoria» أو «ιστορία» اليونانية، وهي تحمل في معناها القصة أو الحكاية، وكذلك تعني التاريخ. وفيما يبدو ظاهريًّا لا وجودَ لاختلافٍ لفظي كبير بين المصدر اليوناني والاشتقاق اللاتيني، لكنْ هل من اختلاف يُلْحق أثرًا بالمعنى؟

ولو حققنا اجتهادًا في الالتباس الذي أظهر ثنائية المعنى للكلمة «Istoria» أو «ιστορία» اليونانية –مع ضرورة تثبيت مرحلة ظهوره تثبيتًا ظرفيًّا زمانيًّا ومكانيًّا– لاستوقفتنا عدة ملاحظات تنطلق في أساسها من مرجعية التاريخ نفسه وعلاقته مع الفنون الأدبية، فقد نشأ التاريخ مثل الدراما والقصة من الميثولوجيا (Toynbee, 1987) وهو ما سمح بشرعية ارتباط المعنيين –قصة وتاريخ– بعلاقة قوية كانت على مستوًى من التشابك والتداخل إلى حد اقترابها من درجة التماهي، على اعتبار أننا نتحدث تحديدًا عن وجود عناصر التقاء مهمة تشكل في حقيقة الأمر مكونات أساسية في نسيج المعنيين وتتجسد في ظاهرها بالسرد والماضي والخيال؛ هذا الارتباط على ذاك النحو دفع بتشكل علاقة أخرى استندت على مبدأ التكامل وتداول المنفعة، فالتاريخ قدم للقصة مادة تاريخية ضبطت من خلالها بناءها الفني وأضفت على مضمونها شيئًا من الواقعية، وضمنت في صورتها النهائية القيم والدروس والعبر، فيما منح أسلوبُ القصص الأدبيُّ التاريخَ لمسةً فنية وجمالية أظهرت البلاغة في النص التاريخي وأقرضت المؤرخين الخيال القصصي لمعالجة عجزهم عن تفسير الظواهر (قاسم، 2007).

وفي سياق متصل، يكشف استعمال كلمةٍ ما عند طبقات مختلفة ثقافيًّا، عن احتمالية تعدد معناها، وهذا الوضع ينسحب على كلمة «Istoria» أو «ιστορία»، فقد شاع استعمالها عند أوساط العامة بمعنى القصة، بينما عند أهل الاختصاص كانت بمعنى التاريخ، ومن الضروري أن نتوقف هنا عند نقطةٍ جوهرية تكمن في بداية الانشقاق بين المعنيين وارتسام التاريخ مساره الخاص والمنفصل عن القصة؛ هنا بالضبط تبرز مساعي

هيرودوت –أبو التاريخ– الذي تبنى هذا التوجه، باستحداثه قواعد جوهرية لمنهجٍ جعل من التاريخ –بعد نضوجه– تاريخًا مفهومًا.

لقد أطلق هيرودوت على كتابه اسم «Iotopins Attoaeievs» أي «تمحيص أو إثبات الأخبار» (هيرودوت، 2001، ص. 22)، فهو إذن تحقيق، وقد أشار جاك لوغوف إلى أنه –أي التحقيق– «معنى الكلمة كما هي لدى هيرودوت في تواريخه التي هي أبحاث وتحقيقات» (كوثراني، 2013، ص. 28)، وهذا المعنى يتلاءم مع بعض خواص الفكر اليوناني القديم القائم على المشاهدة والتساؤل (قاسم، 2013)، ومضمونُ هذا التحقيق بحسب رؤية هذا المؤرخ اليوناني هو البحث والاستقصاء عن الحقيقة بنقد المصدر (روبرتس، 2014)، وذلك من خلال المقارنة بين المرجعيات الشفوية أو المكتوبة، والمشاهدة التي يتعين على المؤرخ نفسه القيام بها (ذنون، 2004)، وهو في حقيقة الأمر –ما زلنا نتحدث عن التحقيق– ما كان كفيلاً بإضفاء الخصوصية على علم التاريخ.

ومهما يكن من أمر، فقد أثبتت فكرة هيرودوت عن التاريخ –معنًى ودلالة وممارسة– قابليتها للتطور بحسب درجة وعي المجتمعات بأهمية التاريخ، فبعد أن وُرثت هذه الفكرة لمؤرخي الفترة الكلاسيكية من الإغريق والرومان، استوحى هؤلاء من ابتكار هيرودوت منتجًا أدبيًّا جديدًا يظهر الجانب النفعي للتاريخ، ويهدف من خلال سرد المنجزات الحضارية للإنسان إلى بناء صورة إيجابية مثالية للنموذج البشري (قاسم، 2013)، وعند هذه اللحظة تمامًا أصبح معنى التاريخ سردَ ماضي البشر، فإرادةُ الإنسان –كما يعترف المؤرخ اليوناني ثوسيديدس (471–401 ق.م)– «من الأسباب التي تصنع التاريخ» (ويدجري، 1972، ص. 57).

لقد عايش التاريخُ بعد خلخلته لهيمنة الأسطورة أرضَ الواقع البشري، وتحول ممّا لا يمكن تصديقه إلى ما يمكن تصديقه، ولذلك يجب أن نشير إلى هذه الملاحظة: هناك تغير متبوع حصل لمفهوم التاريخ، الذي أصبحت دائرة اهتمامه محددة بالفعل البشري، خصوصًا بعد وعي الإنسان بضرورة صون مكتسباته التي أظهرت تفوقه الحضاري والعسكري (ذنون، 2004)، فأصبح الاتجاه التاريخي السائد في تلك الفترة ينطلق في

أساسه من سؤال الهوية، وهنا تظهر الحاجة إلى تسجيل الفعل البشري وصناعة تاريخ يتغذى على الذاكرة الفردية والجماعية.

ومن خلال المعيار التطوري لمعنى التاريخ، نعرض وجهة نظر جاك لوغوف، إذ أشار:

ثمة ثلاثة أوجه لمعنى (Historie) في اللغات اللاتينية: أولاً معنى التحقيق والبحث في الأعمال التي ينجزها البشر، وهو المعنى الذي سيتطور ليؤدي معنى علم التاريخ، وثانيًا معنى غرض البحث وهو ما قام به البشر، ووفقًا لذلك يكون التاريخ متابعةً لأحداث أو سردَ هذه المتابعة للأحداث (Récit)، أما الوجه الثالث فالتاريخ (Historie) قد يكون السرد نفسه (كوثراني، 2013، ص. 28).

وحسب ما يتبين من تفرعات المعنى التي قدمها لوغوف بمساراتها الثلاث، فإن هناك دلالةً واضحة تشير إلى أن التاريخ البشري قد أصبح في هذه المرحلة عنصرًا أساسيًّا من عناصر المنظومة الثقافية للمجتمع الإنساني.

وعلى الرغم من كل هذه الاعتبارات التي حققها التاريخ في معناه، إلا أن ما يثير المفارقة كان تراجع سمة الموضوعية والعلمية في الممارسة التاريخية، في مقابل هيمنة النزعة الذاتية التي حظيت بالتفضيل في الكتابات التاريخية الرومانية (ذنون، 2004)، خصوصًا بعد عمل المؤرخ الروماني ليفي (59 ق.م– 17م)، فعلى هذا النحو، دفع الإفراط في توظيف التاريخ وتوجيهه لاستمرار حالة الإقصاء لجوهر البحث والاستفهام والمعرفة من معنى الكلمة الأصلي حتى وصل الأمر بحسب تعبير كولنجوود إلى حدِّ تشويه التاريخ، إذ اقتصر عمل المؤرخين الرومان في أواخر العصر الروماني على جمع المعلومات من كتب التاريخ القديمة وإعادة تسجيلها دون أدنى جهدٍ نقدي أو تحليلي، فكان ذلك بمثابة إعلان عن «إفلاس الفكر التاريخي عند الرومان». (كولنجوود، 1961، ص. 89–91).

وقد انسحب هذا الوضع على فكرة التاريخ (معنًى وممارسةً) في العصور الوسطى، فاحتكارُ السلطة الدينية حقَّ تفسير التاريخ وحق معرفته شجعها على استثماره لصالحها، ففرضت نسقًا ورؤية وتوجهًا خاصًّا على النتاج التاريخي.

لكن تبعات التبدلات الثقافية والفكرية التي شهدها القرنان الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديان قدمت كثيرًا لعلم التاريخ، فمن زاويةٍ علميةٍ حفزت كلمة التاريخ (History) لاستعادة "كرامتها العلمية" (روزنثال، د.ت، ص. 17) بعد أن دُفع بهذا المفهوم ليكون أكثر وضوحًا ودقة، فأصبحت هذه الكلمة تعني بحسب تعبير روزنثال العمليةَ التي بموجبها يصل شيء خاص إلى مستوًى خاص في تطوره، وقد كان هذا الشيء الخاص بالنسبة إلى النظرة التقليدية للتاريخ هو الإنسان وبصورة خاصة الفعاليات والمؤسسات الإنسانية، ثم يضيف إلى أن فكرة التاريخ صارت عامة في القرن التاسع عشر وأصبحت تطبق على كل شيء يمكن إدراكه سواء أكان حيًّا أم جامدًا، وكان هذا منطقيًّا، وأصبح التاريخ بهذا المعنى فكرة شاملة، بمقدوره الادعاء مثلَ الفلسفة بأنَّ كل شيء وكل نشاط هو موضوع لبحثه وداخل ضمن نطاقه (روزنثال، د.ت، ص. 17).

ولعل اقتباس روزنثال الأخير الذي أشار فيه تحديدًا إلى تماثل التاريخ مع الفلسفة في فكرة الشمولية، هو في حقيقة الأمر انعكاس لما آلت إليه النظرة الحديثة إلى التاريخ، خصوصًا أنّ هذا الوضع يتماشى مع المسار التقدمي لهذا العلم، لكنْ في طرح فكرة الشمولية ما يشجع على مناقشة نقطة مهمة ترتبط ارتباطًا عميقًا بتطور مفهوم التاريخ، ألا وهي تواصل أو تشابك التاريخ مع الفلسفة، وما ترتب على ذلك من آثار طالت هذا المفهوم، فاندفاع الفلاسفة نحو دراسة الإنسان وتاريخه قاد إلى المزيد من النقاش والجدل حول مفهوم التاريخ وتفسيره واتجاهاته وتقييم معرفته، حتى وصل الأمر عند البعض إلى حد المطالبة بالهيمنة والإقصاء، وهو موقف عبر عنه فولتير حين قال أنّ «الفيلسوف وحده يجب أن يكتب التاريخ» لأنه يعتبر التاريخ «فلسفة تعلم بالتجربة» (الصباغ، 1998، ص. 329).

وبعيدًا عن هذا الرأي المتعسف الذي طبع وجهة نظر فولتير عن المؤرخين، يدفعنا موقفه الفلسفي إلى تساؤل مهم: هل للفلسفة من مساهمة فعلية في تشكيل مفهوم التاريخ؟ وقد ننطلق للإجابة على هذا التساؤل من معطًى ثابت يستند على أن كلَّ حقل من حقول العلوم الإنسانية يضفي أهلُ الاختصاص عليه نوعًا من الذاتية والخصوصية، لكنْ في المقابل ومن الزاوية العلمية، لا يمكن إقصاء دور الاستعارة وإخراجها من معادلة تطور العلم، إذ يعتقد

ريوس أنها «تلعب الدور الرئيسي في إنتاج العلم» (ريوس، 2010، ص. 239)، ويؤكد على أنها تعمل «مع التحولات لتخليق العلم» (ريوس، 2010، ص. 239)، وعلى ضوء الاقتباس الأخير لريوس، يمكن القول: إن العلاقات المتداخلة والمعقدة بين العلوم المختلفة، ومنها العلوم الإنسانية، قد أضعفت حجة الرأي القائل بانفصالها الكلي، على اعتبار أن تعدد تقاطعاتها الفكرية –وتجلى فيها الإنسان كأبرز نقاط الالتقاء– سمح بشرعية التواصل بالاستعارة، وسواءٌ كانت الاستعارة ذهنية أم لغوية فإنَّ نتاجَ ما تشكل من الاستعارة، الذي ظهر على خلفية عمليات من التعديل والهضم وتوافقت مخرجاته وانسجمت إلى حد بعيد مع خصوصية العلم –كان هو النواة الأساسية لبناء قواعد جديدة في الهرم المعرفي للعلم.

وقد يُدعم الموقف السابق، عندما نكشف عن رؤية مستقبلية أكثر وعيًا، تؤكد على إمكانية التبادل الاستعاري بين المؤرخ والفلسفة، وهي للفيلسوف ريتشارد رورتي الذي أشار إلى أنّ «المؤرخين في المستقبل سيتحدثون عن الفلسفة من 1860م إلى 2060م (على الأقل) كمحاولة لاستخدام مصطلحات الإدراك البيولوجي للنفس» (ريوس، 2010، ص. 222).

ولعله، بهذا الحد من مناقشة مفهوم التاريخ، يمكن أن نؤكد على أن تعددية المعنى والمدلول لكلمة التاريخ ارتبطت بعوامل عديدة، منها تعدد قراءة التاريخ طبقًا لدرجة وعي المجتمع ووفقًا لحاجاته الاجتماعية والثقافية المختلفة من عصرٍ لآخر (قاسم، 2000، ص. 90)، أضفْ إلى ذلك استخدام التاريخ كمفهوم في حقول معرفية عديدة، كما هو الحال مع العلوم الإنسانية، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على كثرة دلالاته وإمكانية تعدد معانيه انسجامًا وتجانسًا مع سياق خلفيات العلوم المتنوعة.

ب– المنهج التاريخي:

يُعرف المنهج على أنه «مجموعة العمليات الاستدلالية التي تستخدم في حل مشكلات العلم وبناء العلم نفسه في مرحلة ما من تاريخه» (قاسم، 2000، ص. 93)، وهذا المعنى في الواقع يكشف عن فرضية واسعة الانتشار تتعلق بطبيعة العلاقة الارتباطية بين تطور العلم من جهة، والتطور الموازي والمتوازن للمنهج من جهة أخرى. وقد برزت في عدد من

الدراسات بعض النقاشات المفيدة حول توافقية العلاقة بين العلم والمنهج، وما طرحه د.عبد الحميد من ملاحظات في دراسته القيمة «أوهام المنهجية» جدير بالعرض، فقد أكد أن «المقال في المنهج لا ينفصل عن المقال في العلم» (عبد الحميد، 1988، ص. 266) مستندًا في ذلك على حالة التكيف التي تبديها الوسائل المنهجية مع درجة ومستوى ارتقاء العلم نفسه، على اعتبار أنها –الوسائل المنهجية– ترتبط بعوامل أساسية تتمثل بطبيعة المرحلة التي يمر بها هذا العلم وبنوع وطبيعة المشكلة المطروحة للبحث العلمي (عبد الحميد، 1988)؛ وهي عوامل تدفعها للاستمرار باستيعاب أي تطور يطرأ على العلم ذاته.

وتنطبق هذه الرؤية إلى حد بعيد على علم التاريخ والمنهج التاريخي، ولعلنا هنا نجد في مقاربة رئيسةٍ مشتقة من أعمال مؤرخين، ما يدفع لطرح تصور يتوافق في نتائجه مع الرؤية السابقة للدكتور عبد الحميد، حيث تحيلنا الإشارة النصية الأولى لكتاب مفهوم التاريخ لعبد الله العروي، وتحديدًا في وصفه لمراحل تطور التاريخ وظهوره كعلم، الذي بدأ «كرواية ثم كصناعة ثم كمنهج» (العروي، 2012، ص. 366)، أما الإشارة النصية المقابلة فهي للمؤرخ والفيلسوف الإيطالي فيكو، الذي أكد أنّ التاريخ العالمي مرَّ بثلاث مراحل هي: «المرحلة الإلهية، المرحلة البطولية، المرحلة البشرية» (أبو السعود، 2010، ص. 51).

وليستقيم الفهم عند هذه النقطة تحديدًا، لا بد من جدولة ما جاء في الاقتباسين السابقين، بحيث يكونان على الترتيب التالي:

عبدالله العروي		
رواية	صناعة	منهج
جاما باتيستا فيكو		
مرحلة إلهية	مرحلة بطولية	مرحلة بشرية

يوضح الجدول السابق نموذجًا للاقتران الثنائي بين حالات النصين السابقين في

مسارها التقدمي المتتالي، والتي يمكن اعتبار أبرز مؤشراتها –بحسب هذا التصور– حالة التوافق والانسجام الحاصل بين تطور الفكر التاريخي من جهة، وتطور آفاق الإنسان المعرفية من جهة أخرى، إذ يرتبط النتاج التاريخي في البداية بالرواية في المرحلة الإلهية، ثم يظهر كصناعة في المرحلة البطولية، ثم يتمثل المنهج في المرحلة البشرية، كدلالة على التقدم في الممارسة التاريخية، والتي أسفر عنها ظهور نموذج للتاريخ العلمي في مرحلة انتقالية تناسبت دلالاتها وإمكانياتها الفكرية والثقافية مع المرحلة البشرية، وعند هذه النقطة تثار جملة من التساؤلات على نطاق واسع، والمباشر منها يطرح كالتالي: هل بالإمكان إقرار هذه الفرضيات على النحو السابق؟ وإلى أي مدًى توافق هذا التصور مع الواقع؟

في البداية لا بد لنا أن ننطلق من معطًى ثابتٍ هو أن التاريخ –مفهومًا وفكرًا وممارسةً– في النهاية نِتاج مؤرخ، فالإنسان بحسب فيكو هو «صانع تاريخه، ولا يستطيع أن يعرف إلا ما يصنعه بنفسه» (أبو السعود، 2010، ص. 41). ومع التسليم بصحة ما ذهب إليه فيكو، لا بد من الإشارة لتأثيرات الاتجاهات الثقافية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، فهي طرف مؤثر على المؤرخ ونتاجه الأدبي، فالإنسان في النهاية ابن لبيئته، ومن هنا تظهر خصوصيات الإنتاج التاريخي، بتقنياته الفريدة وأدواته وقواعده الخاصة ليجسد أصالة العصر. هذا ويكتسب أي نوع من الإنتاج حق التفرد بالسيادة والبقاء، بقدر نجاحه في أداء وظيفته الممنوحة له من قبل القوى المؤثرة على عملية الإنتاج التاريخي، واستجابته من جهة أخرى لحاجات ومتطلبات الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي.

وبالإمكان تدعيم فهمنا لطبيعة الإنتاج التاريخي والاقتراب لمعرفة سماته وخصوصيته في كل من المرحلة الإلهية والبطولية والبشرية، من خلال وضع كل مرحلة من هذه المراحل في سياقها التاريخي والثقافي المحدد، وإن لم يكن التوسع في مناقشة هذه المسألة هو التوجه الرئيس هنا، ولكن استعراض بعض الملاحظات سيكون مساهمة مفيدة لتكوين إطار نظري يساعد على اختبار مدى إمكانية تطابق نموذج المقاربة السابق وفحص الفرضيات التي ربطت بين تطور الفكر التاريخي وتقدم مراحل التاريخ البشري.

وعلى هذا الأساس ستكون المرحلة الإلهية بطبيعة الحال هي نقطة الانطلاق.

وبإلقاء نظرة عامة على الإنتاج الأدبي لهذه المرحلة، نستطيع القول: ثمةَ سماتٌ عديدة ميزته عن بقية النتاج الأدبي في المراحل اللاحقة، وأوضحُ أشكال التميز يكمن في كونه بواكير الإنتاج الأدبي، الذي عبر من خلال السرد عن بدايات تطور الفكر الإنساني، ممثلاً في محاولات الإنسان الأولى لفهم نفسه والعالم المحيط به. هذه المحاولات في الحقيقة عكست رغبته في تفسير لغز الوجود والفناء والأصل، وتأويل كل الظواهر الطبيعية والكونية، وهي حاجة أساسية استدعاها الإنسان من أجل تسكين حالة القلق المعرفي لديه، وقد جاءت الأسطورة لتكون أحد أهم أشكال التعبير الإنساني في العصور القديمة، بل وأحد أهم النواقل الأدبية التي ساهمت عبر أجيال عديدة في حفظ مخزون التصورات البشرية ونتاج تجاربها وخبراتها المتراكمة.

والأسطورة أو (Mythe) مصطلح مرتبط بالحضارة اليونانية (فيرنان، 2001)، ويتفق غالب الباحثين على أنها تعني الحكاية أو القصة التقليدية أو الرواية، التي لا يكون فيها الفاعلون شخصيين أو خياليين (مصطفى، 1981)، وكعلامة بارزة لهذا النوع من الأعمال الأدبية، أضفت الأسطورة على نصوصها امتيازًا لحضور المعتقدات والطقوس الدينية، باعتبارها مصدرًا أساسيًّا ساهم في توجيه تفسيرات الإنسان وتساؤلاته العديدة نحو المعرفة، فلقد سعى الأخير، وهو الحاضر الغائب في هذه المرحلة –حاضر كمنتِج وغائب في المُنتَج– لتسخير الممارسة الأدبية بشكلها المبكر من أجل تأصيل فعل السلطة والسيطرة الإلهية، على اعتبار أن التاريخ البشري بكل أحداثه كان واقعًا «تحت هيمنة الآلهة» (ويدجري، 1972، ص. 53)، فكان من الطبيعي أن تنعكس هذه الرؤية الدينية على مضمون الأسطورة، الذي لم يبتعد خارج نطاق مواضيع أساسية ومحددة، لعل أبرزها موضوع ميلاد الآلهة (كولينجود، 1961).

وإعادة القراءة في مضمون الأسطورة تدفع بالتساؤلات التالية: ما المرجعية التي ارتكزت عليها الأسطورة؟ وما أبعادها الوظيفية؟ ولعل الأهم من ذلك ما طبيعة علاقتها بالتاريخ؟

لقد تشكل نظام الأسطورة البنيوي في الأساس من خطابات حكائية (زيرافا، 1985)، وهذا ما جعلها تقترب في شكلها الأدبي من الرواية، فقد حملت الأولى العديد من مكونات الرواية وخصائصها الفنية، كالخيال والشخصيات والسرد...إلخ، وإذا ما فرضنا هنا مقارنةً بين الطرفين فإن ما يميز الصياغة الأسطورية هو بناؤها لأحداث تعود إلى ماضٍ سحيق لا قبل للإنسان بمعرفة تاريخه، ولذا فهي لا تعتبر من قبيل الأحداث التي سجلت أو وثقت في تاريخٍ ماضٍ (كولينجود، 1961)، إنما هي أحداث أقصيت خارج الإطارين الزمني والجغرافي، ولذلك أطلق عليها مصطلح «بداية الأشياء» (كولينجود، 1961، ص. 53). ومع هذا فقد طُبعت الأحداث الأسطورية ظاهريًّا بطابع الزمن لاعتمادها عرض الأحداث على شكل حلقات متواصلة زمنيًّا (كولينجود، 1961)، وتعتبر الأساطير الدينية نموذجًا جيدًا على ذلك، إذ تَظهر الأخيرة كحكايات مقدسة أحداثُها تقع في انتظام تسلسلي، وتلعب فيها الآلهة وأشباه الآلهة أدوارها الأساسية (سواح، 2000).

وإذا كان تركيز الأسطورة يدور حول الآلهة وقدراتها الخارقة للطبيعة، فهل نستنتج من هذا أن مضمون نصوصها كان مجردًا من أي حقائق واقعية أو حتى تاريخية؟ يمكن القول: رغم اتفاقِ الأوساط المهتمة بدراسة الأدب واللغة الذي يؤكد حضورَ وتداخلَ عناصر الخيال والخرافة والتخيل في البنى الأساسية للفكر الأسطوري، فإنّ رؤيةً مختلفةً (سواح، 2000) أتاحت المجال أمام قراءة مغايرة للأسطورة، عندما ذهبت إلى إمكانية استنباط التاريخ من النص الأسطوري بوصفِ الأخير عملاً تاريخيًّا، فبقدر ما سُمح للأسطورة بأن تهيم في فضاء الخيال بحكم خصوصية هويتها في الحقل الأدبي، إلا أنها لم تتجرد نهائيًّا من الحقيقة والواقعية، وإن كان حضورهما متواريًا خلف نصوص غامضة.

وعلى هذا النحو، ارتفعت قيمة الأسطورة أولاً كمنتج أدبي قادر على استعادة جزء من تجارب الإنسان وخبراته وتفاعلاته مع محيطه في مراحله المبكرة، وثانيًا كسجل تاريخي مهم يُستثمر ما رصد فيه من وقائع وحوادث حصلت في الأزمنة الأولى. ويَدعم أصحابُ هذا الرأي موقفهم بأساطير تحمل نصوصُها دلالات ذات بعد تاريخي، وهي ما يمكن إجماله بالأساطير المرافقة للنشأة الكونية (إلياده، 2007)، منها على سبيل المثال

أسطورة الطوفان (سواح، 2000)، وهذا التوجه في الحقيقة يتبناه أصحاب النظرة التاريخية للأسطورة، إذ اعتبروها حاضنةً لـ «نواة تاريخية» (قاسم، 2000، ص. 102)، وأبرزُ مَن يمثل هؤلاء أرنولد توينبي الذي راهن على ثبات مسلَّمة أكد فيها أنَّ التاريخ قد ولد من رحم الأسطورة، وقد عدها شكلاً بدائيًّا للإدراك والفهم البشري، لتداخلِ عنصرَي الخيال والحقيقة في مادتها (Toynbee،1987)، كما يرتبط أيضًا اسم مرتشيا إلياده بأصحاب هذا الاتجاه، بعد اعتماده لوصف الأسطورة على أنها «تاريخ مقدس»، حيث اعتبرها المرآة التي عكست التاريخ الحقيقي (إلياده، 2007).

ويطرح كولينجود عند هذه النقطة بعض الملاحظات عن تاريخية مدونات العصور القديمة، وهو ما يصدق في الواقع على الأسطورة المكتوبة، فيشير إلى تسميتها بحسب تعبيره «ما يشبه التاريخ» (كولينجود، 1961، ص. 51) اعتمادًا على أن ما قدمته من بيانات عن الماضي ليس من قبيل أجوبة على أسئلةٍ وليدةِ بحث، بل ترديدٌ أو تكرارٌ لما يعرفه المؤلف من أقوال السلف، فضلاً عن أنها كانت سجلات محصورة برصد أعمال الآلهة، وهذا ما جعلها تبتعد عن المعنى العلمي للتاريخ (كولينجود، 1961).

وتؤدي الأسطورة على نحوٍ ظاهري وظيفةً مركزية تتمثل في كونها وعاءً لحفظ قيم وعادات وطقوس وهوية المجتمعات الإنسانية القديمة. وما من شكٍّ بأنَّ أساسَ بقائها كمرجعية ذاتية مُوَثقة لمادة تعكس الطبيعة الثقافية لتلك المجتمعات، كثرةُ التداول والاستخدام والقدرة على الاستمرارية لأجيال بانتقالها عبر مساق الرواية الشفهية (فيرنان، 2001).

وإذا كانت إثارةُ موضوع الأسطورة الذي طرحنا له خطوطًا عريضةً قد استحضرتْ ظروف ولادتها كمنتج أدبي خلال مرحلة من مراحل التاريخ البشري –ونعني بذلك المرحلة الإلهية– فإنها أيضًا استحضرت بعض الاعتبارات المهمة التي أكدت أن الأسطورة قد نجحت بالفعل في الكشف عن روح العصر؛ بما حملته نصوصها من دلالات ثقافية عكست هوية المجتمعات الإنسانية في عصورها القديمة، وهي نقطة أساسية تدفعنا إلى دعم الفرضية التي تنطلق من وجود علاقة توافقية بين الأسطورة –أو الرواية بحسب

معناها السابق– بما تمثله من بداية للحس التاريخي، والخلفية الفكرية والثقافية التي كونتها المجتمعات البشرية خلال المرحلة الإلهية.

كيف تموت الأسطورة؟ سؤالٌ يطرحه كلود ليفي ستروس في كتابه الإناسة البنيانية، ويكتسب هذا السؤال مشروعيته من خلال حقيقة مفادها أن الأسطورة مآلها التلاشي، وتبدأ هذه المرحلة بما حدده ليفي بعملية التحول، وتتمثل أوضح تأثيرات هذه التحولات التي تحصل لرواية الأسطورة، في ما يصيب هيكلها ومضمون رسالتها أو الغاية منها كما جاءت في صيغتها البدائية (ستروس، 1990)، وعلينا هنا أن نشير إلى أنه في هذه المرحلة الانتقالية تبدأ الأسطورة في فقدان العديد من سماتها ومميزاتها الخاصة، لكنها تحتفظ بجوهر فكر الأساطير الدينية، وهو المقدس، ليكون نواةً لمرحلة جديدة، تعاد فيه صياغةُ وبناءُ روابط وعلاقات شرعية بين هذا المقدس وبين الإمكانات البشرية (هورس، 1986).

ويتجه هذا التحول إلى تطور مرحلي للوعي التاريخي، إذ إن تحلل الأسطورة بهذا الشكل يدفع –كما أشار ليفي– إلى إعادة توظيف هذه التحولات لحساب التاريخ من أجل إضفاء صفة الشرعية عليه وتبرير ظهوره، ليُنتج بعد ذلك ما عرف بالتاريخ المُؤصل للتراث، وهنا تتولد نتيجة أكدت بما لا يدعو للشك وجودَ نوعٍ من الارتباط القوي بين الإرث الأسطوري والسياسة؛ ارتباطٌ عَبّرَ عنه ليفي بـ «التواصل العضوي» (ستروس، 1990، ص. 246).

وتنعكس رؤية ليفي هذه على الكتابة التاريخية في مرحلة لاحقة للمرحلة الإلهية، ونعني بها المرحلة البطولية، إذ يُظهر مضمون هذه الكتابات خلال هذه المرحلة تحديدًا ارتباطه بنوعين من العلاقة: الأولى علاقةٌ مع الماضي فهو مرجعيتها المعرفية ومصدر شرعيتها، والأخرى علاقة مع السياسة أو السلطة فخلفَ هذا النتاج التاريخي تكمن سيطرة قوى ديناميكية، طرحت ممارسة معينة للتاريخ، وحددت له توجهًا يحتكر معرفتَه وتفسيرَه، فظهر العمل التاريخي وقد بنيت نصوصه استنادًا إلى رؤية تجلت فيها النزعة النفعية، وذلك بتسخيرها كل طاقاتها الأدبية لتعزيز سلطة الشخصية ورفعها إلى مستوًى أعلى من مستوى الحدث نفسه، حتى أصبحت هي المركز أو المحور الأساسي الذي يدور حوله هذا العمل التاريخي.

ويشير توظيف التاريخ بهذا الشكل إلى هيمنةٍ رسمية على الكتابة التاريخية، فالمؤرخ الروماني كان موظفًا في الدولة (هورس، 1986)، لذا فقد هُيِّئَتْ ذهنيته لإضفاء الامتياز على كتابة التاريخ السياسي وإبراز شخصيات الأباطرة والقادة بتضخيم أدوارهم البطولية. هذا النوع من الإنتاج الأدبي لاقى القبول في مجتمع روما لاعتبارات عدة، فهو أولاً منتج ثقافي يوحد الهوية الوطنية، وهو ثانيًا منتج ثقافي يعبر عن شخصية الرومان الحقيقية، فطالما كانت الحروب العسكرية صناعتَهم التي أتقنوها وسعوا إلى تطوير أساليبها (مونتسكيو، 2013).

لقد كشفت كتابات المؤرخ الروماني بوضوح عن تطور ملموس في مسار الكتابة التاريخية (هورس، 1986)، إذ تضمن نتاجه ما هو تاريخي داخل حدود الوقائعي، وما هو تخيلي مرتبط بإعادة إنتاج الصور –ونعني هنا صور الشخصيات– التي ارتبطت بمرجعية واقعية (جبار، 2013)، وبالتالي يمثل هذا الدمج بين التاريخ والتخيل صناعةَ مؤرخٍ قدّمَ –وبطريقة سردية مبتكرة– مادةً تاريخيةً ذات مغزًى وأهدافٍ تتناسب ثقافيًّا مع المجتمع الروماني.

من جهة أخرى، فإن التقييمات المعاصرة لعمل المؤرخين الرومان تشير إلى أن المنظور المادي الذي انطلقت منه كتاباتهم التاريخية قد أضر بروح البحث الحقيقية ورصانة النقد، وهي ملاحظة قدمها هورس وأكد على أن جل اهتمام هؤلاء قد انصب على العظماء من الناس فكانت النتيجة أن بقي التاريخ مجرد سرد للوقائع (هورس، 1986).

وتطرح الفرضية الأخيرة وجود حالة ارتباط بين المرحلة البشرية، كآخر مراحل تطور التاريخ العالمي أو البشري، والمنهج التاريخي كمنتج للفكر العلمي التاريخي، ولعلنا نستحضر هنا أبرز خصائص التفكير الإنساني وممارساته التاريخية والأدبية، الذي عَدَّ الإقصاءَ والتحررَ من سلطة التاريخ الأسطوري والمبجل ثم التركيزَ على التاريخ البشري أو الفعلِ البشري قوًى فاعلةً ومحركةً للتاريخ (ويدجري، 1972)؛ أبرزُ دلالة على التطور الحاصل في هذه المرحلة للفكر التاريخي. وما من شك في أن هذا التطور النوعي أتى كاستجابة لتأثيرات الثورة العلمية على التاريخ والعلوم الإنسانية بشكل عام، وهو ما عزز

في النهاية من فكرة تحالف المعرفة وتكاملها، ورفع حواجز التخصص عنها. وتأسيسًا على تلك الفكرة أُتيح للتاريخ التعرفُ على مناهج العلوم الإنسانية وتتبع نتائجها ورصد أساليبها في دراسة الظواهر المجتمعية (برودويل، 2015).

وعلى ضوء هذا المكتسب، سار –إن جاز التعبير– التاريخ إلى العلمنة، بتجاوزه علاماتِ القصور التي ظهرت في أسس منهجه التقليدي السابق، إذ تجسدت عملية التحول من تصنيفه كفن إلى تصنيفه كعلم، من خلال إظهار أبعاده العلمية وقدرته على استرداد الماضي وإخضاعه لطريقة منهجية علمية منطقية وفقَ أدوات بحثية جديدة ووسائل معرفية متنوعة، في عمليةٍ استهدفت تطوير منهج التاريخ المعتمد على السرد الوصفي، وتحديثه بمنهج علمي يمارس على مجال حقله التحليل المنطقي والتفسير العلمي، فضلاً عن النقد الذاتي.

وبطبيعة الحال، فإن هذه المعالجة التي تمت بهذا الشكل للمنهج التاريخي، ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالتطور الذي حصل لمفهوم التاريخ، المتأثر بدوره بمنظور المدارس والمذاهب التاريخية التي قدمت تفسيراتها المختلفة للتاريخ تبعًا بطبيعة الحال لظروف المجتمع الثقافية من جهة، واعتمادًا على ما حصل من متغيرات لطبيعة المعرفة من جهة أخرى.

ومما يستوجب الملاحظةَ أنَّ هذه التغيرات والتحولات في المنهج والفكر التاريخي بشكل عام أعادتْ تقييم حدود المجال المعرفي لعلم التاريخ حتى أصبح في الوقت الحاضر يتسع ليشمل بالدراسة كافةَ مظاهر حياة الإنسان.

وبالنظر إلى ما تقدم، يمكن القول: إن إجراءات المقاربة التي حددت سابقًا، أظهرت فكرة التطور من البسيط نحو المعقد. هي ليست سبقًا أو ابتكارًا على كل حال، إنما كان حضورها التلقائي منسجمًا مع نتائج هذه المقاربة، فقد أكدتْ أنّ التعامل الضمني للمجتمعات البشرية القديمة مع التاريخ بدأ بشكله البسيط ومن موقع اللاوعي بمعناه ووظيفته وأبعاده الحقيقية، إلى أنْ أصبح بعدَ مروره بعدة مراحل تطوريةٍ نَضَجَ عبرها الفكرُ التاريخي، يتخذ

موقعًا مركزيًّا من ثقافةِ ووعيِ المجتمعات المتقدمة.

المبحث الثاني

أسس ومنطلقات تكوين فكر فرانسيس بيكون

أولاً: فرانسس بيكون: حياته، وعصره، وفلسفته

من أجل الاقتراب أكثر من فهم طبيعة فكر بيكون، كان لا بد من معرفة بيئته، إذ ليس بالإمكان أبدًا فصل تأثير خلفيته العلمية والاجتماعية والسياسية في تشكيل منجزاته الفكرية، وعليه سيكون الاهتمام في الفقرات التالية منحصرًا في استعراض أهم محطات بيكون الشخصية التي أمدت فكره بقوة التميز في عصره:

ولد فرانسيس بيكون عام 1561م بمدينة لندن، وقد تربى في كنف أسرة كان لها شأن سياسي في الدولة، فوالدُه نيقولاس بيكون كان حارسًا للختم الملكي الأعظم خلال عهد الملكة إليزابيث، وقد يكون لذلك تأثيره المباشر على تأهيل بيكون الابن للحياة السياسية، فبعد دراسته في كيمبردج الْتحق بالسلك الدبلوماسي في فترة مبكرة من حياته، حيث عمل مع السفير البريطاني بسفارة بلاده في فرنسا، ثم شق طريقه إلى البرلمان بعد أن حصل على عضويته عام 1583م، ليتدرج بعدها في الوظائف العليا، إذ عين في سنة 1606م وكيلاً للمدعي العام، ثم تقلد منصب المدعي العام سنة 1613م ليبلغ قمة مجده عندما عين في منصب رئاسة الوزراء عام 1618م (ديورانت، 2014).

ولقد طبعت بلا شك تجاربُ بيكون السياسية على نتاجه الفكري، بل يصح القول بأنها أثرت في بعض أعماله الأدبية، وتجلى ذلك في مقاله المعنون بـــ»الشرف والشهرة» الذي أعلى فيه من درجات الشرف للأعمال السياسية والعسكرية. وبعيدًا عن تقييم آرائه السياسية (ديورانت، 2014) ينبغي القول: إنّ ما تضمنه إنتاج بيكون من آراء وقيم مَثّلَ مواقف وتوجهات فكرية عكست روح عصره، ولا يمكننا أبدًا فهمها إلا بوضعها في سياقها التاريخي، وهذا ما يدفعنا حقيقةً لاستعراض أبرز ملامح العصر الحديث، على اعتبار أن نشاط الإنسان ونتاجه الفكري مرتبط اندماجًا وتفاعلاً مع وسط وظروف المرحلة،

ونستند هنا إلى ما استحضره ديورانت من وصفٍ لملامح الحقبة التاريخية التي عايشها بيكون، فقد اعتبرها من «أعظم العصور لأعظم دولة من الدول الحديثة»، إذ يرى أن الشعوب الأطلنطية –ومنها إنجلترا– قد ارتفعت شأنًا بعد تحول التجارة من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي، فكانت النتيجة انتقالَ السيادة التجارية والمالية من إيطاليا إلى تلك الجهات، وبطبيعة الحال صاحب هذا التحولَ العميقَ انتعاشٌ للعلم والفكر والثقافة، تجلى في مدنٍ مثل لندن وباريس وأمستردام (ديورانت، 2014).

وتتمثل إحدى أبرز سمات النهضة العلمية في العصر الحديث، في ظهور العلم بصورة نسقية، إذ استندت الممارسة البحثية على أصول منهجية صارمة، في مرحلةٍ انتقالية لم يشهد فيها العلمُ الحديثُ تطورًا في آليات الكسب المعرفي –حسب تعبير الخولي– فقط، بل شهد أيضًا نقلةً حضاريةً شاملة (الخولي، 2009).

ولم يكن من قبيل المصادفة تأثرُ الفلسفة في بريطانيا العظمى بما ساد المناخ العلمي في تلك الفترة، ولعل ما ميز الإنتاج الفلسفي في هذه المرحلة هو سعي الفلاسفة لاستعارة أساسيات مناهج العلوم الطبيعية وتطبيقها بوعي على هذا الإنتاج لإضفاء الصفة العلمية. وفي حركة التجديد هذه تأقلمت الفلسفة مع معطيات التطور العلمي، لتسفر النتيجةُ في النهاية عن تقدمٍ يتماثل مع ما هو حاصل في العلوم الطبيعية (صبحي، 1994).

ويعد تأصيل النزعة الطبيعية في نتاج الفكر الفلسفي أبرز دلالات هذا التقارب المنهجي، إذ انعكست النزعة الطبيعية في معناها العام على ذلك الموقف الإبستمولوجي المرتكز على تفسير ظواهر العقل بالاستناد إلى مبادئَ تتساير مع المبادئ المفسرة للظواهر الطبيعية، وبالأخص فيما عرف بمبدأ السببية، حيث انطوى على ذلك أَنِ اتجهَ الفكر الفلسفي نحو تطبيق معايير الواقعية أو الموضوعاتية على مثل هذه التفسيرات (بوخريسة، 2013).

ولقد استوعبت فلسفة بيكون جوهر النزعة الطبيعية، واتسمت أعمق دلالاتها بتمثلها في أعماله الفلسفية التي انطلقت من هدفه الأساسي المتمثل في «إصلاح أساليب التفكير وطرق البحث» (الجابري، 2014، ص. 207)، وهنا تكمن قوة آراء بيكون الفلسفية، إذ إنها

من جانبٍ تمثل الحداثة بالنسبة للحركة العلمية في تلك الفترة، ومن جانبٍ آخرَ تمثل ثورةً على مسلمات فلسفية سابقة، خصوصًا بعد أن أَخضعها الأخيرُ لممارسة نقدية أفضت إلى هجومٍ صريحٍ من قبله على أصحاب التوجه التأملي، بل ورفضٍ مطلقٍ لطريقةِ معالجة فلاسفة العصور الوسطى والقديمة مشاكلَ العالم الكبرى بالاعتماد على الاستدلالات اللفظية. ويتحدد في هذا الموقف أبرز الملامح الأساسية في فكر بيكون الفلسفي، المستند على «الاعتماد على ملاحظة الظواهر ومشاهدتها تجريبيًّا، بدلاً من الاكتفاء بالكلام عنها» (زكريا، 1989، ص. 174)، ولذلك يربط بعض الباحثين اسم بيكون بحركة العلم الحديث، بحسب تقييمهم لدعواه المنهجية (الجابري، 2014) التي اعتُبرت أقوى تجريد وتجسيد لعصر العلم الحديث، وعلى نحو أكثر دقة كان الاستقراء عند بيكون ومنهجه التجريبي أقوى تجليات الحداثة –بحسب وصف الخولي– من حيث إنه تمثيل لشريعة العلم الحديث (الخولي، 2009).

وفي واقع الأمر، لاقت أفكار الفلسفة التجريبية خلال تلك الفترة انتشارًا واسعًا في أوربا، إذ ساهمت بدور أساسي في تطوير نظرية العلم، وقد صاغ هيجل وصفًا عن ولادة الفلسفة التجريبية الحسية في موسوعة العلوم الفلسفية، يؤكد فيه أن الملمح المميز لهذه الفلسفة تمثل في سعيها للبحث عن الحقيقة في التجربة من خارج والحاضر وداخله، وتخليها عن البحث عنها في الفكر نفسه. ويقف الأخير عند توجهها الأساسي الذي يعزوه سببًا في صعود التجريبية؛ ذلك هو سعيها لإيجاد موطئ قدم في المضمون الواقعي، وهو ما عجزت عن تحقيقه ميتافيزيقا الفهم المجرد، فمبدأُها الرئيسُ –كما يراه هيجل– كان يقوم على أنّ «كل شيء صادق يجب أن يكون في العالم الواقعي ومعطًى للحس» (هيلي، 2008، ص. 115).

ثانيًا: الاستقراء– منهج بيكون التجريبي

كتب بيكون مؤلفات عديدة، منها: المقالات، وتقدم العلم، وحكمة القدماء...إلخ من مؤلفات تُبرز وفرة نتاجه الفكري. ولمّا كانت متطلبات المبحث تستلزم عرض آرائه وتصوراته الأساسية عن النزعة الاستقرائية ومنهجه التجريبي بشكل عام، كان لا بد من

الإشارة إلى اعتمادنا على بعض المقتطفات والفقرات التي سجلت أبرز تصوراته بهذا الخصوص في أحد أشهر مؤلفاته المعروفة، ألا وهو كتاب الأرجانون الجديد، الذي يكشف بيكون من خلاله عن قدرة المنهج الاستقرائي الصحيح على تأسيس قوانين علمية تصعد بالمستوى النفعي للبشرية لأقصى حدوده، وقد بنى الأخير منهجه الجديد اعتمادًا على خطوات علمية محددة، أو بحسب تعبيره على إجراءات فكرية.

ويمكننا، وبصورة مفيدة، تبسيطُ منهجه كما جاء في الكتاب المذكور آنفًا، فنقول: تنطلق جهود بيكون في البداية لوضع إطار أولي لمنهجه، من خلال المسار الذي حدده لتحقيق هدفه الأساسي المتمثل في إصلاح أساليب التفكير وطرق البحث المعرفي. ويمكننا رؤية ذلك عبر دعوته للتخلص من سلطة الموروث السائد، التي يراها عائقًا في تحقيق تقدم كبير في العلم، نظرًا لاعتمادها على ما أسماه «الاستباقات» والأخطاء المتجذرة (بيكون، 2013)، وقد أسقط هذا المطلب على العديد من الأفكار والمبادئ والنظريات عديمة الفائدة، بل وسرى هذا الحكم أيضًا على مناهج العلوم القائمة في عصره، وقد تدل الشذرة التالية على هذا التصور: «من العبث أن نتوقع أي تقدم كبير في العلوم من عملية إضافة وتطعيم أشياء جديدة على القديمة. لا بد لنا من بداية جديدة تتناول الأسس نفسها، إذا شئنا ألا نظل إلى الأبد في حلقة لا تفضي إلى أي تقدم يذكر» (بيكون، 2013، ص. 25).

إذن، وبحسب الاقتباس الأخير، فأُولى الإجراءات الحاسمة التي وضعها بيكون من أجل تحقيق هدفه، هدمُ بنًى معرفيةٍ سابقة، والتأسيسُ لأخرى جديدةٍ قادرةٍ على تجاوز عقبات مورثة ساهمت في منع تقدم مسار العلم. وهنا يتهيأ لبيكون وضع مسألة نقد الموروث أو التقليد في نطاق فكري أوسع، خصوصًا بعد أن شملت مساحة النقد العقل البشري، فمن هذا المدخل –نقد التقليد– يستلهم بيكون أسس نظريته المعروفة بالأوهام الأربعة، وهي نظرية تتسم بأهمية كبرى، إذ تنطوي في جوهرها على رؤية نقدية عميقة للعقل بوصفه أداةً للتفكير، ولروافده المعرفية بوصفها مرجعيته ومصادره للمعرفة، فضلاً عن ذلك فإنها تعكس موقف بيكون من الحداثة، ذلك أنها تؤكد وبقوة فكرةَ تقويض أساليب التفكير التقليدية لتخلق مسافة فاصلة، بل هو انقطاعٌ –بتعبير أدق– بين فكرٍ حديثٍ وآخرَ تقليديٍّ

غيرِ مرغوب بإعادة إنتاجه.

وإذا كان العقل مرآة كما وصفه بيكون، فإن دقة انعكاسه وسلامة فهمه وإدراكه تعتمد بالضرورة على نقائه من الشوائب. وكخطوة أولى توجب في البداية التخلص مما أسماه بيكون الأوهام (idola) التي اعتبرها أخطاءً تحيط بالعقل البشري. ويستعرض من خلال هذه التصورات الظروفَ الثقافية والنفسية المعقدة وعلاقتها المفترضة مع الأوهام، وقد أشار إليها بوصفه إياها بالتصورات الزائفة التي استحوذت على الذهن البشري وما زالت متجذرة فيه بعمق، لا تَرِين على عقول البشر فقط فلا تجد الحقيقة منفذًا إليها، بل حتى إذا وجدت الحقيقة منفذًا فإن هذه الأوهام سوف تلاحقنا كرّةً أخرى في عملية تجديد العلوم نفسها وتضع أمامنا العوائقَ ما لم يأخذ البشر حذرهم ويحصنوا أنفسهم منها قدر ما يستطيعون (بيكون، 2013، ص. 28). وقد أضفى عليها بيكون أسماءً تميزها، وهي:

أولاً: أوهام القبيلة (idola tribus)

يرى بيكون أن الجنس البشري يتشارك هذا النوع من الأوهام، وما يجري هو أنها تفترض على "الفهم البشري" بوعيٍ أو بدونه وجودَ نظام واطراد في العالم أكثر مما هو موجود فيه فعلاً، ويصيغ بيكون توضيحًا لهذا النوع من الأوهام يتمثل في مسألة الاعتقاد السائد بأن جميع الأجرام السماوية تتحرك في دوائر مكتملة، بينما يتم استثناء المسارات اللولبية، وهكذا تسفر النتيجة عن إطلاق التعميم على نطاق واسع، كما تعمل أوهامُ القبيلة أيضًا على دفع «الفهم البشري» لتبني رأيٍ محدد ودعمه بما يتفق معه من شواهد إيجابية دون النظر في الجهة المقابلة لما يخالفه من شواهد سلبية تمتلك القدرة على إثبات تناقضه. وهذا يعني أنها تحمل العقل على التصديق بما تميل إليه رغبات الإنسان وتوجهاته، حتى وإن كانت تحيد عن الحقيقة، فعادةً ما يطمئن الإنسان إلى الرأي السائد والشائع والتقليدي، ولعل هذا يفسر بحسب قناعة بيكون مدى تعلق الإنسان بالخرافة والتنجيم وتفسير الأحلام.

هذا، وقد أظهر بيكون الانعكاسات والتبعات السلبية لاستسلام العقل لهذه الأوهام، خصوصًا عندما ربط بين النتيجة السابقة –ميل الإنسان إلى تصديق ما يفضله– وما

يتولد عنها من تخلي الأخير عن الصبر في البحث، ونبذ الاعتدال، والابتعاد عن التعمق في كشف الطبيعة (بيكون، 2013). ويسجل بيكون في حديثه عن أوهام القبيلة، ما يعتقده من أنها الأسباب الرئيسة لنشأتها، كما يوضحه الاقتباس التالي: «وهكذا هي أوهام القبيلة التي تنشأ إما عن اطراد جبلة الروح البشرية، أو عن تحيزاتها، أو عن قصور ملكاتها، أو حركتها الدائبة، أو عن تأثير الانفعالات، أو عن عجز الحواس، أو عن شكل انطباعاتها» (بيكون، 2013، ص. 38). وقد أتت معالجة بيكون من أوهام القبيلة بالدعوة لتحرير الفكر من الجمود والانصياع للتقليد أو ما جرت عليه العادة والأعراف.

ثانيًا: أوهام الكهف (idola specus)

بخلاف أوهام القبيلة المرتبطة بالجنس بشكل عام، يربط بيكون هذا النوع من الأوهام بصفة خاصة بالعنصر البشري نفسه، لذلك نجده ينتقي كلمة الكهف تعبيرًا عن هذه الخصوصية في تفكير الفرد واستقلاله في التقييم، ويزعم بيكون أن لكل شخص كهفًا خاصًّا به، فالأفكارُ والتصوراتُ التي كوّنها الفردُ بنفسه نتيجةَ المؤثرات الخاصة كالبيئة والمحيط الثقافي والاجتماعي وعاداته، وهي غالبًا ما تكون متآلفة مع فهمه؛ إما بحكم تفرده بابتكارها أو لتعايشه معها فترةً طويلة –تدفعه إلى تبني تفسير لجميع الظواهر المحيطة به انسجامًا مع وجهة نظره أو ما يعتقده (بيكون، 2013). وهذا يعني بطبيعة الحال استيعابًا قاصرًا وبعيدًا عن الحقيقة؛ ينتج عنه بحسب بيكون الغلوُّ في إصدار الأحكام، وتحيزٌ يوصف بعنصرية جامدة بل ومتطرفة لصالح عصور تاريخية معينة (بيكون، 2013).

ثالثًا: أوهام السوق (idola fori)

تنبع فكرة أوهام السوق من الخطأ اللغوي المتداول بين الناس، ويُظهر بيكون تأثيرها العميق بما تسببه من ابتداعها معجمًا من المفردات اللغوية القادرة على تضليل العقل بمساهمتها في تغييب التحديد الواضح للمفاهيم، وهنا يحدد بيكون نوعين رئيسين من الأوهام تفرضهما اللغة على الفهم: أولهما يتمثل في خلق أسماء نابعة من الافتراضات

الخيالية التي أدى شيوع استخدامها إلى وجود حالة انفصال بين فهم الواقع والتواصل معه. أمّا ثانيهما فيتمثل بأسماء الأشياء الموجودة بالفعل، ولكنْ لأنها تفتقد التحديدَ الدقيق لمعنى الاسم أو الكلمة، يقع مصدر تأثيرها السلبي في إمكانية تطويعها وإعادة استخدامها بما لا يتناسب مع وضعها الصحيح (بيكون، 2013).

رابعًا: أوهام المسرح (idola theatri)

تتسرب هذه الأوهام للعقل البشري عبر تسليمه المطلق ببعض النظريات والتصورات والآراء القديمة، التي قد تحمل في طياتها شيئًا من المغالطات، فالإنسان كما يبدو لبيكون معجبٌ –إعجابَ المتفرج بشخصيات المسرح– بالتراث العلمي والفلسفي، وبتجاوز الخضوع لأي عملية إعادة تفكير نقدي؛ فقد شكل هذا التراث للعقل البشري مرجعية قوية وقاعدة لبناء معرفي هو في الحقيقة هش ومزيف، وهذا هو منبع قلق بيكون ودافعه لتحطيم العلاقة مع هذا التراث، ولذلك نجده يوجه انتقادات واسعة طالت آراء أرسطو والفلاسفة العقليين أو مَن وصفهم بفلاسفة السفسطائية والتجريبية العشوائية والخرافية، وقد يوضح الاقتباس التالي هذا الموقف الانتقادي:

«ليس ثمة ما هو أسوأ من تمجيد الخطأ، فحين تؤلَّه الحماقة فذلكم بلاء يحيق بالفكر. في هذه الحماقة انغمس بعض المحدثين، وبغفلة متناهية حاولوا أن يؤسسوا فلسفة طبيعية على الفصل الأول من سفر التكوين وسفر أيوب وأجزاء أخرى من الكتاب المقدس باحثين –هكذا– عن الموتى بين الأحياء. ومثل هذه الحماقة يجب أن توقف وتقمع بكل قوة، فمِن هذا المزج غير الصحي بين البشري والإلهي لا تنبثق فلسفة وهمية فقط، بل دين هرطقي» (بيكون، 2013، ص. 46–52).

وتسجل نظرية الأوهام التي صاغها بيكون على هذا النحو الجانبَ السلبي لمنهجه، وقد جذبت إليها أهم التيارات الفلسفية العلمية، وأفضلُ مثال لتلك التيارات هو التيار التحليلي، إذ وجد أصحابه توافقًا بين ما طُرح في نظرية الأوهام وما يبدونه من اهتمام خاص باللغة وتحليلاتها بغية تخليصها وتنقيتها من الغموض والزيف (الخولي، 2009).

ورغمَ اعتبار الخوليِّ الجانبَ السلبي من المنهج أهمَّ وأكثر حيوية من الجانب الإيجابي بحسب تعبيره، إلا أنه عكسَ في واقع الأمر جهودَ بيكون لترسيخ خطوات منهجية تحمل في دلالاتها تغيرًا جوهريًّا في النظرة لأهداف العلم، فقد تحول العلم من كونه مجرد اكتساب معرفة تبحث عن الحقيقة إلى تحقيقِ هدفٍ نفعي يبلغ أقصى مداه في التحكم بالطبيعة (الجابري، 2014).

وعلينا القول بأنَّ ما قد يبدو كخطوات منهجية غير مناسبة في حدود تطبيقها ومضمون اهتمامها مع منهجية العلوم الإنسانية، هو في الحقيقة جزءٌ متصل من منهجٍ استقرائي يطول العلوم الإنسانية والتطبيقية على حد سواء، إذ إنها قد تكشف عرضًا عن حالات تقاطع للنسق المنهجي بين مختلف العلوم.

إذن، بعد إزالة الأوهام وتطهير العقل منها، يستكمل بيكون المهمة بصقل المرآة أو العقل وتوجيهه إلى المسار الصحيح، وتقع هذه الخطوة ضمن إطار العملية التجريبية وتتفرع إلى مرحلتين على النحو التالي:

أولاً: مرحلة إجراء التجارب وجمع المعلومات

تظهر في هذه المرحلة النزعة التجريبية عند بيكون، وذلك بعد إرسائه لركنٍ أساسي يتمثل في عملية جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات الموثوق فيها عن طريق إجراء التجارب المختلفة (أحمد، 1980)، ويمكن القول: إنّ أهداف بيكون في هذه المرحلة تمحورت حول نقاط محددة هي:

1 – كشف الصورة الحقيقية للطبيعة، بمعرفة الكيفيات التي تتجلى فيها (الجابري، 2014)، ويحدد بيكون الصورة (form) بالقانون الثابت أو بالقواعد وتنظيمات العمل البسيط التي تشكل الطبيعة البسيطة (ديورانت، 2014)، الذي اعتبره أساس كلٍّ من المعرفة والتطبيق العلمي معًا، ولذلك يعلن بيكون في هذا الاقتباس أنّ «القاعدة الحقة والكاملة للممارسة ينبغي أن تكون محددة ومفتوحة ومواتية للفعل أو مفضية إليه، وهذا هو بعينه اكتشاف الصورة الحقة. فصورةٌ طبيعيةٌ ما، هي ذلك الذي إنْ حضرَ حضرت الطبيعة على

اليقين، ومِن ثَمَّ فإن الصورة حاضرة دائمًا ما حضرت الطبيعة لأنها تدعمها وتتأصل في كليتها» (بيكون، 2013، ص. 138).

2 – البحث الكلي والشامل لما يحدث للأجسام عند تكونها أو تحولها، ويجري الاعتماد فيه على الملاحظة والمتابعة الدقيقة لكل ما يطرأ على الجسم من تغيرات (الجابري، 2014)، وتتمثل وجهة نظر بيكون بضرورة التأكيد على أن تكون الدراسة البحثية عميقة وتستوفي كل الحالات القبلية والبعدية للجسم الخاضع للتجربة (الجابري، 2014).

3 – التعرف على طبيعة الجسم الساكن وما يقبله من الصور والكيفيات (الجابري، 2014)، وهذا ما يفرض قراءةً واعية لنتائج التجارب وفهمًا شاملاً يكشف عن طبيعة الجسم.

ثانيًا: مرحلة تسجيل القوائم

ونظرًا لطبيعة وكثرة عدد الوقائع التجريبية، كان لا بد من تنظيمها في قوائم، ولهذا وضع بيكون ثلاث قوائم مهمتُها تأديةُ وظيفةٍ أساسيةٍ ألا وهي «عرض الشواهد أمام الذهن» (بيكون، 2013، ص. 179)، وذلك من أجل التسهيل على العقل لممارسة عمله واستخلاص نتائج التجريب (الخولي، 2009).

وقد صنفت القوائم على النحو التالي:

1 – قائمة الحضور والإثبات: ويسجل فيها الباحث حالات التجارب التي أظهرت حضور الظاهرة أو الطبيعة البسيطة.

2 – قائمة الغياب أو الانحراف: ويسجل فيها الباحث حالات التجارب التي غابت عنها الظاهرة.

3 – قائمة المقارنة: ويسجل فيها الباحث حالات التجارب التي تتغير فيها الصورة الحقيقية للطبيعة (بيكون، 2013).

وبعد إعداد سجل تاريخي طبيعي وتجريبي، تتهيأ الإمكانيات لقيام استقراء صحيح،

وهنا يحدد بيكون خطوتين إجرائيتين تتخذان بصفةٍ خاصة موقعًا مركزيًّا في المنهج الاستقرائي، عبّر عن الأولى بالرفض والاستبعاد، وهي خطوة أولية تقوم على استبعاد الطبائع المفردة التي لا تظهر في شاهد تظهر فيه تلك الطبيعة، أو تلك التي تظهر في شاهد لا تظهر فيه تلك الطبيعة، أو ما لا يُظهر قابلية التنوع في مقابل تنوع تلك الطبيعة (بيكون، 2013). إذن، فالتوجه الأساسي في هذه الخطوة ينحصر في إقصاء كل ما ليس له علاقة بالظاهرة، وما لا يتوافق مع ما دونه في تجارب القوائم.

وعلى الرغم من أهمية تلك الخطوة –الرفض والاستبعاد– لا يكتمل الاستقراء الصحيح إلا بخطوة أخرى مهمة تتمثل بـ «التأكيد الإيجابي للصورة»، ويتم ذلك بشكل مؤقت عن طريق مقارنة القوائم الإيجابية، وقد أطلق بيكون على هذا التأكيد المؤقت «القطاف الأول»، ولبلوغ هذه المرحلة لا بد من استخدام طريقة «الشواهد المميزة» أو «الحالات والأمثلة المميزة» (كوبلستون، 2013، ص. 420).

ويمثل هذا الاستعراض السريع الإطار العام لمنهج بيكون الاستقرائي التجريبي. وقبل الانتقال للمبحث التالي تبرز نقطة جوهرية يقف عندها الجابري بوصفها ملمحًا أساسيًّا في منهج بيكون، وهي حقيقة تمثل العناصر الإيجابية التي ميزته عن سابقيه وربطته فكريًّا بالحقبة اللاحقة. وفيما يلي العناصرُ التي عمل بيكون على تأكيد أهميتها في معظم كتابه:

1 – التأني في مسألة استخلاص النتائج من الملاحظة والتجربة، فمن وجهة نظر بيكون فإن العقل مجبول على التسرع في الانتقال من الجزئيات إلى تكوين المبادئ العامة، وهذا ما يعكس إصراره على الالتزام بخطوات أساسية تنطلق تدريجيًّا في اكتشاف القوانين الابتدائية التي تفسر الظواهر والحوادث، ثم يتم الانتقال بعدها إلى قوانين وسطى توصل إلى القوانين العامة التي تعبر عن المبادئ والأسباب القصوى.

2 – التأكيد على أهمية العزل وتنويع التجربة، وتُشكل هذه الخطوة حجر زاوية في استقراء بيكون، فمِن خلالِ عمليةٍ ديناميكيةٍ تعتمد الفرزَ والإقصاءَ للشواهد السالبةِ يقترب

الباحث من صحة النتائج.

3 – التجربة الحاسمة، ومن خلالها يتمكن الباحث من اختبار وترجيح الفروض. (الجابري، 2014).

ولا نختلف مع الجابري فيما أشار إليه آنفًا، لكننا نؤكد أنَّ تصورات بيكون عن أهداف العلم «سيطرة الإنسان على الطبيعة، والمعرفة النفعية» تمثل علامة الانفصال المميزة عن الماضي، التي حملت في طيها دلالات عميقة على جدة الفكر.

المبحث الثالث

مراجعات في آراء بيكون حول التاريخ والمعرفة التاريخية

أولاً: التاريخ ودلالات التصنيف عند فرانسيس بيكون:

قبل كل شيء، يجب القول بأنه ليس من البساطة الكشفُ عن كافة تصورات بيكون في التاريخ، فما هو إلا التقاطُ جزيئات دقيقة من سياق نظرية بيكونية شاملة وكلية للعلم والطبيعة والإنسان، ولعل هذا ما يعكس أهم ملامح فكر بيكون، فهو صاحبُ نسقٍ فكريٍّ متكاملٍ ومتجانسٍ تتداخل فيه بطبيعة الحال الاتجاهاتُ وتنسجم فيه الأفكار. ويستقطبنا في المقام الأول تشابك التصورات التاريخية داخل هذا التكوين الفكري، الذي يعكس حضورها في الأساس مؤشرات قوية لوعيٍ تاريخي مميز، أو على أقل تقدير موقع متفرد للتاريخ وخصائصه في فكر الأخير، فالزمن وفقًا لهذا الفيلسوف «معلم المعلمين ومن ثم فهو سلطة كل سلطة» (بيكون، 2013).

إذن، من زاويةٍ عملية، يمكن إعادة بناء تصورات بيكون عن التاريخ وفهمها واستيعابها جيدًا بدراسة علاقتها بالعناصر الفكرية داخل إطار نسقه الفكري. وعليه يدفعنا هذا المطلب في البداية إلى بحثِ موقعِ كلٍّ من العلم والطبيعة والإنسان في هذا النسق.

ومن هنا نشير إلى أن موقف بيكون من العلم يتضح من خلال رؤيته لأهدافه وغاياته، فقد تم النظر للعلم بنظرة برغماتية تستند على ضرورة تسخير الإنسان للعلم واكتشاف قوانين الطبيعة والتحكم فيها من أجل ترسيخ مطلب رفاهية البشرية والمضي في إتمام تقدمها (صبحي، 1994)، وقد شكل تحقيق المنفعة للبشرية بالنسبة لهذا الفيلسوف أهم أهداف العلم الحقيقي، وهو المبدأ الذي عده كثيرٌ قمةَ عمله الإبداعي، باعتباره أبكر المحاولات الجادة التي استهدفت إعادة النظر في العلم ووظيفته وطريقة تحصيله (أحمد، 1980).

وتأسيسًا على هذه النظرة النفعية للعلم، تطلع بيكون لامتلاك المعرفة، وكان سبيله إلى ذلك تطبيق المنهج التجريبي الاستقرائي باعتباره منهجًا علميًّا سليمًا يحقق غاية الإنسان من العلم، وقد كان بيكون يؤمن بإمكانية تطبيق أهداف منهجه على كافة العلوم، وهذا ما دفعه إلى التأكيد على أن هذا المنهج ليس معنيًّا بارتقاء العلوم التطبيقية فقط، فقد ضم كذلك بقية المعارف والعلوم من مجالات علمية أخرى كالمنطق والأخلاق والسياسة في قلب عملية التحديث، وهذا ما يوضحه الاقتباس التالي: «إنني بالتأكيد أهدف من منهجي أن ينسحب على العلوم جميعًا» (بيكون، 2013، ص. 126).

وبتأكيده هذا المعنى، يجذبنا بيكون نحو التعرف على موقفه من العلوم الإنسانية، ويأتي في المقام الأول التاريخ، فهل بالفعل آمنَ بإمكانية تطبيق منهجه على هذا الحقل المعرفي؟ ولعل ما يبدو ضروريًّا هنا الابتداء بتوضيح معنى التاريخ عند بيكون، إذ يشير بعض المؤرخين إلى أن ثلاثة محددات شكلت أساس المعنى عند الأخير: كان الأول باعتباره كل الحقائق المبنية على الخبرة أو التجربة، أما الثاني فكان باعتباره مجموعة الكتابات التاريخية والروايات، وكان الثالث باعتباره أحكامًا مصدرها المؤرخ وهي ذات صلة قوية بالماضي (Fussner, 2010).

وقد تقربنا قراءة مؤلفاته، وخصوصًا كتابه المعروف بـ The Advancement of Learning أو النهوض بالعلم، من تسليط الضوء على موقفه من معنى ومفهوم وموقع

التاريخ في فكره، إذ يقول: «مرجعية المعرفة الإنسانية تعود إلى ثلاثة أجزاء من الفهم البشري وهي ما اعتبر مركز المعرفة» (Bacon, 2000, p 62) وهنا يطرح بيكون فكرة تقسيم المعرفة الإنسانية استنادًا على علاقتها بالقوى العقلية للإنسان، فيربط التاريخ بالذاكرة، والشعر بالمخيلة، والفلسفة بالإدراك (Bacon, 2000).

ويقدم ليونارد دين هذه المسألة بدقة عند تحليله طبيعةَ العلاقة الثنائية –الذاكرة والتاريخ– في فكر هذا الفيلسوف، فيؤكد أنَّ الأخير حدد وضع التاريخ على أنه مُنتج للذاكرة، وقد صُنفت هذه العلاقة بوصفها تتناسب مع بنية الملكات العقلية وبقية المعارف الأخرى، وهنا يؤكد التمايز الحاصل بين التاريخ والشعر من جهة، والتاريخ والفلسفة من جهة أخرى، ويبني هذا الاختلاف استنادًا إلى معايير محددة، فالتاريخ يغلب الشعر في درجة الحقيقة، إذ يعتبر أنّ مضمونَ الشعر مختلقٌ، مصدرُه وحيُ الخيال، أما تميزه عن الفلسفة فبناءً على أن التاريخ يستند على آراء غير محللة لا مفاهيمَ عامة كما هو الحال عند الأخير (Dea, 1941).

وبطبيعة الحال، تطرح العلاقة بين التاريخ والذاكرة بهذا الشكل دلالات تفسر الطبيعة الثنائية، ولكنْ نحتاج بالفعل إلى أن نشير لطبيعة هذه العلاقة التقليدية كما جاءت في أدبيات الفلسفة الغربية، فأرسطو قد بنى علاقةً سابقةً بين الطرفين تقوم في أساسها على قدرة الذاكرة على استحضار صورة الماضي، «فكل ذاكرة إذن تتعلق بزمنٍ انقضى» (النشار، 1995، ص. 61)، وربما هذا ما دفع قناعة بيكون في أنّ «الذاكرة تسيطر على التاريخ» (الجابري، 2005، ص. 215).

ولعل المجال هنا ما يزال مفتوحًا للاستشهاد بتقييم الفيلسوفِ المعاصرِ بول ريكور، ففي كتابه «الذاكرة، التاريخ، النسيان» يؤكد قوة ارتباط الذاكرة بالماضي فيقول: «لا نملك موردًا آخر في ما يخص الإحالة إلى الماضي سوى الذاكرة عينها» (ريكور، 2009، ص. 47–48)، ومن الواضح أن هذه الآراء بنت موقفها من هذه العلاقة انطلاقًا من تقاطعات الذاكرة مع التاريخ، التي تظهر بشكلها الجلي في الزمن والإدراك الحسي وصورة الماضي، وينطوي

على هذا الموقف قناعة تكونت لدى بعض المفكرين في إمكانيات نتاج هذه العلاقة الثنائية في التعرف على واقعٍ محددٍ زمنًا.

وقد شهدت تصورات بيكون السابقة اهتمامًا متزايدًا لدى عدد من الباحثين أثاره قلق جدلي (Fussner, 2010) نابع من وجود تناقض عميق يظهر تحديدًا في هذا السؤال: كيف يمكن للتاريخ أن يكون «مجرد نتاج ذاكرة» وفي الوقت ذاتِه يعتبر فرعًا من فروع العلوم؟ ففي ظل مساعي بيكون الحثيثة لمنح التاريخ الامتيازات العلمية وأهمّها الموضوعية، تثير سلطة الذاكرة الغموض حول موقع التاريخ من سلم المعارف والعلوم، وعلى ذلك يتضح أن الانتقادات التي ركزت على هذه المفارقة اتجهت نحو تحديد قضية جوهرية في وعي بيكون التاريخي بكشفها عن علاقة التاريخ بالذاكرة، وهي علاقة طرحت بدورها نقاشات مهمة بين الباحثين، فبينما يجد البعض أن تبرير إشكالية العلاقة ناتج عن مشكلات تعددية المعنى وتعذر الوصول لمعنًى محدد للتاريخ، يقدم ليونارد دين تقييمًا خاصًّا يطرح فيه نظرة عامة تاريخية لتطور التاريخ معنًى وممارسةً، ويؤكد أن التحديد الدقيق لمعنى التاريخ وإشكالياته لم يظهر بوضوح في عصر بيكون بل تبلور في وقتٍ لاحق.

من منظور مختلف، يُكشف موقفٌ واضحٌ لبيكون تجاه الذاكرة تحديدًا، يؤكد تسايرَ أفكاره مع مبادئ الثورة العلمية في القرن السابع عشر، خصوصًا فيما يتعلق برفض النظريات الغيبية للذاكرة، التي سادت القرون السابقة «مذهبًا قَبَلِيًّا تنجيميًّا وسحريًّا» (لوغوف، 2017، ص. 142) وهو ما يوضحه الاقتباس التالي: «لقد نشأنا ومارسنا طريقةً ليست شرعية، بل خادعة، تقوم على توصيل المعرفة بطريقة تمكن بسرعة من التوصل إلى عرض الثقافة مع الخلو منها، وهذا ما فعله ريمون لول» (لوغوف، 2017).

ومع التأكيد على أن نظرة بيكون للذاكرة انسجمتْ مع تصورات القرن السابع عشر الميلادي، التي هدمت فكرة فن الذاكرة القروسطي، إلا أنه من الضروري الإشارة أيضًا إلى أنّ الأخيرَ بعد أن طور نظريته في المعرفة لتشمل تأكيد وجود تعديل في موقفه تجاه الملكات العقلية للإنسان وطبيعة عملها –أَكَّدَ أنَّ الملكات العقلية لم تكن مستقلة استقلالاً

تامًّا، بعضها عن بعض، بل تشكل مجتمعةً كلية التفكير (Dean, 1941) لتكون نتيجة هذا التعديل بالضرورة تغيرًا ملحوظًا تجاه موقفه من الذاكرة.

من جانب آخر، تتسم تصورات بيكون حول مسألة تقسيم التاريخ بأهمية قصوى، إذ إنها بدايةً تسلط الضوء على الموقع المركزي لقطبية الطبيعة والإنسان في فكرِ ووعيِ هذا الفيلسوف (WORMALD, 1993)، ومن جهة أخرى، تعين على تفسير المعايير التي وظفها للتمييز بين الأدلة التاريخية واستخداماتها المناسبة (Dean, 1941)، وعليه ظهر التقسيم على النحو التالي:

القسم الأول: التاريخ الطبيعي

وهو مختص بالطبيعة، يسجل أفعالها ويرصد قوانينها، وهنا مؤشر واضح على حرص بيكون لإظهار أفكاره العلمية، بوضعه معايير أضفت على مفهوم التاريخ الطبيعي معنًى علميًّا جديدًا (أحمد، 1980) ليكون في النهاية مؤهلاً لاعتماده أساسًا في بنية العلوم ومرشدًا لتفسير الطبيعة. وتأسيسًا على ذلك، أصبحت الموضوعية أحد الشروط الضرورية لتدوين التاريخ الطبيعي، ولا يتحقق هذا الشرط وفقًا لبيكون إلا من خلال الاعتماد على الحقائق واستبعاد عنصر الخيال، لذلك يظهر موقفه الإقصائي لمحتوى الأساطير القديمة والقصص الخرافية ليؤكد أنَّ غياب الصدقية والوظيفة التوثيقية لدى هذه الأجناس الأدبية هو ما يفقدها الثقة لتكون مرجعية أساسية يستند عليها التاريخ الطبيعي (أحمد، 1980).

القسم الثاني: التاريخ الإنساني

ويُعنى هذا النوع من التاريخ بتسجيل الفعل ورد الفعل بين الإنسان والطبيعة، أي بتسجيل تفاعل الطرفين معًا (أحمد، 1980). وينقسم بدوره إلى ثلاثة أنواع هي: المذكرات، وآثار العصور القديمة، والتاريخ التام.

أما المذكرات فإن بيكون يصفها بأنها تاريخٌ لم يَنتهِ أو غير منجز، وتمثل بحسب تعبيره «المسودات الأولى» أو هي المواد الخام بالنسبة للمؤرخين أو المهتمين بالتاريخ.

وهو يقسمها بدوره إلى قسمين: الأول المدونات الشخصية أو التعليقات، وهي وفقًا لبيكون تضبط سير الأحداث دون تدخلات من أية دوافع، وتضم الاستشارات، والخطب، والحجج... إلخ. أما القسم الثاني فهي السجلات، وتضم أوراقًا رسمية مثل المراسيم والإجراءات القضائية، والتصريحات...إلخ (Bacon, 2000)، وبحسب وجهة نظر بيكون فإن هذا النوع لا يبدو أنه يساير سياق السرد التاريخي (WORMALD, 1993).

ولعل من المفيد الإشارة هنا إلى أن كلمة "mémoires" بصيغة الجمع ظهرت في القرن السادس عشر بمعنى المذكرات، التي يُدَوِّنها شخصٌ من نخبة المجتمع، خصوصًا بعد أن انتشر هذا اللون من الأجناس الأدبية، وتحديدًا في هذا القرن تزامنًا مع نمو فكرة الفرد كمحرك أساسي في صنعِ وتحديدِ مسار التاريخ (لوغوف، 2017).

من ناحية أخرى، هناك الآثار أو بقايا العصور القديمة، وتشمل الأمثال والتقاليد وبقايا القصص...إلخ، وتندرج ضمن مصنفات التاريخ الإنساني، ورغم أن بيكون وصفها بأنها مصدر مشوه أو مزيف، إلا أنه يعتقد أن جهود العمل الدقيق والملاحظة المثمرة كفيلة بكشف معطيات وبيانات مهمة تستخرج من الآثار والأسماء وحتى الكلمات (WORMALD, 1993)، ومما يستوجب الملاحظة أن بيكون في تقييمه لهذين النوعين من التاريخ –المذكرات وآثار العصور القديمة– يشملهما بنفس الوصف وهو «vnperfect histories» ، أي تاريخ غير مكتمل أو غير منجز، ويعزو هذه الحالة إلى العقبات الموروثة من طبيعتهما الخاصة، التي حالت دون وصولهما مستوى الكمال (Bacon, 2000)، وتأسيسًا على ذلك، يكشف لنا هذا التقييم معايير التصنيف لدى بيكون، التي اعتمدت في الحقيقة على القيمة والمسافة الزمنية للمعلومات التي تحصلت من هذين النوعين.

على نحوٍ مغاير، يكشف بيكون عن نوعٍ آخر من التاريخ الإنساني متحررٍ من الصفة السابقة ومتميزٍ بموضعه في التاريخ، فقد حول الأنظار إلى ما أطلق عليه التاريخ التام، ويتضمن هذا النوع بحسب تقسيمه ثلاثة أفرع شكلت التاريخ التام، وهي مرتبطة –بحسب مواضيعها– بعلاقةٍ أصيلة مع عناصر أساسية هي الزمن والإنسان والحدث (Bacon,

2000): الأول التأريخ أو تسجيل الأحداث وفق تعاقب زمني، ويعتمد هذا النوع من التاريخ التام على عرض الأحداث التاريخية والملامح العامة لحكم الأشخاص...إلخ وفقًا لتسلسلها الزمني، أما النوع الثاني فهو سيرة الأشخاص، وأخيرًا الروايات التاريخية، وقد قيم بيكون فعاليتها بقدر معايير إنتاجها للمعرفة، فالنوع الأول يعتبر بحسب وصفه من أكثر أنواع التاريخ اكتمالاً وتقديرًا، لكنّ النوع الثاني يفوقه فائدةً واستخدامًا، أما الثالث فمتفوق بالحقيقة والصدق (Bacon, 2000).

وفي سياقٍ متصل، نجد بيكون يعتمد في تصنيفاته للتاريخ الإنساني على رؤيةٍ أكثر عمقًا تدور حول طبيعة المضمون ومنهجية المؤرخ أو الكاتب، ويظهر ذلك في تعليقه بدايةً على كتابة "السيرة"؛ فالإلمام بكل جوانب الشخصية العامةِ منها والخاصة، يعتبر أساسًا لإنتاج سيرة تضم في محتواها تمثلات ومعطيات توصف وصفًا إيجابيًّا على أنها أكثرُ واقعيةً وأصالةً وحيويةً. هذا، وقد ارتكز بيكون في موقفه من «الروايات» على الإمكانات الإبداعية للمؤرخ أو الكاتب بشكل عام، إذ تتخذ قضيةُ اختيارِ وتوجيهِ الطرح بشكلٍ واعٍ وعقلانيٍّ من قبل الأخير أهميةً كبرى في قيمة المضمون وحقيقته.

وبينما يستكمل بيكون تفسيره لأصناف التاريخ التام، نجده يوسع شروحه ويضيف ما أسماه تاريخ العصر، ويقصد به تاريخ العصور السابقة، ومن خلال نظرةٍ نقديةٍ فحصت طبيعة هذا النوع من التاريخ يتضح للأخير ما يشوبه من كثرة الفراغات التي سببتها الفجوة الزمنية أو المسافة الفاصلة بين المؤرخ والحدث، الأمر الذي يلزمه وهو على هذه الحال –لمعالجة كل هذه النواقص التي تعوق الفهم والاستيعاب– اللجوء إلى فرضيات مرجعيتُها ذاتية تعتمد التخمين والفطنة واستحضار الخيال لملء تلك الفراغات بشكل متوافق على الأقل مع واقع الحدث التاريخي (Bacon, 2000).

ثانيًا: الاهتمام التاريخي لدى فرانسيس بيكون:

بعد استعراضنا أبرزَ آراء بيكون عن التاريخ وفروعه ومصادره، تكتسب المناقشة التالية أهميتها في تحديد موقع التاريخ والمعرفة التاريخية في فكر بيكون بوصفه مؤسسًا

ورائدًا للفلسفة التجريبية:

في البداية علينا القول بأننا لن نستطيع فهم آراء وتصورات فرانسيس بيكون للتاريخ إلا باستيعاب المنطلقات التي ارتكزت عليها هذه التصورات، «فالعلاقات بين الأشياء هي التي تخلق المعنى والفهم» (ناتول، 2012، ص. 27)، وهذا يقودنا إلى إثارةِ قضيةٍ جديرةٍ بالمناقشة ومتصلةٍ اتصالاً وثيقًا بالطرح السابق، فمسألةُ الاهتمام التاريخي وما أحدثته من تغيير في فكر بيكون مسألةٌ جوهرية سيفضي عرضُها هنا لفهم البنى الأساسية للفكر التاريخي عند هذا الفيلسوف، وستكون نقطةَ انطلاق جيدة لتقصي جذوره، باعتبارها في الأساس «ظاهرة ولدت من التاريخ نفسه» (راكيتوف، 1989، ص. 45).

ابتداءً، تقتضي الضرورة تحديد ما كان له أثره العميق في تشكيل الاهتمام التاريخي عند بيكون، ولعل تحليل هذه التشكيلات يتجه بنا إلى كشف مواقف نعتبرها الباعث والمحرك الأساسي لها، وذلك يستند على ما يأتي:

أولاً: موقفه من العلم والمعرفة:

طُبِعَتْ آراء بيكون وتوجهاته الفكرية بالمناخ العلمي الصاعد في القرن السابع عشر، فاهتمامُه بتطوير العلم وانشغالُه باستثمار الطبيعة وجهودُه في بناء منهجيات للمعرفة ترتقي معها البشرية، يؤكد على وجود علاقة تواصل مع الأفكار العلمية المميزة في عصره، وقد أظهرت رسالة الدبلوماسي الإنجليزي هنري وتون اطلاعَ بيكون بفضل موقعه السياسي على العلوم التي بدأ نجمها يسطع في ذلك العصر، ويدعم ذلك رسالةُ توبي ماثيو صديقِ بيكون في إيطاليا، التي يشير فيها إلى أن غاليليو قد أعد تعقيبًا على ورقة بيكون حول ظاهرتي المد والجزر (بيكون، 2016)، وبالتالي يمكن القول: إنّ بيكون قد أدّى دورًا مهمًّا في تشكيل الفكر العلمي الأوربي، ومن هذا الدور يتطور موقفُه من العلوم الإنسانية والتاريخ تحديدًا، فدعوتُه لتطهير المعرفة وتحريرها من سلطة الأوهام والأساطير تأكيدٌ على رفضه التام لتشكل المعرفة من خلال الرؤية الغيبية أو من مرجعيات أساسُها الخرافات والأساطير، وقد وجدت صداها في فكره التاريخي عندما نادى باستبدال الفكرة القديمة لمهمة المؤرخ

المحدودة في تتبع نشاط المشيئة الإلهية في تشكيل أحداث التاريخ بالاهتمام بتتبع حقائق التاريخ (كولينجود، 1961).

ثانيًا: موقفه من الطبيعة

كان السعي لمعرفة الظواهر الطبيعية وكشف قوانينها دافعًا قويًّا لخلق نوع من الاهتمام يوصف بأنه تاريخي (راكيتوف، 1989)، لذلك كان للأحداث الطبيعة أهميتها وتأثيرها في تشكيل الفكر التاريخي على مر العصور، ولعل هذا الافتراض يصدق على تصورات بيكون التاريخية، إذ يمكننا القول بأن هذه التصورات تشكلت على ضوء فلسفته للطبيعة ومشروعه العلمي، بل ولا نبالغ في القول بأنه سعى لاتساقها وانضباطها مع منهجه الاستقرائي التجريبي، فمنذ البداية نجد بيكون يرصد للتاريخ وظيفة تتمثل في تسجيل التجارب والأحداث والظواهر الماضية، التي استندت في مرجعيتها الأساسية إلى فعل الطبيعة. هذا، وقد تجلى تأثير مبدأ السيطرة على الطبيعة عن طريق المعرفة تمهيدًا لامتلاكها في حرص بيكون على أن يكون التاريخ نفسه منتجًا للمعرفة، «فإذا كانت المعرفة هرمًا فالتاريخ هو القاعدة» (Bacon, 2000, p 85)، وبهذا المعنى يحق القول بأن التاريخ عند بيكون شكل مادة مصدرية أساسية لمعرفة الطبيعة.

ثالثًا: موقفه من السياسة

ليس مصادفةً أنْ يحظى التاريخ بحضورٍ قوي في فكر بيكون، إذ إنه في الحقيقة يلبي احتياجات موقعه المميز كرجل دولة، فقد اعتَبر أن التاريخ أرضية يرتكز عليها فكره وموقفه السياسي، وفي هذا السياق تَطرح العلاقة بين التاريخ والسياسة قضايا مهمة عند بيكون، لعل أبرزها ما يتعلق بتصوره لمسار التاريخ المدني، الذي أكد على أنه مسار حلقي متكرر، وهذا ما دفعه لاعتبار الماضي نموذجًا للمستقبل (WORMALD, 1993)، وينطوي على ذلك الحضور القوي لفكرة الربط بين "ما قد حدث مع ما يمكن أو يجب أن يكون" (WORMALD, 1993, p 121). وتحليلاً نستطيع القول بأنه توجهٌ استهدف توظيف العلاقة الثنائية –التاريخ والسياسة– لكشف العالم الواقعي (WORMALD, 1993)

فتقاطعات هذين الحقلين شجعت هذا الفيلسوف لتقصي المعرفة داخل واقعٍ تاريخي معين لإدخال نوع من الحقيقة في بنيةِ فكره السياسي، ولكنْ يبدو في واقع الأمر أنّ هذه العملية أثمرت نتيجةً مزدوجةً تمثلت بظهور نتاجٍ تاريخي كشفته مؤلفات بيكون نفسه، التي كانت في حقيقة الأمر صورةً لانعكاس المشترك بين الاهتمام التاريخي والواقع السياسي عنده.

هذا، وقد قدم راكيتوف شرحًا قيمًا حول هذه الظاهرة، فقد اعتبرها ذات سياق متصل بالمسألة المطروحة آنفًا؛ إذ يشير إلى أنه بعد مرحلةٍ تشكل الاهتمام التاريخي يتسع النطاق لاستيعاب مجموعةِ قيمٍ لعصرٍ معينٍ ضمن نموذج القيم السائد في المجتمع، وهو ما يسمح بتحقيق نوعٍ من الاستقلال الثقافي والإدراكي، تُؤسَّس على أثرها حالةٌ من الانفصال عن مصدره الموضوعي. هذا، ويثير راكيتوف نقطة مهمة في تحليله أهمَّ خصائص «الاهتمام التاريخي»، ففضلاً عن كونه قد أصبح جزءًا من النظام العام لنظرة المجتمع القديم ونظامه القيمي، يتأكد وجوده في البنى الإدراكية الأساسية، وفي هذه المرحلة يصل لتحقيق مبدأ النظرة العالمية الطرائقية، فينظم ويدير الفهم باعتباره الآن قد أصبح باعثًا على المعرفة (راكيتوف، 1989).

إنّ هذه التصورات يمكن مقارنتها بمسألة تشكل الوعي التاريخي عند بيكون، إذ تشترك في نقاط عديدة أكثرُها وضوحًا ما كان في اعتبار أن التاريخ واقعي ويخضع –في إطار حدود الزمان والمكان– لمبدأ السببية، وعلى هذا النحو فهو مرجع لمعرفة الماضي، وبإمكاننا أن نرى كيف شكلت نتائج المراجعات التاريخية للأحداث مصدرًا غنيًّا ورافدًا قويًّا؛ فقد أمدت بيكون بأهم الخبرات والمهارات التي سمحت له بتكوين فكر نقدي، ولعل هذا ما يبرر كثرة الاستدعاءات والاستشهادات التاريخية، التي جذرت آراءه الفلسفية وأصلت مبادئه السياسية.

رابعاً: تمثلات التاريخ الإنساني عند فرانسيس بيكون:

يطرح الفيلسوف شوبنهاور في كتابه «العالم إرادةً وتمثلاً» تصوراتٍ مهمة عن نظرية التَّمثل، أبرزها ما يؤكد فيه أنَّ العالم ما هو إلا موضوع بالنسبة للذات، بمعنى أن العالم

في ظاهره تمثل للذات العارفة، وعليه تكون العلاقة بينهما بمثابة «إدراك مُدرِك» أو كما عبر عنها وصفًا بـ «التَّمثل»، فكل موضوع مرتبط بالذات، بل ومن أجل الذات، فلا تمثل لموضوع من دون ذات، ولذلك فقد اعتبرت جميع الموضوعات تمثلات وجودُها مشروط بوجود الذات التي تربطها في تسلسل متسق بمبدأ العلة. كما يذهب شوبنهاور أيضًا في تأكيده إلى أن التمثل حقيقة تصدق على ثالوث الزمن، أي الماضي والحاضر والمستقبل، كما تصدق على المكان، باعتبارهما أيضًا –الزمان والمكان– ركنين أساسيين لتمثل أي موضوع (شوبنهاور، 2017).

وبحكم الارتباط وثيق الصلة بين التمثل والمعرفة، علينا أن نشير إلى الرأي السائد عند أوساط المؤرخين بشأن المعرفة التاريخية: إذ يرى هؤلاء أنها نتاج لعلاقة القطبينِ المادةِ التاريخية وعقلِ المؤرخ على حد سواء، فهي بمثابة انعكاس لعقلية المؤرخ في تعامله مع المادة التاريخية، وعند هذا الموقف نجد تصورًا مهمًّا للمؤرخ كولنجوود الذي يشير فيه إلى أنّ المعرفة التاريخية معرفة تحيط بما فعله العقل في الماضي، ثم هي في نفس الوقت عود بهذه الأفعال إلى الحاضر، بل استمرار لأحداث الماضي في نسيج الحياة الحاضرة. لذلك لن يكون موضوع المعرفة التاريخية مجرد موضوع أو شيئًا خارجيًّا بمعزل عن العقل الذي يعرفه، إنما هو نشاط للفكر لا سبيل إلى معرفته إلا عندما يتمثله العقل الخليق بالمعرفة في نفسه ويكون على بينة من نشاطه هذا (كولجوود، 1961، ص. 381).

أما فلاسفة التجريبية فالمعرفة عندهم عمومًا تتوقف على الموضوع المدرك، وبدرجة أقل على الذات المدركة (صبحي، 1994). وما يهمنا في هذا الطرح هو التحقق من مدى توافق التوجهين في ممارسة فعل الكتابة التاريخية عند بيكون، إذ سيكون ذلك بمثابة نقطة انطلاق لتقييم مدى إمكانياته في استحضار التاريخ، وسيتيح لنا فهمَ تمثلاته التاريخية وتعيين موقعها في فكره الفلسفي، وسيقدم إجابات للمهتم بطبيعة الفكر التاريخي لبيكون تفرضها تساؤلات مهمة؛ على سبيل المثال: كيف تمثل التاريخ عند بيكون؟ وإلى أي مدًى تطابقت أو على الأقل اتفقت تمثلاته مع الواقع التاريخي؟ وهذه في حقيقة الأمر تساؤلات تلقي الضوء على محاور مهمة وقضايا أساسية تنضوي تحت مساءلة المنهجية والمرجعية

لتلك التمثلات التي شكلت الصورة التاريخية عنده، كما أن من شأنها الكشف عن الزوايا التي حددت رؤية هذا الفيلسوف للتاريخ. ومن أجل ذلك سنتتبع جذور هذه الفِكَرِ ونقاط التقاء الفلسفة بالتاريخ في مؤلف «تاريخ الملك هنري السابع» أو «The History of the Reign of King Henry VII» بوصفه منتجًا تاريخيًّا يظهر مدى ما وصل إليه تطور الفكر التاريخي لدى بيكون.

ومما يهيئ لفهم جيد لهذه المسألة الابتداءُ بالإشارة إلى أنّ بيكون كان ينظر إلى التاريخ الإنساني على أنه مصدر للمعرفة، وقد أُكِّدَ هذا التصورُ عندما كشف بيكون عن أن إنتاج المعرفة لا يقتصر على التاريخ الطبيعي فقط، فعمليةُ الإنتاج المعرفي تنسحب على التاريخ الإنساني أيضًا، فالتداخل الذي افترض بيكون وجوده بين التاريخين الأدبي والطبيعي وتجسد فيما عرف بالتاريخ الإنساني (WORMALD, 1993) ما هو إلا مقاربة مقصودة تعكس اتجاهاته العلمية ورغباته في تطبيقها على هذا النموذج من التاريخ، إذ إنه اعتُبر في نظره مرجعيةً معرفية تتيح لـ «الإنسان المتعلم» الاستفادة من تجارب الماضي لدعم مهاراته وتعزيز خبراته (WORMALD, 1993)، ولعل تكرار بيكون توظيفَ الاستشهادات التاريخية في مؤلفاته المختلفة ينبع من أهمية التاريخ الإنساني كمكون أساسي داخل منظومته الفكرية.

هذا، وقد سعى لإعادة تعيين موضعه ونقله من حدود النظرة القديمة إلى موقع يشكل فيه التاريخ حجر زاوية للخبرة الإنسانية، فبقدر ما سعى بيكون لفهم الطبيعة سعى أيضًا لفهم الإنسان باعتباره المفسر لها (أحمد، 1980)، وقد نجد ما يؤيد ذلك في كتابه سابق الذكر، إذ يكشف مضمون صفحة الإهداء إشارة مبكرة عن أهداف إنتاجه لمثل هذا النوع من المؤلفات التاريخية، فيؤكد أنّ المغزى من تأليف كتابه هذا ليس إضفاء الإطراء على شخص الملك، بل بحسب وصفه إعادة لإحياء شخصية هنري السابع من جديد، ليبقى بتاريخه نموذجًا ملهمًا وحيًّا لمن بعده (Bacon, 2007). وهذه الإفادة عن أهمية استحضار هذه الشخصية وتاريخها بعد ما يقارب المئة سنة على وفاتها تستدعي منا في الحقيقة أن نطرح الأسئلة التالية: لماذا اختار بيكون تحديدًا هذه الشخصية التاريخية؟ وهل بالفعل

نرصد محاولةً مِن قِبَل هذا الفيلسوف لطرح ممارسة معينة أو صنع اتجاه محدد للتاريخ في كتابه السابق الذكر؟

نحتاج قبل الإجابة على هذه الأسئلة، الإشارة إلى أنه ليس بالإمكان على الإطلاق عزل تصورات وتوجهات صاحب النتاج عن المضمون المطروح في نص الكتاب، فيصبح فهم فكرة النتاج ومضمونه وأهدافه مدخلاً مهمًّا لتحديد الأساس الفكري والمعرفي والمنهجي للقضايا المطروحة فيه.

وعليه نقول: إنّ اختيار شخصية الملك هنري السابع مؤسسِ أسرة تيودور، يعكس في البداية جانبًا مهمًّا من الاهتمام التاريخي الذي أبداه بيكون لتجسيد صورة رمز الهوية القومية. ولاعتباراتٍ عدةٍ كان أهمُّها أنَّ شخصية الملك هنري السابع كانت إحدى أبرز الشخصيات المهمة في تاريخ إنكلترا، دُفِعَ بيكون لوضع هذه الشخصية في موقعٍ متقدم عن بقية الشخصيات الوطنية. وهذا ما كشفته بعض المصادر التاريخية عندما اتفقت مع بيكون على أهمية الإنجازات التي حققها الملك هنري السابع على المستويين السياسي والاقتصادي بعد وصوله إلى عرش إنجلترا عام 1485م، إذ تجري دومًا عند تقديم ترجمةٍ لهذه الشخصية الإشارةُ إلى النجاح الذي حققته في الإمساك بزمام السلطة، وغالبًا ما يعزى هذا النجاح للترتيبات الاستثنائية التي أصبحت ملمحًا مهمًّا وعلامةً بارزة لقوة حكم الملك هنري السابع، فقد اعتُبرت الاستحداثاتُ التي أدخلها في المؤسسات السياسية ثم تغذيتُها بمجموعة من المستشارين الأكفاء مثالاً مهمًّا على الإصلاحات النوعية التي أجريت على نظام الحكم في إنجلترا (Fritze, others, 1991)، كما اعتبر توسع النشاط التجاري في عهده أهمَّ ملامح التطور الاقتصادي، فقد امتد نطاق التعاملات التجارية بين إنجلترا ودول أوربا حتى وصل مداها إلى فلورنسا، بعد ازدياد الطلب هناك على الصوف الإنجليزي، وهذا ما ترتب عليه –كنتيجة نهائية– إثراءُ خزينة الدولة، إذ قَدّرت المصادر دخل الدولة في السنة الأولى من حكمه بـ(52،000) جنيه ليصل إلى (142،000) جنيه مع نهاية حكمه.

وعليه، كان تأسيسُ وضعٍ سياسي واقتصادي مستقر في إنجلترا مختلفٍ عن سابقه، يُعزى إلى ما حققه هذا الملك من تعايشٍ سلميٍّ: داخليٍّ بإنهائه الحروب الداخلية، وخارجيٍّ بنجاحه في خلق علاقات دبلوماسية مع أبرز القوى في عصره (Fritze, others, 1991).

إنّ إنتاج بيكون هذا الكتابَ واهتمامه بتسجيل هذا الإرث السياسي والاقتصادي على هذا النحو، ينبثق من منظوره للتاريخ. ويمثل الاقتباس التالي مقتضيات استحضاره للماضي: «أهم سبب يدعونا إلى الأمل، هو مستفاد من أخطاء الماضي...لذا فإن أفضل شيء هو أن نبين ما هي هذه الأخطاء. لأن كل خطأ كان يشكل عقبة في الماضي هو داعٍ من دواعي الأمل في المستقبل» (بيكون، 2013، ص. 93–94)، وهذا الأمر يؤسس لوعيٍ بأهمية المعرفة التاريخية ومساهمتها في تقييم نماذج من التجارب الإنسانية، كما أنه من جهة أخرى يؤكد في دلالاته العميقة توجهاتِ بيكون لتوظيف تاريخه وجعله موضوعًا لمعرفةٍ ماديةٍ هادفةٍ ونفعية تعمق فهمه للأحداث التاريخية ومنجزات الإنسانية.

ويصح القول بأنّ بيكون قدم نموذجًا لكتابةٍ تاريخية منسجمة مع روح عصره. ظهرَ ذلك جليًّا عندما تبنى الفكرة التي تطرح التاريخ وفق رؤية فوقية، وطبقًا لهذا التوجه فقد غلب التاريخ السياسي الوقائعي على مجمل العرض التاريخي، فصب جل اهتمامه على الأفراد ونخبة المجتمع والوقائع كالحروب والثورات، فضلاً عن تاريخ المؤسسات السياسية والاقتصادية والدينية التي سيطرت عليها النخبة (لوغوف، 2007)، ولعل هذا يشير إلى عدم ابتعاد نتاج الأخير عن النمط المألوف والشائع في الكتابة التاريخية خلال ذلك العصر، خصوصًا أنّ عنوان ومضمون الكتاب قد تماشى مع اتجاهاتِ ما عرف اصطلاحًا بالتاريخ التقليدي، إذ يعكس العنوان «تاريخ الملك هنري السابع» انطباعًا عامًّا بأن سيرة ملك إنجلترا هنري السابع (1485م/1509م) كانت محورًا أساسيًّا دار حوله الكتاب.

وما يهمنا هنا حقيقةً هو رصد الصلة –وفقًا لوجهة نظر بيكون– بين علاقة هذا اللون من الجنس الأدبي –وأعني تحديدًا السيرة– بعلم التاريخ، وهو ما يتطلب منا العودة لمراجعة تفرعات «التاريخ المدني» أو «CIVILE HISTORY»، فنجد أن السيرة أدرجت تحت ما

وصفه الأخير بـ «التاريخ التام» أو «PARFITE HISTORY»، إذ إنها بحسب وجهة نظره جزءٌ أصيلٌ متفرعٌ من التاريخ، على أننا في المقابل قد نجد اختلافًا وجدلاً كبيرًا حول هذا الرأي، خصوصًا عند بعض المؤرخين أصحاب النظرة الحديثة، فقد استبعد كولنجوود اعتبار السيرة جزءًا من التاريخ، على أساس أن مادتها تعنى بالأحداث البيولوجية الواقعة بين الولادة والطفولة والشيخوخة والأمراض...إلخ من أحداثٍ أخرى رُصدت عن صاحب السيرة، وهو الأمر الذي اعتبره الأخير مرجعية تاريخية محصورة في تفاصيل الوجود الجسماني، فضلاً عن أن ما يخالط هذه المادة من انفعالات نفسية تدور حول من تَمثل في هذه الصورة الجسمانية، يبعدها عن الانتماء للتاريخ، ويكمن سببُ هذا الإقصاء في رفض كولنجوود منحَ صفة الأصالة التاريخية لأي مادة لا تقوم على التفكير. ويتضح موقفه في هذا الاقتباس:

«فإذا انصرف التفكير إلى أية مادة أخرى لا تقوم على التفكير، فلا محل للقول بأنها من اختصاص التاريخ أو أنها تدخل في نطاقه، فتاريخُ حياة إنسان على سبيل المثال –مهما احتوى على مادة تاريخية– لا يقوم على أسس تاريخية إطلاقًا» (كولنجوود، 1961، ص. 11).

كما يسجل المؤرخ توينبي موقفه عند هذه المسألة، إذ إنه يضع حدًّا فاصلاً بين السيرة والتاريخ، لاعتبار أن الأولى تهتم برصد ما كان للشخصيات من ميزة فردية فقط، أما التاريخ فلا يهتم بتسجيل كل دقائق وتفاصيل حقائق الحياة البشرية على النحو الذي تهتم برصده السيرة (Toynbee, 1987).

هذا، وقد نجد ما يفسر وجه اعتراضه على اقتران السيرة بالتاريخ في الاقتباس التالي: «كلما كانت السيرة تجتزئ بالفرد وتفصله عن مجتمعه وتجعله الحقيقة الوحيدة الكبرى وتنظر إلى كل ما يصدر عنه نظرة مستقبلية، فإن صلتها بالتاريخ تكون واهية ضعيفة» (عباس، 1996، ص. 11). وفي المقابل يوسع آخرون من حدود إمكانيات هذا الجنس الأدبي –السيرة– ليتلاءم مع تحقيق الغاية من التأريخ؛ «فكلما كانت السيرة تعرض للفرد في

نطاق المجتمع وتعرض أعماله متصلة بالأحداث العامة أو منعكسة منها أو متأثرة بها فإن السيرة في هذا الوضع تحقق غاية تاريخية» (عباس، 1996، ص. 12)، وهو ما ينطلق منه موقف بيكون في تأكيده شرعيةَ الاقتران بين فن كتابة السيرة والتاريخ باعتبارها تسهم في تسجيل ورصد الوقائع والأحداث التاريخية المهمة.

وهذا الموقف حقيقةً يقودنا إلى موقف آخر يعكس توجهًا لبيكون عن معايير تمثل الشخصية، فقد أعلن في كتابه تقدم العلم أنه يرفض الصورة النمطية المجسدة للشخصية المثالية التي فرضتها بعض الأجناس الأدبية –سواء كان مصدرها مكتوبًا أو شفهيًّا– على مضمون نتاجها. وعليه، فهو يدعو إلى إعادة بناء وضبط معايير تَمثلها بما يخدم المعرفة الإنسانية، إذ يمكن لتحليل شخصية بعينها أن يحدد نمط وطريقة تفكيرها، بل يمكن أن يتجه نحو تفسير سلوكها وعلاقتها بمحيطها (WORMALD, 1993)، وعلى هذا التوجه ينطوي موقف هذا الفيلسوف من التاريخ المدني، الذي يدعو فيه إلى أن يكون هذا الفرع من التاريخ قاعدة أساسية للدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية (Fussner, 2010).

إنّ دلالات هذا الموقف تؤكد أن تميزًا قد رسمته تصورات بيكون عن كتابة سيرة الشخصيات التاريخية، التي تنطوي على قناعاته بأن التاريخ واقعي وموضوعي وخاضع للتعليل السببي، ولعل هذا ما يبرر تقييمه بأن السيرة مصدر واقعي المضمون إذا ما كتبت بطريقة صحيحة (Bacon, 2000)، وقد بقي هذا بطبيعة الحال مطلبًا ألح عليه هذا الفيلسوف لتجنب الأخطاء التي وقعت في بعض مدونات السير الشخصية (Bacon, 2000).

وبيكون، بهذا التوجه يريد أن يحدد في المقام الأول أسسًا ثابتة لتمثلاته، بحيث تأخذ موضعها في واقع التاريخ، فتكون تمثلاته عن شخصية الملك هنري السابع ومنجزاته التي تقع في صميم هذا العمل التاريخي بعدًا دلاليًّا يعكس مدى حقيقتها التاريخية، وعلى ذلك نجده يتوجه لرصد المنجزات التي حققها هنري السابع أو هنري تيودور في أعقاب اعتلائه عرش إنكلترا بعد أن هزم خصمه الملك ريتشارد الثالث في معركة بوسورث فيلد عام 1485م، وعليه يمكن القول بأن تتبع بيكون أصولَ تلك المنجزات بمستوياتها المختلفة

واستقصاءه بواعثَها الفكرية على ذلك النحو، نبعَ من حضور تأثيراتها بشكل أو بآخر في وقته الحاضر، ولعل هذا ما يبرز لنا العلاقة بين الحاضر الماضي وأثرها في تشكل تمثلات بيكون التاريخية، إذ يكمن أساس هذه العلاقة –كما علق كولنجوود– في «استخدام الحاضر بوصفه مادة تاريخية تنبئنا عن ماضيه» (كولنجوود، 1961، ص. 428).

وبالتالي، كان التواصل الزمني بين الحاضر والماضي وتأثيره على التفكير التاريخي عند بيكون، مصدرًا مهمًّا في نشاط تمثلاته التاريخية، فامتداد تأثيرات الماضي على الحاضر كانت المولد والباعث لإمكانات بيكون التصويرية للواقع التاريخي.

إن القراءة التشخيصية لمؤلف بيكون، تُظهر أن التمثل –الصورة الأولى لتقابل الذات مع الموضوع– كان مؤسسًا على قاعدة إبستيمولوجية مستندة على المصادر التاريخية، إذ شكلت الأدلة الوثائقية، وخصوصًا المكتوبة، مرجعيةً قوية لبيكون، بل كانت دافعًا –كما أشار البعض– لاختياره الكتابة عن تاريخ الملك هنري السابع تحديدًا (Dean, 1941)، وقد أشار الأخير على نحو واقعي إلى العلاقة القائمة بين التأصيل –نعني تأصيل المعلومة– والخبرة بقوله:

"أما عن أسس الخبرة.. فقد ظلت حتى الآن إما لا وجود لها أو ضعيفة جدًّا، ولم يحاول أحدٌ الحصولَ على مجموعةٍ أو مخزونٍ من الجزيئيات حقيقٍ من حيث العددُ أو النوع أو الوثوق أن تزود العقل بمعلومات، أو وافٍ على أي نحو من الأنحاء. إذ العكس من ذلك تقبل أهل العلم الكسالى الخاملون في الحقيقة بناء فلسفتهم وتأييدها روايات عن الخبرة أشبه بالإشاعات والأراجيف وأعطوها وزن الأدلة المشروعة. ولك أن تتخيل مملكة أو دولة تسير مستشاريها وشئونها بناءً على أقاويل الشارع لا بناءً على خطابات وتقارير من السفراء والمراسلين ذوي المصداقية" (بيكون، 2013، ص. 97).

هكذا كانت المصادر التاريخية المتمثلة بالروايات والخطابات والسجلات الرسمية (Bacon, 2007) وحضورها المميز في هذا النتاج، من أهم الوسائط المعرفية التي اعتمد عليها بيكون لتمثل التاريخ وإمكانية معرفته، ويأتي ذلك توافقًا مع توجهات المؤرخين

حول الطرق المنهجية لاستحضار صورة الحدث التاريخي، التي ترتبط ارتباطًا وثيق الصلة بأدوات ووسائط المؤرخ المعرفية (كولنجوود، 1961).

وعلى ذلك نقول: إنّ بيكون أراد من تأصيل مادته التاريخية أنْ يكون تصوره للواقع التاريخي تصورًا علميًّا مقبولاً وناضجًا يقوم على إثبات صحة ووثائقية معلوماته عن طريق التزامه بتطبيق متطلبات وقواعد منهجية أساسية على ما استحضر من المادة التاريخية، وهو ما منح تمثله من الوجهة العلمية القدرة على إمكانية تصور هذا الواقع.

وعلى نحو متوقع، سعى هذا الفيلسوف لاستكمال الضبط المنهجي لتمثله عبر ممارسة نقدية وتحليل دقيق للوقائع والأحداث التاريخية، انطلاقًا من قاعدةٍ أَكَّدَها، تقتضي بضرورة ربط الأحداث بالأسباب والدوافع (WORMALD, 1993)، ويتحقق ذلك فيما أورده بيكون من أحداث تاريخية تكشف من خلال السرد مصدر دوافعها، وقد نستشهد هنا بقرار الملك هنري السابع بتشكيل البرلمان بعد فترة قصيرة من تتويجه، وهو قرار –وصفه بيكون بأنه سريع– لا يمكن تفسيره إلا في حدود فهم دوافع الملك نفسه، وقد حددها هذا الفيلسوف من مبدأ استيعابه للواقع التاريخي بثلاثة أهداف: بدءًا من رغبة هنري السابع بالمحافظة على مكتسباته كملكٍ ووريثٍ شرعي للحكم أو التاج، ثم محاولته للقضاء على خصومه الكثر بتجريدهم من صلاحياتهم عن طريق سلطة رسمية مثل البرلمان، وأخيرًا كسب بقية خصومه بإعلانه عفوًا عامًّا مع إظهار حزمه لمن لا يتوافق مع مصالحه (Bacon, 2007).

وعلى هذا النحو يكشف عمل بيكون مدى تقيد الممارسة النقدية والتحليلية بعملية تفسير الحدث وفقًا لمعطياته الداخلية والخارجية، فكانت النتيجة النهائية أنْ خرج نتاجه كوحدة مترابطة متسلسلة بشكل منطقي (كولنجوود، 1961).

في السياق ذاته، يصح القول: إنّ بيكون عبر مؤلفه تاريخ الملك هنري السابع طَبَّقَ بعض التقنيات التجريبية لتدعيم منهجية تمثله للتاريخ، فالملاحظة التي رصدت أعمال وسلوك وعلاقات الملك هنري السابع مع محيطه (Bacon, 2007) كانت فعلاً تجريبيًّا أو على أقل

تقدير فعلاً نظريًّا متسقًا مع مبادئ المنهج التجريبي، ساهم بشكل فعال في تضمين إنتاجه التاريخي بمعلومات ذات طابع وصفي وتحليلي، وهذا ما يقال أيضًا عن وصفه للمعارك العسكرية، الذي يكشف من ناحية أخرى عن طبيعة صياغة تفاصيل وجزئيات الحدث التاريخي، التي قادت باتساق حقائق مقررة أو مسلمات تاريخية أسهمت في إعادة إنتاج نموذج لمثل هذا الحدث التاريخي (Fussner, 2010).

ومع الإقرار بأن سيرة الملك هنري السابع كانت محورًا رئيسًا في كتاب بيكون، إلا أنه –خلافًا لوجهة نظر كولنجوود عن حدود مادة السيرة واهتمامها بالوجود الجسماني– لم ينجذب إلى هذا النوع من المعلومات، بل إن القراءة المتأنية في المضمون تكشف عن مسارات ومحاور أساسية لقضايا تاريخية أخرى تداخلت انسجامًا مع السياق التاريخي لسيرة الملك، في محاولةٍ كانت تستهدف استكمال ملامح الصورة التاريخية لتلك الشخصية وذلك العصر؛ وهي التي لا يمكن أن تُعتبر مجردَ إضافات بسيطة، بل جزءًا أساسيًّا أظهر مدى الوعي التاريخي عند بيكون وقيمة مؤلفه ومدى ملاءمته مع اتجاهاته الفكرية، فقد رصد أحوالَ المجتمع الإنجليزي وحاول تتبع تحولاته الكبرى من أجل تحديد أنساق هذا المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي رسمت أهم ملامح تطوره ووعيه في تلك الحقبة. ولهذا كله، نظر إلى مضمون المؤلف على أنه تطور لافت للنظر للكتابة التاريخية في إنجلترا في ذلك العصر.

وفي سياقٍ متصل، يظهر نجاح بيكون في تحقق وظائف ما عرف بالتاريخ المدني في كتابه سابق الذكر، من حيث هي استحضار لنماذج من السلف، ورصدٌ لجذور التغيرات ومؤشراتها، وتأسيسُ القواعد لفهم السياسة فهمًا سليمًا، وحفظُ دور الشخصيات التاريخية المهمة، (WORMALD, 1993) تأكيدًا على أهمية هذه القضايا في تشكيل وتأطير نطاق تمثله الواقعَ التاريخي.

وتأسيسًا على ذلك نستطيع أنْ نؤكد أنَّ الطبيعة والإنسان وعلاقتهما التفاعلية، قد شكلت لدى بيكون مكونات التاريخ الأساسية، وبالتالي تتكشف عنده حدودُ المعرفة التاريخية

التي تجاوزت عزلة التجربة الإنسانية عن علاقتها بالظروف الخارجية، الطبيعية منها والمناخية...إلخ. وهذا ما دفع براكيتوف للقول بأن بيكون قد مهد الأساس للعثور على القوانين التي تعكس تفاعل الطبيعة مع المجتمع البشري (راكيتوف، 1989).

المبحث الرابع

تأثير فرانسيس بيكون على المسار المنهجي والمعرفي لعلم التاريخ

تتمثل أبرز سمات الفكر لدى بيكون في ثراء الأرضية التي انطلق منها، فقد سمح تعدد اتجاهاتها وتنوع مجال اهتمامها البشري والطبيعي ببناء منظومةٍ فكرية ساهمت إلى حدٍّ كبير في تميز نشاطه كعالم وفيلسوف ومؤرخ، وقد ظهر ملامح هذا التميز من خلال نتاجه الفكري كما هو الحال في أعماله المكتوبة التي أكدت سعة أفقه باقتحامه ميدانَي العلوم الإنسانية والطبيعيّة على حد سواء، ويأتي ذلك بطبيعة الحال انطلاقًا من موقع وقيمة الإنسان والطبيعة في فكره.

ولو انطلقنا من هذه الزاوية لاستقصاء مدى تأثير فكر بيكون وانعكاسه على العلوم الإنسانية وتحديدًا على علم التاريخ، سواءٌ أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، فسيظهر لنا تأثيره على الجوانب التالية:

التمييز بين العلم والدين:

تبنى بيكون توجهًا اعتمد فيه على إقصاء بعض الأنماط المعرفية التي تنطلق أسسُها من التفسيرات الغيبية باعتبارها نتاجَ عمليات ذهنية أصبحت غير مقبولة من المنظور العلمي، ويتضح ذلك في موقفه المستند على مبدأ فصل الفكر الديني أو اللاهوتي عن الفكر العلمي، أو بمعنًى آخر استقلالية العلم عن الدين، وهو ما اعتُبر عند كثيرٍ نقطةً محوريةً في فكر بيكون (Dean, 1941) فقد عبر عن تحديه للفكر التقليدي المتوارث بقوله:

«بغفلةٍ متناهية حاولوا أن يؤسسوا فلسفةً طبيعية على الفصل الأول من سفر التكوين

وسفر أيوب وأجزاء أخرى من الكتاب المقدس باحثين –هكذا– عن الموتى بين الأحياء. ومثل هذه الحماقة يجب أن تُوقَف وتقمع بكل قوة، فمِن هذا المزج غير الصحي بين البشري والإلهي لا تنبثق فقط فلسفة وهمية، بل ودين هرطقي، ومن ثم فإن رأس الحكمة والاتزان أن نعطي للإيمان ما هو للإيمان ولا نتزيد» (بيكون، 2013، ص. 51–52).

وينطبق هذا التصور أيضًا على حقل التاريخ اعتمادًا على ما طرحه بيكون من تأييد لانفصال العلم والدين، إذ تكشف ممارستُه التاريخية عن اقتران الحدث التاريخي بالسببية التاريخية المبنية على فهم الواقع من جهة، والكيفية التي وقع فيها الحدث من جهة أخرى، ليصبح بذلك الابتعاد عن التعليل الديني أو الغيبي في مقابل تقديم الأسباب السياسية والاقتصادية وحتى النفسية لتفسير الحدث، دلالة مباشرة على موقفه من مسألة إخراج التاريخ نفسه عن سلطة الدين واللاهوت والإقرار بتلك العلاقة الانفصالية بين الطرفين، كما أنه يعكس أيضًا اعتبارًا آخرَ مهمًّا، يتمثل في درجةِ ما وصل إليه بيكون من وعي تاريخي، إذ قادت معالجته للحدث التاريخي وفق المنظور السابق إلى اقترابه من فهم الواقع التاريخي استنادًا إلى إدراكه لطبيعة الحدث التاريخي وأبعاده ثم تنظيمه لتفسيرات منطقية حاكت ولامست هذا الواقع.

وقد مضى تأثير هذا التوجه إلى طريق واسع حتى التقت خطوطه مع تصورات المؤرخين أنفسهم، ويمكن أن نرى نتائج ذلك في تحرر التاريخ من التفسيرات الغيبية والتعليل الخرافي والنظرة المحدودة لغاياته وفقدان القوى الغيبية تمثلها وحضورها من مسار تفسير التاريخ وإقصاء النظرة الأخروية التي أخرجتْه –أي التاريخ– عن نطاق العالم، فأصبحت حدوده بعد ذلك العالم الحاضر لا العالم الآخر. وعلى هذا النحو أصبح تفسير الأحداث التاريخية يتم بناءً على أفعال الإنسان لا طبقًا لإرادة غيبية (صبحي، 1994).

نقد التقليد وتجديد الفكر العلمي

يكمن مصدر حداثة فكر بيكون في عبوره الفكر التقليدي الموروث وتجاوزه نحو الفكر العلمي التجريبي، وفي واقع الأمر كان ذلك دافعًا لاهتمامه بالتعرف على

إستراتيجيات المعرفة وداعمًا لتقصيه علاقات الارتباط والتشابه بين مختلف حقول العلم، والاتجاه نحو اكتشاف منهجيات جديدة للمعرفة (Fussner, 2010).

وتحت تأثير عملية التجديد والتطوير يطرح بيكون مفهومين أساسيين هما الاستباقات (anticipation) والتفسيرات (interpretation): أما الأول فهو مفهوم يعبر عن نتاج الأفكار المتجذرة والراسخة في أرضيات المنهجيات القديمة التي لا يطمح منها أن تحقق بحسب وصف بيكون أي تقدم كبير في العلم. وأما المفهوم الآخر فهو نتاج كل الأفكار المستنبطة من منهج علمي صحيح ومتجدد، وهنا تنكشف الخطوط العريضة لمبادئ بيكون الأساسية لعملية تجديد العلوم، إذ ينسجم ويتساير مفهوما الاستباقات والتفسيرات مع تصوراته الواردة بشأن تلك العملية، ويظهر ذلك في الاقتباس التالي الذي أشار فيه إلى أنه: «من العبث أن نتوقع أي تقدم كبير في العلوم من عملية إضافة وتطعيم أشياء جديدة على القديمة. لا بد لنا من بداية جديدة تتناول الأسس نفسها إذا شئنا ألا نظل ندور إلى الأبد في حلقة لا تفضي إلى أي تقدم يذكر» (بيكون، 2013، ص. 24–25).

ورغمَ استناد نظرية بيكون المعرفية إلى نقد الفكر التقليدي، كان حريصًا على أن يكون متزنًا في تقييمه ومراجعاته النقدية للموروث، وهنا تظهر قاعدة أساسية يتكرر طرحها عبر أعماله المكتوبة وفي أكثر من موقع، وهي أن التغيير قد يتضمن استيعابًا –ولكنْ بشكلٍ انتقائي– لما أنتجته ثقافةُ وفكرُ الأسلاف والمجتمعات السابقة. وهنا يشير إلى أنّه: ثمة عقول أشربت بإعجاب لا حدود له بالقديم، وعقول أخرى مغرمة بالجديد. وقلما نجد من يقف موقفًا متوازنًا فلا يبخس القدماء إنجازاتهم الصائبة ولا يزدري الإسهامات الوجيهة للمحدثين، وهذا خسران مبين للعلوم والفلسفة؛ فهذه ليست أحكامًا مستبصرة... إذن علينا أن نتجنب هذه الأهواء وأمثالها ونعيذ فكرنا أن ينساق إليها (بيكون، 2013، ص. 40).

وتَبرزُ من خلال إصرار بيكون على فحص الفكر التقليدي والمطالبة بالتجديد، أطروحةُ الأوهام التي صاغها وقدَّمْنا لها في المبحث السابق، باعتبارها عوائق لأي معرفة، ولا شك في أنها تتقاطع في جوانب عديدة مع أسباب قصور المعرفة التاريخية، ويمكن أن نشهد

تأثيرها القوي عند بعض الفلاسفة والمؤرخين، فقد أكد فيكو من خلال آرائه التي صاغها من أجل تأسيس بناء معرفي ومنهجي للتاريخ على وجود أخطاء يقع فيها المؤرخ. وكما هو الحال مع أوهام العقل عند بيكون، فإن أوهام فيكو أيضًا تحدد أثر الأخطاء التي يقع فيها ذهن المؤرخ، وهي: وهم العظمة، ووَهْم غرور الأمم، ووهم غرور المتعلمين، ووهم المصدر أو الأصل، ووهم الذاكرة (النجار، 2011).

كما يمكن أيضًا أن نشهد تأثيرات نظرية الأوهام عند المؤرخ الفرنسي شارل لانجلوا (1863–1929) الذي دعم فكرة بيكون بقوله أنّ «الميل الطبيعي للعقل الإنساني هو عدم الاحتياط والعمل في هذه المواد –الوثائق– التي لا غنى فيها عن الدقة المتناهية على نحو مختلط مشوش، مما من شأنه أن يؤكد ضرورة التنبيه إلى مزالق الخطأ» (بدوي، 1981، ص. 47)، ويضيف أنّ الإنسان يميل بطبعه لتصديق التأكيدات وترديد الشائعات والتسليم بالمعلومات المجهولة دون التحقق منها. وينجح لانجلوا في خلق تقارب منهجي مع منظور بيكون الفلسفي حول تحديد طبيعة المشكلة، عندما أشار إلى أنّ «التاريخ شأنه شأن أية دراسة أخرى، ينطوي على أخطاء واقعية تنشأ عن نقص في الانتباه، لكنه أكثر تعرضًا من غيره للأخطاء الناشئة عن اختلاط الذهن الذي يؤدي إلى القيام بتحليلات ناقصة وعقد استدلالات باطلة» (بدوي، 1981، ص. 47).

ومن هذا الموقف تنشأ تصورات عديدة تدور حول إمكانيات المؤرخ وقدرته على تفادي عوائق المعرفة وتأسيس تاريخ موضوعي، إذ يمثل تعبيرُ «المؤرخون الحكماء» كما قدمه بيكون تصورًا مهمًّا يكشف قدرةَ المؤرخ على اختراق المعرفة والتفسير اعتمادًا على الموقع المميز للأخير من التاريخ، الذي سمح له بفحص الماضي وتمييز الواقع التاريخي عن غيره استنادًا بطبيعة الحال على منهجية التفكير المنطقي والعلمي، وهو ما أتاح له تقديم مفهوم عن الإنسان بشكل تجريبي بحت مصمم لإظهار الطبيعة الحقيقية لقدرته وحدود طاقاته. وعلى هذا النحو انطوت مهمة المؤرخ وفقًا لبيكون على تقديم أفضل الأدلة والمعلومات عن الطبيعة البشرية (Dean, 1941).

ومع ما صاحب توجهات بيكون نحو الوصول إلى معرفة محضة تستند على منهج علمي دقيق، ظهرت ملامح النزعة التجريبية في تصوراته عن التاريخ، فقد نُظر من جهةٍ إلى تحديده للتاريخ على أنه معرفة مرتبطة بالتجربة أو الخبرة المُنظمة بواسطة الاستقراء (Fussner, 2010) وتحفيزه على كتابة التاريخ اعتمادًا على البحث والملاحظة والمشاهدة، ثم التأكيد على الدور الأساسي الذي تؤديه الحواس في تشكيل المعرفة في علم التاريخ (أحمد، 1980) على أنه إمكانية لتطبيق أساسيات المنهج الاستقرائي على هذا الحقل من العلوم الإنسانية، وفي سياقِ توجهٍ علمي يقارب التاريخ مع العلوم الطبيعية، بدا واضحًا حضورُ وتأثيرُ فكرة التجريبية التاريخية عند بعض المؤرخين الأوربيين، خصوصًا في أواخر القرن التاسع عشر، بعد انجذابهم لتطبيق أساليب التفكير الاستقرائي في ممارستهم للكتابة التاريخية، وتَمَثَّلَ ذلك –كما يؤكد النجار– من خلال «عملية جمع الوثائق والتأكد من صحتها بالنقد الخارجي، وملاحظة ظواهر ووقائع الأحداث الماضية، وتعليلها واستخلاص أسبابها، ورسم صورة واضحة لها تحتاج أحيانًا إلى وضع فروض وإثبات صحتها» (النجار، 2011، ص. 30).

وضمن السياق نفسه التقت فكرة تقسيم التاريخ التي قد تبدو للقارئ بسيطة المضمون بمسألة أخرى وهي ملاءمة النظرية مع الممارسة إن جاز التعبير، إذ يمكن النظر إلى الفكرة السابقة على أنها تتوافق مع أساسيات منهج بيكون وفقًا لما توفره إمكانيات التاريخ كعلم، ويَظهر ذلك في تجزؤ مفهوم التاريخ المدني تحديدًا إلى مصنفات متفرعة بعد عملية تفكيكها وإعادة بنائها على أسس تتناسب مع مدلول المصنفات الجديدة، وهي خطوة اعتبرها بيكون مهمة للمؤرخ، إذا إنها تساهم في جدولة الأدلة التاريخية (Dean, 1941).

وقد نجد ما يؤيد هذا التوجه عند كولنجوود الذي يرى أن التفكير التاريخي والإدراك الحسي قد يشتركان في مسألة النظرة الجزئية للموضوع (كولنجوود، 1961). وعلى المستوى المنهجي أيضًا، نلاحظ أنّ آليةَ عمليةِ تكوين المبادئ تستند على انتقالٍ وصفَه بيكون بأنه تصاعدي وبدرجات متتالية نحو بدهيات أو مسلمات، وينطلق من الجزيئات إلى المبادئ الصغرى ثم المبادئ الوسطى انتهاءً بالمبادئ الأعم (بيكون، 2013). وتترافق مع هذه

العملية تطبيق عملية أخرى تعرف بـ»النبذ والاستبعاد» (بيكون، 2013، ص. 103)، وهي تُماثِلُ في ممارسة الكتابة التاريخية عمليةً أساسيةً وجوهريةً في المنهج التاريخي، ألا وهي عملية النقد التاريخي، بحيث يخضع المصدر التاريخي لعملياتِ نقدٍ خارجيٍّ وباطنيٍّ تُفحَص من خلالها درجةُ الموضوعية والواقعية والعلمية في معلومات المصدر، ويتم عبرها التحقق من التزام المؤلف بالنزاهة والدقة والتعليل المنطقي للوقائع التاريخية...إلخ من عملياتٍ تؤهل لبناءٍ تاريخي للحدث قائمٍ على أسس علمية.

وما يجذب الانتباهَ ويَحمل دلالةً مباشرةً لقيام بيكون بممارسةٍ نقديةٍ على المصدر التاريخي، سواء كان المصدر مكتوبًا أو غير مكتوب، ما تؤكده المفاهيم التي قدمها بيكون كالتاريخ غير المكتمل، والتاريخ التام، والتاريخ المشوه...إلخ من مفاهيمَ كان هدفُ تقديمها بهذه التصنيفات –فضلاً عما ذكر في السابق من تسهيل مهمة المؤرخ في تصنيف وجدولة الأدلة التاريخية– تقييمَ معلومات المصدر وتحديد قيمتها التاريخية على ضوء ما تقدمه من معرفة، وهو أمرٌ جوهري مرتبط بضبط الحدث التاريخي.

ويبدو أنّ هذا التوجه المتقصي لأصولِ وقيمة المصدر التاريخي، كان باعثًا على قيام المؤرخين بعمليات إجرائية طالت دراسة مصادر التاريخ في القرن السابع عشر (راكيتوف، 1989)، وبالنسبة لبيكون فإن هذه المراجعة النقدية قادته إلى الإقرار بنسبية المعرفة التاريخية، فما أنتجته بعض المصادر التاريخية من مادة –بحسب طبيعة المصدر– اعتمد على عنصر التخمين لسد الفجوات واستكمال صورة الحدث التاريخي (Bacon, 2000). وعلى هذا النحو، عزا بيكون قصور المعرفة التاريخية إلى تدخلات الذهن البشري.

وبهذا المعنى يمكن القول: إنّ بيكون لم يفصل تفسيرَه لقصور المعرفة التاريخية عن مضمون أطروحته الأوهام الأربعة، فالذهن البشري بحسب بيكون أشبهُ بالمرآة غير المستوية التي تتلقى الأشعة من الخارج لتمتزج طبيعتها الخاصة مع طبيعة هذه الأشياء، ولتكون في النهاية صورًا مشوهة بعيدة عن الحقيقة، اعتبرها بيكون أوهامًا تحدق بالعقل البشري وتعيق عملية تجديد العلوم (بيكون، 2013). وهنا يمكن عمل مقاربة منهجية

بسيطة بين وجهة نظر بيكون وما يفترضه بحسب توجهه العلمي في هذه القضية تحديدًا، وبين وجهة نظر بعض المؤرخين المعاصرين ممن سعوا لتقليص المسافة بين التاريخ والعلوم التجريبية، وستَمنح هذه المقاربةُ بالفعل الفرصةَ لتتبع مسار تطور فكرة تطبيق المنهج التجريبي على الدراسات التاريخية، فنبدأ أولاً بالإشارة إلى أن الطرفين أكدا حضورَ مرجعية ذاتية مستندة على التخمين أو الخيال، عملت على معالجة ثغرات المادة التاريخية، إلا أن استخدام عنصر التخمين عند بيكون –الذي عَبّر عنه الطرفُ الآخر بالفرض– قد اقترب من تطبيقه في هذا السياق لأساسيات المنهج التجريبي عندما تأثر بقواعده، على اعتبار أن المؤرخ الحذق الذي يتمتع بسعة الأفق والدقة عالج ثغرات المادة التاريخية بتقديم فروضٍ قابلةٍ للبرهنة والإثبات بالصحة، مبنيّةٍ على ملاحظة دقيقة للمادة، لتمكنه هذه الإجراءات في النهاية من إعادة بناء الحدث التاريخي.

ومن هنا يبدو واضحًا تأثرُ المؤرخ بالمنهج التجريبي، خصوصًا بعدما اكتست مبادئ فروضه التاريخية بضوابط موضوعية وواقعية لموضوع بحثه (النجار، 2011)، وليصبح للفرض عمليًّا أثرُه الواضح في تطور منهج البحث التاريخي.

ويمكن أنْ نرى أيضًا أثرَ منهجية بيكون على مؤرخي القرن السابع عشر الميلادي، خصوصًا بعد أنْ تأثر هذا الوسط بالتحولات التي طالت مناهج العلوم الطبيعية بعد اكتمال تنقيحها، فنجد أن تأثرهم بالمنهج التجريبي وبالنزعة الطبيعية عمومًا يظهر عندما تبنى هؤلاء موقفًا طالبوا فيه بضرورة تجديد مناهج البحث التاريخي، وفي هذا الصدد يشير كولنجوود إلى أن نتائج هذا الموقف ظهرت في سيادة حركتين جديدتين في منهج البحث التاريخي: الأولى قادت إلى إجراء دراسات علمية نقدية تحليلية لما ورد عن المصادر أو الرواة الثقة، وذلك بغية تحديد مدى صدقية المعلومات الواردة عنها. والثانية اهتمت بتوسيع وتنوع نطاق المصادر التاريخية لتشمل المصادر المكتوبة وغير المكتوبة.

وعلى هذا النحو ظهرت ممارسةٌ لكتابة التاريخ عملت على تحري المادة المصدرية وطبقت عليها عمليات من النقد والتحليل الجاد (كولنجوود، 1961). ومن زاوية أخرى

نستطيع القول: إن تأثير المذهب التجريبي واتجاهاته نحو الطبيعة كان كبيرًا على علم التاريخ، ويمكننا تلمس ذلك من خلال ما حققه المنهج التاريخي من خطوات متقدمة نحو الانضباط العلمي، باعتماده فحص الحقائق والبحث في العلاقات العلمية أو السببية والتفسير العلمي، وهو ما اعتبر بالفعل قفزة نوعية تخطت حدود التصورات الدينية المألوفة عن التاريخ في العصور الوسطى (ويدجري، 1972).

ومن جانب آخر، يمكن القول بأنّ تصورات بيكون عن المعرفة والمنهج قد شهدت انعكاسًا إيجابيًّا مؤثرًا على فلاسفة المذهب التجريبي. ونستشهد هنا بجون لوك وديفيد هيوم، فقد شكلت آراؤهما وأفكارهما إضافةً مهمة لعلم التاريخ عندما أكدا أنّ المعرفة التاريخية تقوم على المادة التاريخية لا عقلِ المؤرخ، وهو الأمر الذي شجع على طرح توجه من شأنه أن يُقرِّب التاريخ من العلم الطبيعي، وذلك بعدما اعتبرَا أن المادة التاريخية واقعية تجريبية لا أساس فيها للقول بفطرية الأفكار، وقد دعم هيوم هذا الموقف عندما وظف مثالاً من التاريخ أراد من خلاله إثبات يقينية الوقائع التاريخية لكونها تجريبيةً لا عقليةً تأملية، بقوله: «إننا لا نعتقد بقتل قيصر في مجلس شيوخ روما في منتصف مارس، وذلك لاتفاق شهادات المؤرخين على ذكر مكان الواقعة وزمانها، ففي أذهاننا صور لشخصيات ووقائع كانت في أذهان من حضروا الحادثة وشاهدوها» (صبحي، 1994).

ولعل موقف هيوم هذا لا يؤكد اتساقَ تصوراته مع أفكار وآراء بيكون فقط، بل يتضمن ما يزيد على توقعات بيكون في تطور إمكانات وأدوات المؤرخ في بناء تاريخ واقعي.

المنهج التجريبي ومنهج المدرسة الوضعية التاريخية- الحدود المشتركة:

يمثل خضوع علم التاريخ لسيطرة الاتجاه الوضعي ملمحًا رئيسًا من ملامح تطور الفكر التاريخي الأوربي في الفترة الحديثة، وتحديدًا أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهو ما كان يعني الاهتمام بتطبيق قوانين العلوم الطبيعية على الإنسان والاندفاع نحو إقامة علاقة تواصل مباشر بين العلوم الإنسانية والطبيعية، وقد اشتهر عدد من المؤرخين الوضعيين أبرزهم تيودور مومسان، وليوبولد فان رانكه، وإرنست رينان،

وفوستال دي كولانج، وشارل ساينوبوس، وشارل لانجلوا (التيمومي، 2013).

ولعل تقديمنا لنماذج من تصورات وآراء المؤرخين الوضعيين يفتح المجال أمام تحديد المنطلقات الأساسية للاتجاه الوضعي داخل علم التاريخ وتقديم مقاربة منهجية تكشف علاقة الاتجاه الوضعي بالتجريبي. ونشير في البداية إلى أن أوضح ملامح تأثر الاتجاه الأول بالآخر قد تمثل في اعتبار التاريخ علمًا انطلاقًا من فكرة العلموية التي تؤمن بقدرة العلوم التجريبية في تحقيق المعرفة، ويتكشف ذلك من مواقف المؤرخين من أصحاب الاتجاه الوضعي ونظرتهم تجاه التاريخ، ففوستال دي كولانج يعتقد أن التاريخ «ليس فنًّا وإنما هو علمٌ صافٍ مثل الفيزياء أو علم الأحياء، الهدفُ منه هو العثور على أشياء معينة أو اكتشاف حقائق مخصوصة»، أما ليوبولد فان رانكه فيرى أنّ مهمة المؤرخ الأساسية تنحصر بتقديم الحقيقة التاريخية أو بحسب عبارته المشهورة «قول ما حدث بالفعل» (Walsh, 1960, p 32).

وعلى هذا النحو، فعلمُ التاريخ بحسب اعتقاد الأخير له القدرة بل ويمتلك الإمكانية العلمية لـ"استرجاع الصورة التي وقعت فيها أحداث الماضي" (التيمومي، 2013، ص. 88).

وقد تطلب التأكيد على علمية التاريخ وجودُ منهجٍ مقارب ومتماثل إلى حدٍّ بعيد في إجراءاته وخطواته مع المنهج التجريبي، وانطلاقًا من هذا التوجه تبنى المؤرخ الوضعي ممارسةً تحاكي ممارسة التجريبيين وأبدى اهتمامه بتطوير أدواته اعتمادًا على تقاطع منهجه مع المنهج التجريبي. وتأسيسًا على ذلك، نظر إلى الحدث التاريخي على أنه تجربة (التيمومي، 2013)، ووجد أنه بمثل ما كانت الأدلة في المنهج التجريبي تؤدي وظيفتها نحو التجربة، فإن الوثائق المصدرية المكتوبة وبحكم طبيعة علم التاريخ تعتبر أدلة تؤدي أيضًا الدور نفسه بالنسبة للحدث التاريخي. وعلى هذا النحو، أولى المؤرخ الوضعي اهتمامًا بالغًا بالوثائق المكتوبة؛ الأمرُ الذي عده البعض أحد أهم الجوانب الإيجابية للمدرسة الوضعية التاريخية، باعتباره قد أحدث نقلة متطورة في منهج البحث التاريخي (قاسم، 2013).

ولتحقيق المبادئ العلمية التي ينشدها الأخير في كتابته للتاريخ، فقد طبق خطوات وإجراءات منهجية دقيقة. ويمكن هنا الاستعانة باقتباس لليوبولد فان رانكه لتبيان صرامة منهج البحث التاريخي عند هذه المدرسة، إذ يقول: «إنّ الصرامة في تقديم الحقائق التاريخية هي القانون الأسمى في كتابة التاريخ» (قاسم، 2013، ص. 210).

وقد أسفر ذلك عن توجهٍ عملي منهجي للبحث التاريخي، وقد يبدو بالفعل من العسير عرضُ تفاصيلِ كل خطواته وإجراءاته، لكنْ إجمالاً نستطيع القول بأنه شمل بالترتيب عملياتٍ أوّلُها البحثُ عن الوثائق وجمعُها، وقد أطلق على هذه العملية في ألمانيا اسم «Heuristik» أو كما كتبها عبد الرحمن بدوي "الهورسطيقا" (بدوي، 1981، ص. 5) وكان المؤرخ الوضعي حريصًا على جمع مادته العلمية من المصادر والأصول، ولذلك استهدف مستودعات الوثائق مثل دور المحفوظات أو الأرشيف والمكتبات والمتاحف.

هذا، وقد أعطى الأخير الوثائقَ الامتيازَ لتكون المادة الأساسية لصنع التاريخ، فبدون وثائق لا تاريخ، حتى أصبح شعاره «يكتب التاريخ بالاستناد إلى الوثائق» (هورس، 1986، ص. 66). ونشير هنا إلى أنّ تقنياتِ عمليةِ البحث والتحري التاريخي من حيث طريقة وصول المؤرخ إلى الوثائق ومراجعته جداول الأسماء وفهارس المحتويات، كانت تؤكد ارتباطها بأساسيات وقواعد البحث التجريبي (بدوي، 1981).

وتأتي عملية النقد لاحقةً لجمع المادة العلمية، والمعروف أن النقد إجراء مهم لإكساب سمة العلمية على العملية البحثية، وتهدف هنا إلى التحقق من صحة الأحداث التاريخية أو نفيها، وذلك من خلال قيام المؤرخ بممارسةٍ نقديةٍ على الوثائق المصدرية، وهناك نوعان مِن نقد الوثائق: الأولُ نقدٌ خارجيٌّ يوجه اهتمامه إلى إثبات صحة الأصل التاريخي ويأخذ بالاعتبار فحصَ نوع الورق وشكل الخط واللغة...إلخ، ويستكمل بالتدقيق في شخصية كاتب الوثيقة وزمن تدوينه لها والمكان التي دونت فيه. أما النوع الثاني فهو ما عرف بالنقد الداخلي الذي يتحرى المؤرخ من خلاله مصداقية مضمون الوثيقة وتبيان وفحص مقاصد كاتبها، وهذه العملية تهيئ للمؤرخ المادة العلمية التاريخية لينطلق بعد إعدادها

لإتمام العملية الثالثة وهي عملية البناء أو التركيب التاريخي التي تهدف لضبط الأحداث التاريخية وتنظيمها، وتستند هذه العملية على مجموعة عمليات فرعية أساسية مثل:

تجميع الوقائع وترتيبها: وفيها يتم تنظيم الوقائع في إطار محدد وفقًا للظروف الخارجية التي جرت فيها أو بحسب طبيعتها الداخلية.

بناء البرهان: يبنى البرهان عندما يتعذر حصول المؤرخ على معلومات لوقائع أحجمت الوثائق عن ذكرها، ولذلك يؤدي البرهان هنا وظيفةً مهمة تهدف إلى توسع المعرفة التاريخية بالاستدلال على وقائع جديدة، وقد أدخل المؤرخ إستراتيجياتٍ وطرقًا معينة لضبط بناء البرهان.

تشييد الصيغ العامة: تنطلق هذه العملية من معالجة الوقائع التاريخية وإيجاد روابط بينها وبين الوقائع المختلفة ثم تحويلها لصيغة وصفية وكيفية وكمية.

العرض: وتتجه هذه العملية لعرض نتائج عمل البناء التاريخي (بدوي، 1981).

من جانب آخر، يشار إلى نجاح الارتباط الذي صنعه المؤرخ تين بين مؤلفاته التاريخية والتقاليد القديمة للتجريبية، للتدليل على مدى تأثر المنهج التاريخي بالمنهج الاستقرائي، حتى قيل عن هذا الأخير بأنه انتزع المثل الأعلى للاستقراء البيكوني من الطبيعة ووضعه في التاريخ، وقد بدا ذلك أكثر وضوحًا في مسألة تصور الواقعة التاريخية، فقد تسايرت تصوراته مع الخط نفسه لتصورات بيكون الذي كان مقتنعًا بأنْ يبدأ العالِم في استعادة الواقعة التاريخية من خلال جمع مادته العلمية من مشاهدات الحس دون الاعتماد على أي افتراضات نظرية أو إضافة أية فكرة من الأفكار المجردة، ثم يقوم بفحص مادته الأولية، وليبدأ بعدها بمضاهاة براهين النفي والإثبات بعضها ببعض للوصول إلى قانون مفرد قادر على أن يطبق على أية طائفة محددة من الظواهر. وعلى هذا النحو فإن عمليتين فكريتين منفصلتين تظهران باتباع هذه الوسائل: في العملية الأولى تكون الوقائع كلًّا كاملاً في ذاته، أما في العملية الثانية فتخضع للفحص والتفسير (كاسيرر، 1997).

ومما له دلالةٌ أنّ المنهج الاستقرائي لبيكون كان تطبيقُه شديدَ الإغراء عند عدد من المؤرخين الوضعيين، إذ نجد أنه اكتسب موقعًا مهمًّا عند كولانج كوسيلة لضبط الواقعة التاريخية، فقد أكد هذا الأخير أهميةَ جمع قوائم الحالات أو الشواهد وفرزها كما جرى عند بيكون اعتمادًا على طريقة التشابه والمقابلة بين العوارض الثابتة والنافية، وكان كولانج يؤمن أنّ الحقيقة تَظهر بشكل أو بآخر إذا ما قورنت هذه الشواهدُ أو الحالاتُ بعضُها ببعضٍ بعناية. وبمثل أهمية قوائم الحالات كانت النصوص أيضًا عند كولانج تطرح قضية مهمة وأساسية في منهجه التاريخي، فقد عدَّ اهتمام المؤرخ بنصوصه كارتباط عالم الطبيعة بمشاهداته، وهو على هذا النحو ملتزم بعد عملية جمع النصوص المتصلة بمسألة أو قضية معينة وإجراء دراسة وافية عنها، بعدم إضافةِ أو تغييرِ أي شيء فيها، فهو معني باستنتاج معناها فقط، ويقول في ذلك: «لا يمكن الوثوق بالنصوص على الدوام، لكن التاريخ لا يمكن أن يكتب إلا بالاعتماد عليها، ومن الواجب ألا تحل الآراء الشخصية محل هذه النصوص، وأفضل المؤرخين هو من تمسك بالنص ولا يكتب ولا يفكر إلا فيما يتفق مع النصوص» (كاسيرر، 1997، ص. 111).

وقد أظهر في موقفه هذا من النص والوثيقة بشكلٍ عام الملامحَ البارزة للاتجاهين التجريبي والوضعي، ويمكن أن نميز ذلك بإصراره المكرور على ضرورة اهتمام المؤرخ بدراسة الوثائق دراسةً عميقة دون السماح للإيحاء بأية أفكار قد تشوه الحقيقة كما قدمتها معطيات الوثيقة، مع تشديد الانتباه على التفاصيل وإقصاء التعميمات المبهمة والتركيبات السابقة لأوانها (كاسيرر، 1997).

هذا، وقد سعى المؤرخ الوضعي لتقريب الفجوة بين التاريخ والعلوم الطبيعية، وكان التحدي الأولي في ترسيخ الموضوعية وإمكانية تقليص النزعة الذاتية، وقد ظهر هذا التوجه بشكله الجلي عند رانكه الذي كان يفضل الاستبعاد المطلق للذات بل ومحو النفس، ليُسمع صوت الأحداث التاريخية والقوى المؤثرة في التاريخ فقط، وبهذا المعنى فقد كانت فكرته عن الموضوعية التاريخية ترتكز على فصل الشخصي عن الواقعي (كاسيرر، 1997). وفي هذا الموضع يمكن القول: إن هذا التوجه أنتج تأثيرًا حادًّا في طريقة تعامل المؤرخ

بحثًا وتحليلاً مع علل الأحداث التاريخية، خصوصًا تلك المرتبطة بالانفعالات والعواطف الإنسانية، فالمؤرخ كان عليه أن ينظر إلى الفضيلة والرذيلة كما ينظر عالم الكيمياء للعناصر الكيميائية، أي بالتعامل معها تعاملاً موضوعيًّا من خلال تحليلها تحليلاً مجردًا من أي إضافة لحكم أخلاقي، وهو ما كان يعني تطورًا ملحوظًا في رؤية المؤرخ للأحداث التاريخية، بحيث أصبحت تستند على مبادئ التجريبية، «فهناك علل للطموح والشجاعة والحقيقة، كما أن هناك عللاً للهضم والحركة العضلية والحرارة الحيوانية، فلنبحث إذن عن الظواهر البسيطة للخصائص الخلقية، كما نبحث عنها في الصفات الطبيعية» (كاسيرر، 1997).

وفي هذا يقول المؤرخ تين: «إن التاريخ اليوم مثل علم الحيوان، فقد اكتشفت طريقة تشريحه، وبغض النظر عن فرع العلوم الذي نتجه إليه سواء قمنا ببحث مسألة فيلولوجية أو لغوية أو أسطورية، فعلينا دائمًا أن نتبع هذه الوسيلة لكي نهتدي إلى نتائج جديدة ومثمرة» (كاسيرر، 1997). وهذا إقرار منه لتحقيق متطلبات الموضوعية كما أشار رانكه إلى ذلك مسبقًا، وعلى هذا النحو ستصبح مهمة المؤرخ –وفقًا لهذا التوجه– التحليل والفهم فقط لا إصدار أحكامه الخاصة أو الشخصية (كاسيرر، 1997).

وقد مضى المؤرخ الوضعي بشكل جدي نحو إكساب قواعد المنهج التاريخي الطابعَ التجريبي، وهو الأمر الذي يظهر نزعة الأخير إلى رفع علم التاريخ لمرتبةٍ توازي مرتبة العلم الطبيعي، وتحويل وظيفته التي كانت مبينة على تصور نمطي يكتفي بتقديم معرفة وصفية إلى صورة أخرى مغايرة يكون فيها علم التاريخ منتجًا لمعرفة نفعية تستند على التفسير العلمي (كاسيرر، 1997)، وهو ما يمكن من خلاله فهم شعار المؤرخ الوضعي القائل بأن «التاريخ علم خالص لا يختلف في شيء عن العلوم التجريبية الدقيقة» (التيمومي، 2013، ص. 93).

المبحث الخامس

موقف فلسفة التاريخ والمدارس التاريخية المعاصرة من تصورات بيكون التاريخية وأثره في تطور المنهج التاريخي

أولاً: تصورات التاريخ عند بيكون وفق منظور مدرسة الحوليات:

المشكل المنهجي والإبستيمولوجي:

ليس من قبيل المصادفة أن ترتبط تصورات بيكون للتاريخ والمعرفة التاريخية بمبادئ منهجه التجريبي، وهو حتمًا ارتباطٌ –كما سبق وأشرنا– انسجم مع ظروف المناخ الفكري السائد في عصر النهضة الأوربية، ولذلك فقد حُددت مهمة التاريخ بناءً على علاقته المفروضة مع الذاكرة بـأنها «استذكار الماضي وتسجيله تسجيلاً يصور الأحداث بحقيقتها وواقعها» (أبو شوك، 2017، ص. 13).

وعلى ضوء هذه التصورات انضوت أقوى المجادلات عند فلسفات التاريخ المعاصرة، التي ارتكزت على إمكانية علم التاريخ تقديمَ معرفة علمية قادرة على استرجاع أحداث الماضي «كما حدث بالفعل»، وهو توجه –كما هو معروف– تبنته المدرسة الوضعية التاريخية بتأثيرات مبادئ المنهج التجريبي، ولن تفهم تصورات هذه المدرسة إلا في ضوء استحضار نقيضها، فقد تعرضت هذه المدرسة في مطلع القرن العشرين لكثيرٍ من الانتقادات من قبل فلاسفة مدرسة الحوليات، فمن المنظور الإبستمولوجي أحدث رواد المدرسة الأخيرة –أمثال لوسيان فيبر، ومارك بلوك، وفرناند برودويل– القطيعة مع التاريخ الكلاسيكي الحدثي، الذي هيمنت عليه الوضعية بتقاليدها المعرفية المتمسكة بمفهوم التاريخ الضيق، المتمحور حول أصالة المصدر وتفوق نمط التاريخ السياسي والعسكري قصير المدى (العطار، 2017) فكانت الثورة على جمود التيار الوضعي السائد في القرن التاسع عشر إحدى السمات البارزة للنشاطِ الفكري لمدرسة الحوليات (لوغوف، 2007).

وعلى هذا النحو تكشفت أسس تقويض هذا التيار عبر البحث عن أصول النزعة العلمية

المتطرفة عند التيار الوضعي، والتشكيك بأسس تصوراتها المعرفية والمنهجية للتاريخ، انطلاقًا في البداية من كسر قداسة المصدر المتمثل بالوثيقة التاريخية، وتفردها كأصول معرفية تؤسس لإعادة بناء التاريخ، وذلك بالتوجه نحو توسيع أفق المصادر البحثية واستحداث مصادر تاريخية جديدة، فقد استوعبت مدرسة الحوليات المصادر المكتوبة بجميع أجناسها من مثل دفاتر الحسابات، وقد كان هنري هاوزر أكبر المدافعين عن استخدام هذا النوع من المصادر التي قد تكون رافدًا مهمًّا لمعطيات تاريخية قادرة على أن تكشف جوانبَ غامضةً من التاريخ الاقتصادي. فضلاً عن ذلك هناك الوثائق التصويرية والبحوث الأثرية والروايات الشفوية (لوغوف، 2007)..إلخ من مصادر تاريخية غير تقليدية أتاحت لرواد مدرسة الحوليات إمكانية الكشف عن مجالات دقيقة وغير مطروقة في التاريخ.

وقد شكلت اتجاهاتهم البحثية الجديدة في الذهنيات والمتخيل والطقوس الدينية مسارًا جديدًا لتاريخٍ يفرض قراءةً شاملةً ومن جميع اتجاهات ومستويات الظاهرة التاريخية. هذا، وقد اعتبرت ممارسة دمج النص الأدبي والأثر الفني لتفسير التاريخ (أبو شوك، 2017) خطوةً أساسيةً لخلق فاصلة كبيرة مع أسس ومبادئ المدرسة الوضعية التاريخية، التي كانت تقصي كل ما هو متخيل أو ذاتي قد ينتقص من شروط المنهجية العلمية والموضوعية لتفسير التاريخ وفهمه.

إن هذا الاستيعاب في واقع الأمر يمثل رفضًا لما وصفه فرانسوا سيميان بعبادة أصنام التاريخ الثلاث، المتمثلة في التاريخ السياسي والتاريخ البطولي أو الفردي والتاريخ الوقائعي المستمد من الوثائق والأحداث التاريخية المجردة (أبو شوك، 2017).

وقد أدّتْ نتيجةُ الابتعاد عن التاريخ السياسي الذي يمقته كلٌّ من لوسيان ومارك بلوك، باعتباره واجهةً تخفي الدور الحقيقي للتاريخ وبنيته التي يتوجب الكشف عنها وتحليلها وتفسيرها (لوغوف، 2007) إلى تبني هؤلاء لما يعرف بالتاريخ الإشكالي، وكان هذا مطلبًا رئيسًا للوسيان فيبر الذي دعا إلى ممارسة «كتابة تاريخ إشكالي وليس تاريخًا

آليًّا» (لوغوف، 2007، ص. 92) وهم بهذا لا ينبذون فكرة التاريخ الحدثي الجزئي حسبُ، إنما يطرحون أيضًا تصورات جديدة للتاريخ من حيث المنهج والموضوعات، تستند على نظرة كلية شاملة لأحداث التاريخ التي تشكلت في حيز جغرافي معين، وعلى منهجٍ تتكامل فيه المعرفة باندماج مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية، ودراسةٍ للتاريخ عبر فترات تاريخية طويلة الأمد تستكمل فيها الأحداث التاريخية أطوارها (لوغوف، 2007).

ويمكن من جانبٍ آخرَ النظرُ إلى مفهوم الزمن عند المدرسة الوضعية على أنه مدخل آخر لخلافٍ رئيسٍ مع مدرسة الحوليات، إذ تفرض إشكالات الزمن الراهن وتوطينه بين الماضي والمستقبل تمايزًا منهجيًّا بين المدرستين، فالوضعية قد اعتمدت مسافة زمنية لتحكيم النقد –وهنا نستذكر قول بيكون: الحقيقة بنت الزمن– فأوقفت مجال الماضي على بعد خمسين إلى ثلاثين سنة من كتابة المؤرخ للتاريخ، ولم تقدم تنازلات عن هذه المسافة الزمنية لاعتباراتٍ منها وضوح الرؤية بالنسبة للحدث التاريخي، وتوافر المادة المصدرية الرسمية في أرشيفات الدولة (روكي، 2016).

أما رواد مدرسة الحوليات فقد اندفعوا بقوة نحو الزمن الراهن، فقد كان لوسيان فيبر ومارك بلوك منبهرين بالحاضر، وقد ندرك ملامح هذا الانبهار في اعتبار الأخير أنَّ امتداد حقل التاريخ إلى معرفة الزمن الراهن جرأة ضرورية (لوغوف، 2007)، لذلك كان من المتوقع أن يرفض بلوك التعريف الذي يختزل علم التاريخ في دور علم للماضي: «إنّ ذلك في نظري سوءُ تعبير» (دوس، 2009، ص. 105).

ويأتي زميله لوسيان فيبر ليؤكد أنّ لمساءلة الماضي من خلال الحاضر قيمةً استكشافية للحوليات، فالتاريخ «جواب عن الأسئلة التي يطرحها إنسان اليوم حتميًّا على نفسه» (دوس، 2009، ص. 104)، ويمكن أن نعتبر هذا الموقف لرواد مدرسة الحوليات من الزمن الراهن بمثابة إضفاء نوعٍ من الحقيقة على التاريخ، فالحاضر بما توفره معطياته يسهم في معرفة الماضي بل ويسمح بإعطاء قيمة للتاريخ الإشكالي، ويبدو أن هذا ما دفع بلوك ليتبنى تصورًا لمقاربةٍ تكراريةٍ أو ارتدادية، بحيث يَعبر المؤرخ الزمن للمجتمعات

القديمة انطلاقًا من الحاضر وليس من الماضي. هي إذن، قراءةٌ عكسية للمؤرخ تستوجب منه وفقًا لبلوك البحثَ من نقطة المعلوم إلى نقطةٍ أشدَّ غموضًا (دوس، 2009).

من جانبٍ آخر، قد تقود الذاكرة وعلاقتها مع التاريخ وفقًا لتصورات المدرستين –الحوليات والوضعية– إلى نقاشٍ مفيدٍ ومثمرٍ في الوقت ذاته لتسجيل نقاط التمايز بين تصوراتهما، ونجد بدايةً أن مفهوم الذاكرة يحيل إلى «آليات تمثل الماضي واستحضاره، ومسارات تُشكل هذا التمثل من الناحية الاجتماعية والسياسية والثقافية» (حبيدة، 2016، ص. 153).

ولما كان تحليل إشكالات التمثل يقع عند ملتقى العلوم الإنسانية والاجتماعية، بدأ التفكير في الذاكرة كموضوع تاريخي وبآليات ومناهج جديدة مع مؤرخي الجيل الثالث من مدرسة الحوليات، وقد قام بذلك بيير نورا، الذي اعتُبِر أولَ مَن تطرق للبعد المنهجي في تناوله للذاكرة الجماعية (اليحياوي، 2018). في مقالته «الذاكرة الجماعية» يقدم نورا مراجعاتٍ سريعةً يصف فيها عملية تطور العلاقة بين الذاكرة التاريخ في الكتابة التاريخية وموقع كل منهما من الآخر، وتكشف فرضيته عن انطلاق الكتابات القديمة بدايةً من الذاكرة إلى التاريخ، ثم إلى حدود القرن العشرين تطورت الكتابة التاريخية بانطلاقها هذه المرة من التاريخ إلى تشكيل الذاكرة الجماعية، ولتصبح بذلك عملية الاستذكار وفقًا لنورا موظفةً لتدوين ذاكرة جماعية تخدم أيديولوجيا معينة، وبالتالي أصبح هدف البحث التاريخي في تلك الفترة تأسيسَ الهوية الجمعية (اليحياوي، 2018).

وهنا يقول: «إن التاريخ يكتب اليوم تحت ضغط الذاكرات الجماعية، من التاريخ الراهن المرتبط بالحدث كما تؤسسه وسائل الإعلام والذاكرة إلى التاريخ العلمي نفسه الخاضع لمصالح الذاكرات الجماعية وفضولها» (نورا، 2015، ص. 88–89).

ولكي تتحول الذاكرة إلى موضوع تاريخي كان لا بد من طلاقهما بشكل حاسم بحسب تعبيره، أي خلق انفصال تام بين التاريخ والذاكرة للحد من ترادف الكلمتين، وتأتي تأكيداته هذه مقتضًى لترسيخ قيام التاريخ الإشكالي على حساب التاريخ السردي،

ولذلك كان لا بد من تحديد إطار منهجي تعمل وفقه الذاكرة (نورا، 2015)، وأولى الخطوات الأساسية في ذلك تقوم على تبني إشكالية معاصرة مفتوحة، بجعل البحث مستقلًّا عن أي توظيف للاستذكار من قبل الأطراف الأيديولوجية، أما الخطوة الثانية فتستند على التخلي عن المقاربة الخطية للزمن، المشبعة بسببيةٍ آلية واستبدالها برؤية أخرى إثنولوجية أو إنثروبولوجية، أما الخطوة الأخيرة فتتمثل بإقصاء زمن الأصول، أي الفترة القديمة أو الوسيطة، ومنح الامتياز للفترة الحديثة لتميزها بوفرة المصادر الكفيلة بالكشف عن تاريخ المجتمعات (اليحياوي، 2018).

إنّ جعْلَ الذاكرة مبحثًا تاريخيًّا يتطلب من المؤرخ كما يرى نورا استنطاقًا جديدًا للممارسة الأسطوغرافية، وتحديد طبيعة الذاكرة وأنماطها. وعلى هذا النحو من معالجة الذاكرات الجماعية يؤكد الأخير على إمكانيتها لتكون أداةً فعالة في البحث التاريخي (نورا، 2015). وعليه يمكن القول: إنّ تصورات نورا تؤسس لعملياتِ تطويرٍ في الممارسة التاريخية تتناسب مع توجهاته لخلق تاريخ إشكالي، وذلك عبر تحديد سلطة التاريخ وحدود الذاكرة التي كانت دائمًا ما تقع تحت سيطرة واستغلال قوًى أيديولوجية توظفها في عملية الكتابة التاريخية.

ثانيًا: منهج الفلسفة التجريبية بين التطبيق والرفض في العلوم الإنسانية: علم التاريخ نموذجًا:

على خلفية نتائج الثورة العلمية لعلوم الطبيعة وبروز المنهج التجريبي العلمي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بدأ الفكر الإنساني يتخذ منحًى جديدًا بعد أنْ عنت له فكرة ارتباط الإنسان كجزء من الطبيعة من تغير عميق في اتجاهاته الفكرية. وبفضل سيادة هذا المبدأ أخذ ينظر للإنسان على أنه أحد المواضيع الأساسية للمعرفة، مهيئًا بذلك أرضيةً مناسبةً لنشأة العلوم الإنسانية (وقيدي، 2011).

وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، قاد فيلسوف الاجتماع أوجست كونت إلى تأصيلِ منهجٍ علميٍّ للعلوم الإنسانية يستند في مرجعيته إلى فلسفةٍ وضعية، حدد

خصائصها على النحو التالي: «إن الخاصية الأساسية للفلسفة الوضعية هي النظر إلى كل الظواهر على أنها خاضعة لقوانين طبيعية ثابتة، اكتشافُها الدقيق وردُّها إلى أقل عدد ممكن هو الهدف من كل جهودنا» (بدوي، 1984، ص. 313).

وانطلاقًا من ذلك يؤسس كونت منهجًا لعلم الاجتماع يقوم على الملاحظة والتجربة والمقارنة معتمدًا على المنهج التاريخي. وهو يؤكد أهمية هذا المنهج بوصفه: «الحياة العلمية الرئيسية للفلسفة الجديدة»، على اعتبار أن دراسة تأريخ المجتمعات تُمكن من فهم قوانين الديناميكا الاجتماعية التي ستساهم في معرفة الاتجاهات التي سيطرت على هذه المجتمعات (بدوي، 1984).

لقد كانت النزعة الوضعية في العلوم الإنسانية، وَبِنَبْذِها التدريجي للخطاب التأملي الميتافيزيقي الدائر حول الإنسان، تؤسس لقطيعة إبستمولوجية مع ميادين مختلفة من المعرفة التقليدية، وقد بدا ذلك أكثر وضوحًا في استثمارها مبادئَ وأسسَ المنهج التجريبي المعتمد في العلوم الطبيعية، الذي ساهم باعتماده على أدوات وتقنيات منهجية كالملاحظة والقياس والتجربة في توسيع إمكانيات الكشف عن العلاقات بين الحوادث والوقائع واستنتاج ظواهرها الناتجة عنها (موسى، 2019).

وقد مثل استلهام النزعة الوضعية في العلوم الإنسانية والمنهج التجريبي في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، تعبيرًا عن الوعي بضرورة مواكبة التقدم المنهجي ومعيارًا لعلمية العلوم الإنسانية (وقيدي، 2011)، خصوصًا في ظل دعوةٍ صادقَ عليها رسميًّا روادُ المنهج التجريبي أمثال بيكون لتطبيق إجراءات منهجية على كل علم (زكريا، 1989).

ومن المهم أن نذكر في هذا المقام أنَّ الفلسفة الوضعية في القرن التاسع عشر جذرت لامتداد أفكارها في القرن العشرين مع بروز الفلسفة الوضعية المنطقية أو ما يعرف بالفلسفة التجريبية، وإن اختلفت الفلسفتان في بعض الرؤى والأطروحات، لكنَّ تشبثها بمقاربة العلوم الطبيعية من خلال تبنيها مبادئ المنهج التجريبي ظلَّ قائمًا كمبدأ أساس لها، ولعل كارل هامبل يمثل بتوجهاته المنهجية في التاريخ أفضلَ نموذج من فلاسفة

الوضعية المنطقية الداعين إلى تطابق منطق التفسير عند كل من التاريخ والعلوم الطبيعية (صبحي، 1994) فقد وضع هامبل بدايةً نموذجين منفصلين من التفسير ثم جمعهما معًا في نموذج واحد؛ وقد أطلق على النموذج الأول اسم نموذج التفسير الاستنتاجي النومولوجي، القائم على الاستنتاج المنطقي من العامِّ إلى الخاص وعلى القوانين العامة، ويفترض هامبل أن هذا النموذج مناسب للعلوم الطبيعية والإنسانية ومنها التاريخ، أما الثاني فهو نموذج التفسير الاستقرائي النمولوجي، القائم على الاستقراء من الخاص إلى العام والمعتمد على قوانين احتمالية أو إحصائية، وقد جمع هامبل النموذجين في نموذج واحد أسماه نموذج القانون الجامع. وفي رؤيته للكتابة التاريخية يقر هامبل أنها تخلو من نماذج كاملة للتفسير، لكنه يعتقد أن التفسير النومولوجي هو الأكثر ملاءمةً للكتابة التاريخية (فرو، 2013).

وإذا جرّنا الحديث عن الفلسفة الوضعية المنطقية فلا بد من استعراضٍ سريع لتصورات كارل بوبر لأنها تخدم المبحث لارتباطها بعلاقة منهج الفلسفة التجريبية وتطبيقه على العلوم الإنسانية وعلمِ التاريخ خاصةً.

الْتمسَ كارل بوبر في البداية حلًّا لمشكلة التمييز بين ما هو علمٌ وبين ما هو غيرُ علم، وانتهى إلى أنّ التكذيب يعد شرطًا أساسيًّا لعلمية النظريات، بحيث لا تستكمل مظاهر علميتها إلا في قدرتها على تفسيرٍ يؤهلها لمستوى التنبؤ، على اعتبار أن التفسير والتنبؤ شرطان أساسيان للعلم، وقد حمل هذه المبادئ والقواعد التي بنى عليها نسقه الإبستمولوجي وحاول تطبيقها على ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، لإيمانه بوحدة المنهج التي تعني أنّ العلومَ طبيعيةً كانت أو إنسانيةً أو اجتماعيةً تستخدم منهجًا واحدًا، فهو يرى أنّ العلوم الإنسانية بدراستها كلَّ ظواهر الإنسان النفسية والتاريخية والسياسية...إلخ قادرةٌ على بناء نظريات تفسيرية تنبُّئية كما هو حال العلوم الطبيعية.

ومن المفيد أنْ نشير إلى أنّ وحدة المنهج كانت أهمَّ مشروع طالبت به الفلسفةُ المنطقية، لكنها طرحته عبر تطبيق المنهج الاستقرائي الوضعي كما هو عند فرانسيس بيكون، في

المقابل اعتقدَ بوبر أنّ المنهج الفرضي الاستنباطي هو المنهج الملائم للتطبيق، فالتفسيرُ في العلوم الطبيعية والإنسانية يتسم بالاستنباطِ لا الاستقراءِ، وهذا ما قد يبدو نقطةَ خلاف أساسية في وجهات النظر بين الطرفين (عبة، 2017).

دفعت فكرة اندماج وحدة المنهج في العلوم الطبيعية والإنسانية عند بوبر لاختيار التاريخ كنموذج للوحدة المنهجية. وانسجامًا مع هذا الموقف وضع خطوات منهجية ومعرفية لتمييزه كعلم. ومن القاعدة المنهجية «التكذيب» حاول فصلَ النظريات التاريخانية الزائفة عن التاريخ، التي لا تنطبق عليها القاعدة السابقة، باعتبارها مبادئ غير واقعية وإن ادعت تفسير كل الأحداث والمراحل التاريخية. ويستند هذا الإجراء على موقفه الرافض للتاريخانية، التي هي «طريقةٌ في معالجة العلوم الاجتماعية تفترض أنّ التنبؤ التاريخي هو غايتها الرئيسية، كما تفترض إمكانية الوصول إلى هذه الغاية بالكشف عن القوانين أو الاتجاهات أو الأنماط أو الإيقاعات التي يسير التطور التاريخي وفقًا لها» (عبة، 2017)، إذ إنه اعتبر التاريخ الإنساني متأثرًا في صيرورته بنمو المعرفة الإنسانية، وما دامت هذه الأخيرة تخضع لقدرات الإنسان العقلية والجسدية المتجددة يستحيل التنبؤ عقليًّا أو عمليًّا بنمو المعارف العلمية وبمستقبل سير التاريخ الإنساني (بوبر، 2003).

نقدُ بوبر للتاريخانية يكشف عن تصوراته لمنهج التاريخ، وهو ينطلق بدايةً من رفض فهم التاريخ أو المعرفة التاريخية على أساس إعادة معايشة المؤرخ للخبرة الماضية، كما نادى كولينجود. وعوضًا عن ذلك يطالب بتحليل الموقف وفقًا لـ «إعادة بناء موقف المشكلة الذي وَجَدَ الشخصُ الفاعلُ فيه نفسَه، وأن نرى كيف شَكَّل تصرفه حلًّا للمشكلة التي تراءت له» (عبة، 2017، ص. 145).

وإذا كان الأمر كذلك فإن بوبر يرغب في إعادة فهم المؤرخ للتاريخ من خلال تحليل الموقف، ويضيف أنّ «المشكلة المحورية التي يحاول المؤرخ حلها هي السؤال: ماذا كانت العناصر المهمة أو الفعالة في الموقف؟ وعلى قدرِ ما يحل هذه المشكلةَ يكون تفهمُه للموقف التاريخي ولشطرٍ من التاريخِ يحاول استيعابه» (بوبر، 2003، ص. 178).

ويدفع بوبر المؤرخ لطرح حجج موضوعية تؤيد تحليله للموقف، ويعتقد أن التزامه بالمنهج الموضوعي «سيفسح المجال أمام المناقشة النقدية لحلولنا المبدئية –لمحاولتنا إعادة بناء الموقف– وعند هذا الحد نجده منهاجًا شديد الاقتراب من المنهج الفعلي للعلوم الطبيعية» (بوبر، 2003، ص. 178). وبهذا المعنى، يؤكد بوبر أنّ وحدة المنهجية بين التاريخ والعلوم الطبيعية تؤسس لإضفاء المنهج الموضوعي وأنْ يُعمل المؤرخ مبادئ النقد والتحليل والتكذيب، وهي سمةُ العلمية عنده (عبة، 2017).

ومِن تعقُّبِ تأثيراتِ الفلسفة التجريبية في أوساط الحقل التاريخي نستطيع القول: إنّ استيعابَ مقتضيات التفكير العلمي الحديث ومسايرة التقدم المنهجي في العلوم الطبيعة يُعَدُّ أولَ خطوةٍ في نطاق عمليات تأسيسِ علمٍ للتاريخ يعلن انفصاله من حيث الموضوع والمنهج عن مفهوم التاريخ وممارساته القديمة. وَمَثَّلَ روادُ المدرسة الوضعية التاريخية أوضحَ انعكاس لملامح النزعة التجريبية في التاريخ، وأفضلُ مَن مثلهم في هذه النزعة هو فون رانكه الذي حرر كتابةَ التاريخ من سلطة التفكير الفلسفي وأسّسَ لكتابةِ التاريخِ كتابةً تقوم على نظامٍ معرفيٍّ تجريبي (سكيربك وغيلجي، 2012).

فقد بدت منهجية النزعة الطبيعية أكثرَ وضوحًا في الدراسات التاريخية خلال القرن العشرين مع ج. بيوري الذي رأى وجوب دراسة وقائع التاريخ دراسةً موضوعيةً كوقائع العلوم الطبيعة، باعتبارها أشياء خارج الذات وبقبولها للتجميع والتصنيف والتفسير كما هو حال أي علم (صبحي، 1994).

أمّا المؤرخُ المعاصرُ أرنولد توينبي فتُمثّل دراستُه المُسَمَّاةُ «بحثٌ في التاريخ» مدى ما بلغه الاتجاه العلمي في دراسة التاريخ، وقد كانت أعمق دلالات النزعة التجريبية في مشروعه البحثي الرغبةَ في التنبؤ بمستقبل الحضارة الغربية ومصيرها بعد الحرب العالمية الأولى، اعتمادًا على ما قدمته دراسته من معلوماتٍ عن تاريخ الحضارات القديمة بوصفها مادة عملية للخبرة، وإعمالاً للمقارنة بين شتى الحضارات على مختلف أزمانها، لذلك ظهرت قوة دراسته في تقديمه مادة تاريخية لم يَطرقها المؤرخون قبله، فضلاً عن تفسيره

عواملَ قيام وانهيار عشرين حضارة سابقة على الحضارة الغربية (صبحي، 1994).

وتدل دراسة توينبي لتاريخ البشرية على انطلاقه من منهجٍ تجريبي يتقاطع فيه مع شكلين آخرين من مناهج كتابة التاريخ وهما: المنهج المقارن والمنهج الاستقرائي، بحيث يتقاطع مع الأول بمقارنته بين تجارب حضارية عديدة عاشها المجتمع البشري، ثم الخروج باستنتاجات مشتركة هي بمثابة تعميمات عملت على تفسير أسباب ونتائج الظواهر الاجتماعية المختلفة. وفي المقابل كان تقاطعه مع المنهج الاستقرائي يتمثل في لجوئه إلى دراسة عينات جزئية ومتفرقة يسجل استنتاجاتها، كلًّا على حدة، ثم يجمعها في كل مركب ليخرج بعد ذلك في صياغةٍ لمجموعة من القواعد والأحكام العامة (مراد، 1996).

وعلى جهةٍ مغايرة من تلك التوجهات، فإنّ وجود أنصار للاتجاهِ غيرِ الطبيعيِّ الرافضِ لوحدة المنهج بين العلوم الطبيعية والإنسانية، يمثل تأكيدًا على أن تطبيق مبادئ المنهج التجريبي على العلوم الإنسانية لا يزال حتى اليوم موضعَ نقاش وجدل كبير، وقد سعى هذا الاتجاه لتفكيك الفكرة القائلة بوحدة المنهج والتشابك بين العلوم الطبيعية والإنسانية بتوجيه حجج واعتراضات تشق طريقها لتوسيع مساحة الخلاف، وذلك انطلاقًا من مبدأ اختلاف طبيعة الموضوع ومنهج البحث بين كل العلوم. ونشير هنا إلى أحدِ أهمِّ أوجهِ هذه الاعتراضات وأكثرِها انتشارًا بين أنصار هذا التوجه:

«الإنسان لا يمكن أن ينتج علمًا معرفيًّا بذاته، لأنه في هذه المعرفة بخلاف غيرها هو الذات والموضوع في آن واحد، وهذا التداخل بين الذات والموضوع يحول دون الإنسان ودون المعرفة الموضوعية لما هو بصدد تحليله، ويؤدي إلى خلط في مستوى التحليل بين ما هو واقع وما هو ينبغي أن يكون في نظر الباحث» (وقيدي، 2011، ص. 117).

وفضلاً عن ذلك، وجد هؤلاء أنَّ إجراءات المنهج التجريبي لا تنطبق على العلوم الإنسانية، فإذا كان هذا المنهج يبدأ بالملاحظة فالفرضية ثم التجريب للوصول إلى قانون، فإن هذه الخطوات لا تتماشى مع خصوصية وطبيعة العلوم الإنسانية، فملاحظة الظواهر بدايةً في المنهج التجريبي تكون مباشرة، في حين أنها غير مباشرة بل متغيرة باستمرار

في العلوم الإنسانية، كما أن التجريب المعتمد على تكرار التجربة غير ممكن أيضًا في العلوم الإنسانية لاستحالة إعادة الحدث، وهذا ما عزز قناعتهم بانفصال هذه العلوم عن المنهج العلمي (عبة، 2017).

وفي ضوء هذا الموقف لم يكن علم التاريخ بعيدًا عن استهداف الاتجاه غير الطبيعي في إقصاءاته عن منهجيات العلوم الطبيعية، وجاء رفض مذهب التجريب في التاريخ لاعتبارات كثيرة أهمُّها أن الحدث التاريخي غيرُ قابل للتكرار، ولتميزه بالفرادة فلن يعاد بذاته في كل عناصره من جديد من حيث الزمان والمكان والظرف، وما ينتج عن عدم قابلية التكرار من استحالة ملاحظة الظاهرة التاريخية بالشكل المباشر يعدُّ في نظر أصحاب هذا التيار حجةً قويةً على عدم قابلية الحدث التاريخي ليكون موضوعَ دراسة علمية تجريبية (وقيدي، 2011).

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن المدرسة التاريخانية التي لا زالت كتيار فكري يستقطب بعض المؤرخين، عبرت عن الرؤية ذاتها برفضها تطبيق منهج العلوم الطبيعية على علوم الإنسان (التيمومي، 2008). ومن موقفهم ضد مدرسة الوضعية التاريخية، وضع أقطاب هذا التيار كفيلهم دلتاي وكروتشي وريمون آرون وهنري مارو وغيرهم تصوراتٍ خاصةً من شأنها أن تُشكل الأساس لنظرية جديدة في التاريخ، ونجد ذلك بدايةً في اعتقادهم قصور إمكانية المؤرخ في تفسير الماضي كما يتحقق الأمر في العلوم الطبيعية، لذا فدور الأخير مختزل على فهم خصوصية كل حدث بفرادته، ويزيد هؤلاء باعتقاد أنّ المنطق الموضوعي للظواهر الاجتماعية خارج حدود ونطاق اهتمامات المؤرخ، وبالتالي فإن أقصى ما يبلغه حدود فهمه هو معنى الفعل البشري.

ولمّا كان هذا التيار يربط تصوراته التاريخية بصفة خاصة بفكرةِ انفصالِ مناهج العلوم الطبيعية والإنسانية، فقد ركز على مسألة تغيير مسلمات المؤرخ الوضعي، وذلك بالتأكيد على أنَّ الحقائقَ التي يتوصل لها المؤرخ باعتماده على الحس دون العقل هي حقائقُ نسبيةٌ في النهاية، أما الموضوعية التي ينشدها المؤرخ الوضعي فغيرُ محققة لصعوبة فصل ذاته

عن الموضوع، فادعاء «الموضوعية الخالصة» التي نادى بها الوضعيون، كما يعتقد هنري مارو، خطرٌ يتطلب من المؤرخ تجنبه، ولذلك نجده يطالب باستبدال هذه المفاهيم وأمثالها بأخرى قابلة للتطبيق على علم التاريخ (التيمومي، 2008).

وقد يكون لمساهمات رواد تيار المدرسة التاريخانية، وتحديدًا وليام دلتاي، دورٌ كبيرٌ في إدخال الهرمنويتيكا أو «تأويل الظاهر» إلى النظرية العامة في شأن الحياة والوجود، لكن الفضل يرجع إلى غادامير بتطويره مبادئ لهرمنويتيكا حديثةٍ سادت في كثيرٍ من مناهج ومعرفيات التاريخ والعلوم الإنسانية بشكل عام، وتستند رؤية الأخير لتأسيس هرمنويتيكية جديدة للتاريخ على اعتبارِ الأعمالِ التاريخية جزءًا متأصلاً في ثقافة الإنسان وإرثه، فهو يبادلها التأثر والتأثير، ولذلك وجد غادامير صعوبةً في خلقِ نتاجٍ محايدٍ خالٍ من تعلق قيم المؤرخ السائدة في عصره كما هو وضع البحوث العلمية، وعليه جاء حكمه على علمية العمل التاريخي من خلال معايير الهرمنويتيكيين الأوائل الذين ادعوا أنّ قدرتَهم على الوصول إلى الموضوعية محكومةٌ بالفشل، وقد يكون المقصد هنا هرمنويتيكية رانكه الذي دعا كما سبق أن بينا إلى عرض المؤرخ لأحداثه التاريخية كما حصلت في الماضي دون تدخلٍ من نزعاته الذاتية أو مشاعره، فالعمل التاريخي لا يصل وفقًا لغادامير إلا عبر أنساق تأويلية معقدة ومتغيرة، لذلك اعتبره كسائر العلوم الإنسانية غيرَ قادر على الوصول لمستوى موضوعية العلوم الطبيعية (فرو، 2013).

ويرتبطُ موقفُ غادامير الرافض تطبيقَ المنهج التجريبي والاستقرائي الذي لا يسمح بتحديد تجربة العالم الاجتماعي والتاريخ وفهم كلية جوهر هذه التجربة، بتصوراته عن المعرفة التاريخية، ويعتقد أنّ هدفها الحقيقي يكمن في فهمها لا في تفسيرها، ويؤكد ذلك بقوله: «هدفها الحقيقي –حتى وإن استعملنا معارف عامة– هو «فهم» ظاهرة تاريخية في خصوصيتها ووحدتها. ما يهم المعرفة التاريخية ليس هو معرفة كيف أن الناس والأمم والدول يتطورون عمومًا، وإنما كيف أن هذا الإنسان، هذه الأمة، هذه الدولة قد أصبحت على ما هي عليه الآن: كيف تم كل هذا وكيف وصل لهذا الحد» (غادامير، 2006، ص. 155–156).

وقد سعى غادامير في كتابه الحقيقة والمنهج إلى خلق موقع لتصوراته عن تجربته التأويلية المعنية بالحقيقة والمعرفة، التي يؤكد من خلالها أنها ليست منهاجيةً للعلوم الإنسانية بقدر ما هي محاولة فهم حقيقة العلوم الإنسانية، ولهذا اعتبرَ أنَّ الظاهرة التأويلية –وليس المنهج العلمي– قادرة على توفير بحثٍ معمق في ظاهرة فهم شرعية الحقيقة (بويدغاغن، 2017). وقد نلمس من ذلك الموقف تطورًا كبيرًا لاتجاهٍ يعود بالعلوم الإنسانية إلى علاقة تاريخية أصيلة مع الأدب والثقافة والأعراف، ومن هذا المنطلق ركّزَ غادامير على اللغة واعتبرها طبيعة الإنسان الثانية التي يفهم من خلالها كلَّ ثقافةٍ مُعبر عنها لغويًّا ومزودة بإرثٍ تاريخي (فرو، 2013).

لقد كانت اللغةُ الأرضيةَ المشتركة التي جمعت بين تصورات غادامير والمؤرخ ميشيل فوكو الذي ارتبط اسمه في مدرسة ما بعد البنيوية، فقد انطلق منظوره الفلسفي من أن اللغة هي مفتاح الفهم الأساسي للتجربة الإنسانية في الحاضر والماضي والمستقبل، وقد تحرى من خلال هذا المنظور رصدَ علاقة الكلمة بالعالم الواقعي، متجاوزًا بذلك الفلسفةَ الغربية الباحثة عن المعرفة الموضوعية ووجود ذات عارفة مستقلة عن وسطها الثقافي والسياسي والاجتماعي، وقد تولد من هذا التوجه موقفه من التاريخ التقليدي، الذي سعى وفقًا لفوكو عبثًا ومن دون جدوى إلى كشف تسلسل عقلاني وموضوعي للأحداث التاريخية، وهو التوجه الذي بني على فكرة الحقيقة التاريخية الإمبريقية الساذجة كنتاج من مخلفات القرن التاسع عشر، فبناءُ الماضي التاريخي بحسب الأخير لا يقوم إلا بواسطة عمليات تأويلية من صنع خيالات المؤرخ، وهو هنا لا يستثني نتاجه التاريخي الذي يصفه بالأدب الخيالي، لكنه في المقابل لا يستبعد أنْ يؤدي هذا النوعُ من الأدب وظيفة تحمل في طياتها الصدق (فرو، 2013).

ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن يلغي فوكو أهمية المصادر التاريخية كمرجعية أولية لكتابة التاريخ، فقد اتضح من كتابة نتاجه استخدامه موادَّ أرشيفية مصدرية، لكنْ كان هدفُه الأساسي من تلك الدعوة تأكيدَ أهمية دراسة الأسس اللغوية أو التعبيرات السردية عند المؤرخين وفحص الممارسة الخطابية التي قدمت في شكلها اللغوي أساسًا

للمعرفة (فرو، 2013).

هذا، وقد دفعت توقعات فوكو ببروز حقبة معرفية جديدة مع بداية القرن الواحد والعشرين إلى تبني المؤرخين مفهومًا جديدًا للتاريخ قائمًا على استحضار العلاقة الأصيلة مع الأدب واللغة (فرو، 2013).

ثالثًا: تفنيد المؤرخين لأطروحات ما بعد الحداثة:

الدعوة لإمبريقية جديدة:

لا يمكن فهمُ التطورات التي حصلت للمنهج التاريخي في فترة ما بعد الحداثة إلا في ضوء الصراع الذي دار بين المدرسة الوضعية التاريخية القديمة، بتوجهاتها المؤمنة بوصول المؤرخ لمعرفة أحداث الماضي، وبين المدرسة المشككة النسبية، بإقصاءاتها لقدرة المؤرخ على تقديم معرفة تاريخية لماضٍ حقيقي. وقد فرضت الرؤية الفلسفية الأخيرة بانتقاداتها لقدرات المؤرخ حاجةَ المؤرخين إلى تطوير تصورات مناسبة من أجل المحافظة على مكتسبات المؤرخ المهنية والعلمية، وقد قادت معالجتهم من داخل أطر المدرسة الوضعية التاريخة القديمة إلى تأسيس مقاربة جديدة تتلاءم مع مقتضيات فترة ما بعد الحداثة، وأسفرت النتيجة عن ظهور مسارات جديدة للتيارات التاريخية اتخذت مسميات عديدة تتناسب مع توجهات هذه التيارات من مثل التاريخ التام أو الصحيح، والإمبريقية الجديدة، والنظرية النقدية لصحة الواقع التاريخي، ونظرية الواقعية العلمية (فرو، 2013).

ولعلنا هنا نقدم نموذجًا من مؤرخي فترة ما بعد الحداثة، اعتُبِرَ أحد أهم المدافعين عن منهجية الكتابة التاريخية كما وضعتها تصورات رانكه: جيوفري إلتون هو أحد المتشبثين بمفهوم التاريخ الحرفي وأكثرهم صرامة في تأكيد الصفات المميزة العلمية لمنهج البحث التاريخي، وقد كرس كتابه «ممارسة التاريخ» للدفاع عن التجربة العملية للمؤرخين، حيث ارتكزت جل تصوراته على مهنية البحث والكتابة التاريخية المعتمدة على تمحيص المادة التاريخية ونقدها، ومن هذا المنطلق أبعد إلتون نفسه عن التنظير الفلسفي منفصلاً بذلك

عن اهتمامات الفلسفة بقضايا واقعية المعرفة التاريخية أو حتى طبيعة التفكير التاريخي، زاعمًا أنها كانت سببًا وعائقًا كبيرًا لعملية الكتابة التاريخية وممارستها (Skinner، 1997).

تبنى إلتون قوالبَ نمطية مشتقة من مبادئ المدرسة الوضعية التاريخية القديمة، وذلك عندما شدد على أن منهجية "التاريخ التام" أو "الصحيح" منهجية ثابتة. وفيه تكون المصادر التاريخية هي صاحبة الامتياز والسلطة العليا ولا تعلوها أي سلطةٍ بشريةً كانت أم سماوية، وقد يفسر تحيزه للأصول استنادًا على موقفه الرافض لتماثل مستوى الكتابة التاريخية التي يفترض فيها نقل واقع تاريخي حقيقي من الماضي مع الرواية الأدبية التي تنسج نصوص مادتها من الخيال (فرو، 2013).

ويطرح إلتون عند هذه النقطة مسألةَ احترافية المؤرخ وطريقة تعامله مع الأدلة التاريخية، التي تتضمن تأكيد الوصول إلى حقيقة كل حدث تاريخي والإحاطة بظروفه من كل الجوانب، فيما إذا طبق الأخير مبادئ النقد المناسبة (Skinner، 1997). وقد انطوى على ذلك تقديم إلتون نصائح للمؤرخين المحترفين يتوجب عليهم استعمالها عند تعاملهم مع المصادر والأصول التي يعتبرها أساسًا للكتابة التاريخية، وهي:

– الابتعاد عن الأسئلة التي تتناسب مع أجوبتهم المسبقة عن أي حدث، وهو ما سيضمن لهم عدم انحيازهم في التعامل مع مصادرهم وعدم تبني وجهة نظر تاريخية مسبقة.

– فصل المؤرخ عند دراسته للماضي المفاهيم والقيم التي تعطى له من خلال المصادر عن تلك القائمة في الوقت الحاضر.

– انفتاح فكر المؤرخ وقبوله بإعادة النظر لما سُبِقَ طرحُه (فرو، 2013).

ويتضح من ذلك أنَّ التوجه الأساسي عند إلتون يكمن في ضرورة تقديم المؤرخ الأدلةَ التاريخية بطريقةٍ تجريبية إمبريقية بعيدة عن أي تدخل لذاتية المؤرخ في اختيار الحقائق، حيث يزعم –وهو نوع من الاعتراف– بوجود شيءٍ من التحيز والذاتية في بعض الكتابات التاريخية، وهي نتاج لقيام بعض المؤرخين بتفسير وانتقاء قرائن وأدلة معينة تتطابق

مع أطروحاتهم، وهذا على ما يبدو هو ما شجع إلتون على تبني مبدأ «الصدفة المحظوظة» أو ما يطلق عليه الفلاسفة «السرنديبية»، إذ يعتقد أن هذا المبدأ يصاحب المؤرخ المحترف أثناء بحثه عن الأحداث التاريخية لفهم الماضي كما حصل، إذ تكشف له الصدفة حقائقَ تاريخية غير متوقعة (فرو، 2013).

وتُبرز علاقة المؤرخ بأدلته التاريخية رؤية إلتون الخاصة بالتاريخ، وهي رؤية تأخذ في حسبانها حدود المعرفة التاريخية، التي يؤكد أنها ليست معرفة مؤكدة مطلقة، فالتاريخ ليس علمًا له قوانين عامة، على اعتبار أن أحداثه غير مكرورة أو متوقعة. وفي المقابل، هو لا يفترض أن يكون أدبٌ يفسر الماضي بالخيال، فالتاريخ بحسب إلتون منهجٌ له قواعدُ خاصة تتحكم فيه (فرو، 2013). ويوجّه إلتون في دفاعه عن رؤيته السابقة للتاريخ هجومًا شرسًا على التفكيكيين المشككين في سلطة المصادر التاريخية مثل ميشيل فوكو، كما يطول الهجوم فلاسفةَ الألمان الهرمنويتيكيين (Skinner، 1997) باعتبارهم يروجون لكتابةٍ أدبية للتاريخ، وهو الأمر الذي يرفضه إلتون (فرو، 2013).

ومما له دلالةٌ أنّ موقفَ إلتون وغيره من المؤرخين من أصحاب هذا التوجه بإصرارهم على تبني مناهج وقواعد جديدة متنوعةٍ تنسجم مع سياق توجهاتهم لتحقيق رؤية واقعية علمية للتاريخ –يقود لتأقلم التاريخ مع المفهوم الجديد للعلم. ويمكن القول: إنّ جذور هذه المحاولات تعود إلى ما أحدثته تصورات وأفكار فرانسيس بيكون على التفكير التاريخي، التي انطوت على رؤية جديدة للمعرفة التاريخية وتوجهاتٍ مبكرة لتطوير نوع من المقاربة المنهجية بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، وقد ساهمت إلى حد بعيد في إزالة عوائق منهجية ومهدت في وقت لاحق لظهور تداخل بين الدراسات التاريخية مع بقية أفرع العلوم والمعارف أو ما يعرف الآن بـ «الدراسات البينية». ومهما يكن من أمر، فإن هذه التوجهات غير المألوفة في الفكر التاريخي قد دَفعت بيكون إلى تبني فكرة توظيف التاريخ في الممارسة والاستخدام، وبالتالي تأكيده الموقعَ المادي لنتاج المعرفة التاريخية.

الخاتمة

لقد بدا واضحًا مدى تأثر علم التاريخ بالفلسفة التجريبية، وقد ظهر ذلك بشكله الجلي مع سعي المؤرخين لجعل التاريخ علمًا يستند على منهجٍ وطرقِ بحث، وتوظيفهم اتجاهات هذه الفلسفة لصنع خطوط جديدة في الفكر التاريخي، وقد حظيتْ آراءُ فرانسيس بيكون النموذجِ المثاليِّ لفلاسفة التجريبية باهتمام عدد من المؤرخين استنادًا على ما قدمه هذا الفيلسوف في هذا المجال لكونه من جانبٍ مدرسةً فكرية خاصة ومتفردة، ومن جانب آخر لتميز تصوراته وآرائه في الحقل التاريخي. وقد كشفت نتائج الدراسة عن المشترك ما بين فلسفة بيكون وعلم التاريخ، وتأثير الأولى العميق بما أجرته من تشكيلات وتحولات فكرية على قضايا التاريخ المعرفية والمنهجية. ولعلنا نرصد هذه الجوانب في النقاط التالية:

من خلال نظرية التاريخ الإنساني وفعل الكتابة التاريخية، ظهرت عند بيكون دلالات لمفهوم التاريخ، كانت وإلى حدٍّ بعيد منسجمةً مع أطروحاته العلمية، فباعتبار أن المعرفة مكتشفة، فإن التاريخ أيضًا بالنسبة له مكتشف، وعلى هذه الحالة فدلالة مفهوم التاريخ الإنساني عند بيكون تشير إلى أنه معرفة قادرة على كشف أفعال ومنجزات الإنسان.

ركز بيكون خلال ممارسته للكتابة التاريخية على استحضار ماضي الإنسان، لتعبر منجزاته وتجاربه عن الواقع التاريخي، وقد مثل تركيزه على علاقة التحولات الكبرى بأهم القوى الدافعة لها أساسًا لفهم قوانين التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولهذا فقد طرح بيكون توجهًا أكد فيه ارتباط مسار أو حركة التاريخ بالتقدم الإنساني، وهو ما يشكل من هذه الزاوية تأكيدًا على وجود نزعة إنسانية لديه تؤمن بمكانة الإنسان وإمكانياته في صنع التاريخ.

بالرغم من أن بيكون لم يقدم خطوات محددة لمنهج البحث التاريخي، إلا أن آراءه النظرية طرحت افتراضات تشير إلى وجود تداخل في قضايا منهجية وأنماط شكلية مشتركة بين منهجي البحث التاريخي والتجريبي الاستقرائي. يعزز ذلك حضورُ مؤثرات العلم التجريبي في ممارسة بيكون لفعل الكتابة التاريخية، التي ظهرت في تطبيق أساسيات

البحث التاريخي من حيث الاستناد على الملاحظة وجمع الأدلة ووزنها وإخضاعها للنقد والتحليل والتفسير، ليَخرج بعد ذلك نتاجُه التاريخي بمادةٍ كانت نتاجًا لطرائق تقنية ومنطقية.

انطلاقًا من توجهاته الفكرية، اهتم بيكون بطبيعة التاريخ بقسميه الطبيعي والإنساني وبقضايا المعرفة التاريخية ومدى مصداقيتها وموضوعيتها، وقد انطوى على ذلك ظهور نزعة نقدية تجاه التاريخ بعد أن فُصل عن الأسطورة وأقصي من الخيال والتعليلات أو الأسباب الغيبية. وعلى هذا النحو يمكننا القول: إن بيكون أثناء عمليات التحقيق مع التاريخ طرح توجهًا حدد تعامله مع الأحداث التاريخية وطبيعة تفسيرها، وقد شهد اقترانًا على نحوٍ وثيقٍ وملموسٍ بالواقع.

أسهمت الخطوات المنهجية التي اعتمدها بيكون لبناء معرفة تجريبية موضوعية في تأسيس المدرسة الوضعية أو الواقعية لمنهجٍ تاريخيٍّ يماثل في خطواته العلمية منهج بيكون التجريبي، وقد بدا المؤرخ أكثر استيعابًا للنزعة الطبيعية وأكثر استعدادًا لتقليص الفجوة بين علم التاريخ والعلوم التجريبية. وتمثل أوضح ملامح هذا التوجه من خلال استعارة بيكون لقواعد وأصول البحث الخاصة بمنهج العلوم الطبيعية، القائمة على التجربة وبناء المبادئ واعتبارها أدوات مهمة لمنهج علم التاريخ، بل وأساس لبناء معرفة تاريخية موضوعية.

شاركت تصورات بيكون الفلسفية للتاريخ والطبيعة في ترسيخ أسسٍ للفلسفة التجريبية وظهور تيار جديد من الفلاسفة تبنى فكرة اقتراب العلوم الإنسانية بشكل عام من العلوم الطبيعية.

عكس الفكر التاريخي لبيكون صورةً عن الوعي التاريخي لمجتمعه والقوى الأيديولجية والثقافية التي وضعت تصورها وتفسيرها للتاريخ ورسمت منهجه وطرائقه وحددت القضايا المفترض طرحها.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

أحمد، قيس هادي. (1980). نظرية العلم عند فرانسيس بيكون، مطبعة المعارف.

أبو السعود، عطيات محمد. (2010). فلسفة التاريخ عند جامبا تيستا فيكو (ط2). التنوير.

أبو شوك، أحمد. (2017). المنهج التكاملي لدراسة التاريخ: الرؤى والأطروحات. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 35 (138)، 11–39.

بدوي، عبد الرحمن. (1981). النقد التاريخي (ط4). وكالة المطبوعات. الكويت.

بدوي، عبد الرحمن. (1984). الفلسفة الوضعية. في موسوعة الفلسفة (الجزء 2). المؤسسة العربية للدراسات والنشر (ص313).

برودويل، فرناند. (2015). من التاريخ السردي إلى التاريخ الإشكالي، حبيدة، محمد (مترجم- محرر)، الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية- التاريخ والذاكرة- تاريخ العقليات (ص42–69). أفريقيا الشرق.

بوبر، كارل. (2003). أسطورة الإطار: في دفاع عن العلم والعقلانية (مارك أ. نوترنو، محرر، يمنى طريف الخولي، مترجم). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

بوخريسة، بوبكر. (2013). مذاهب الفكر الأساسية في العلوم الإنسانية. دار الأمان.

بويدغاغن، نادية. موقف غادامير من العلوم الإنسانية، زيتوني، الشريف (محرر)، إبستيمولوجيا العلوم الإنسانية في الفكر العربي والفكر الغربي المعاصر (ص151–194). مركز دراسات الوحدة العربية.

بيكون، فرانسيس (2013). الأورجانون الجديد: إرشادات صادقة في تفسير الطبيعة. (عادل مصطفى، مترجم) رؤية للنشر والتوزيع.

بيكون، فرانسيس. (2016) الأورغانون الجديد أو الوسيلة الجديدة لاكتساب المعرفة. (ليزا جاردن، مايكل سيلفرون، محرر– منذر محمود محمد، مترجم) دار الفرقد.

التيمومي، الهادي. (2008). نظريات المعرفة التاريخية وفلسفات التاريخ في العالم الغربي في النصف الثاني من القرن العشرين. المجمع التونسي للعلوم والآداب–بيت الحكمة.

التيمومي، الهادي. (2013). المدارس التاريخية الحديثة. دار التنوير.

جبار، سعيد (2013). من السردية إلى التخيلية: بحث في بعض الأنساق الدلالية في السرد العربي. دار الأمان.

الجابري، علي حسين. (2005). فلسفة التاريخ والحضارة في الفكر العربي: دراسة عقلانية نقدية. دار الكتاب الثقافي.

الجابري، محمد (2014). مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي (ط8). مركز دراسات الوحدة العربية.

حبيدة، محمد. (2016). بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات (ط2). دار الأمان.

الخراط، محمد. (2013). تأويل التاريخ العربي عند بعض المفكرين المغاربة المعاصرين، المركز الثقافي العربي.

الخولي، يمنى طريف. (2009). فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول– الحصاد– الآفاق المستقبلية. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

دوس، فرانسوا. (2009). التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد. (محمد الطاهر المنصوري، مترجم) المنظمة العربية للترجمة. (العمل الأصلي نشر عام 1987).

ديورانت، ول. (2014). قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي (فتح الله المشعشع، مترجم) مكتبة المعارف.

ذنون، عبد الواحد. (2004). أصول البحث التاريخي. دار المدار الإسلامي.

راكيتوف، أناتولي. (1989). المعرفة التاريخية (حنا عبود، مترجم). دار دمشق.

ريوس، مايكل. (2010). تشارلز داروين. (فتح الله الشيخ، مترجم) المركز القومي للترجمة. (العمل الأصلي نشر عام 2008).

ريكور، بول. (2009). الذاكرة، التاريخ، النسيان (جورج زيناتي، مترجم). دار الكتاب الجديد المتحدة. (العمل الأصلي نشر عام 2000).

روبرتس، جينيفر تي. (2014). هيرودوت: مقدمة قصيرة جدًّا (خالد غريب، مترجم) مؤسسة هنداوي. (العمل الأصلي نشر عام 2011).

روزنثال، فرانز. (د.ت). علم التاريخ عند المسلمين (صالح أحمد العلي، مترجم). مؤسسة الرسالة.

روكي، منير. (2016، سبتمبر) مفهوم الزمن في المدارس التاريخية الحديثة: مدرسة الحوليات نموذجًا. دورية كان التاريخية.

https://kan.journals.ekb.eg/article_117753.html

زكريا، فؤاد. (1989). التفكير العلمي (ط3). ذات السلاسل.

زيرافا، ميشيل. (1985). الرواية والأسطورة (صبحي حديدي، مترجم) دار الحوار للنشر.

ستروس، كلود ليفي. (1990). الإناسة البنيانية– الأنثروبولوجيا البنيوية. (حسن قبيسي، مترجم القسم الثاني) مركز الإنماء القومي.

سكيربك، غنار، غيلجي، نلز. (2012). تاريخ الفكر الغربي: من اليونان القديمة إلى القرن العشرين. (حيدر حاج إسماعيل، مترجم) المنظمة العربية للترجمة. (العمل الأصلي نشر عام 2001).

سواح، فراس. (2000). مغامرة العقل الأولى: دراسة في الأسطورة: سورية وبلاد الرافدين (ط12) دار علاء الدين.

شوبنهاور، آرتور (2017). العالم إرادةً وتمثلاً. (سعيد توفيق، مترجم؛ المجلد 1، الجزء 1) المركز القومي للترجمة.

الصباغ، ليلى. (1998). دراسة في منهجية البحث التاريخي. جامعة دمشق.

صبحي، أحمد. (1994). في فلسفة التاريخ. دار النهضة العربية.

عباس، إحسان. (1996). فن السيرة. دار الشروق.

عبد الحميد، حسن. (86 – 1987). أوهام المنهجية: دراسة في كتاب مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. دار العروبة.

العروي، عبد الله. (2012). مفهوم التاريخ: المفاهيم والأصول (الجزء 2) المركز الثقافي العربي.

العطار، أحمد. (2017). إبستمولوجيا التاريخ ومدرسة الحوليات. مجلة الكلمة.

http://kalema.net/home/article/view/1126

عبة، رشيدة، (2017). كارل بوبر والعلوم الإنسانية: بين الوحدة والتعددية المنهجية. زيتوني، الشريف (محرر)، إبستيمولوجيا العلوم الإنسانية في الفكر العربي والفكر الغربي المعاصر (ص131–150). مركز دراسات الوحدة العربية.

غادامير، هانس غيورغ. (2006). فلسفة التأويل: الأصول، المبادئ، الأهداف (ط2). (محمد شوقي الزين، مترجم) منشورات الاختلاف– المركز الثقافي العربي.

فرو، قيس ماضي. (2013). المعرفة التاريخية في الغرب: مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

فيرنان، جان بيير. (2001). الكون والآلهة والناس: حكايات التأسيس الإغريقية. (محمد وليد الحافظ، مترجم) الأهالي للطباعة والنشر.

قاسم، عبده قاسم. (2000). تطور منهج البحث في الدراسات التاريخية. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

قاسم، عبده قاسم. (2007). بين الأدب والتاريخ. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

قاسم، عبده قاسم. (2013). قراءة التاريخ: تطور الفكر والمنهج. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

كاسيرر، أرنست. (1997). في المعرفة التاريخية (أحمد حمدي، مترجم) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

كوبلستون، فريدريك. (2013). تاريخ الفلسفة من أوكام إلى سوريز (إمام عبد الفتاح إمام وآخرون، مترجم؛ المجلد 3). المركز القومي للترجمة.

كوثراني، وجيه. (2013). تاريخ التأريخ: اتجاهات– مدارس– مناهج (ط2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

كولنجوود، ر.ج. (1961). فكرة التاريخ. (محمد بكير خليل، مترجم) لجنة التأليف والترجمة والنشر.

كانادين، ديفيد. (2006). ما التاريخ الآن. (قاسم عبده قاسم، مترجم) المجلس الأعلى للثقافة. (العمل الأصلي نشر عام 2002).

كونزمان، بيتر، بوركارد، فرانز بيتر. (2012). فلسفة التاريخ. في أطلس الفلسفة (جورج كتورة، مترجم). المكتبة الشرقية (ص13).

لوغوف، جاك. (2007). التاريخ الجديد. (محمد المنصوري، مترجم) المنظمة العربية للترجمة. (العمل الأصلي نشر عام 1978).

لوغوف، جاك. (2017). التاريخ والذاكرة. (جمال شحيد، مترجم) المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات. (العمل الأصلي نشر عام 1988).

مراد، محمد. (1996). المدارس التاريخية الكبرى: دراسة نظرية في مناهج البحث وفلسفة التاريخ. دار ومكتبة الهلال.

مصطفى، شاكر. (1981). الأسطورة. في قاموس الأنثروبولوجيا الاجتماعية. مطبعة جامعة الكويت (ص659).

موسى، سرير. (2019). إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية بين النموذج الوضعي والنموذج التأويلي.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/110946

مونتسكيو. (2013). تأملات في تاريخ الرومان: أسباب النهوض والانحطاط (ط2). (عبد الله العروي، مترجم) المركز الثقافي العربي.

ناتول، أ. د. (2012). محاكاة جديدة: شكسبير وتمثله للواقع (أحمد الشعلان، مترجم). بيت الحكمة.

النجار، جميل موسى. (2011). دراسات في فلسفة التاريخ النقدية. مكتبة مدبولي.

النجار، جميل موسى. (2011). فلسفة التاريخ. مكتبة مدبولي.

النشار، مصطفى. (1995). نظرية المعرفة عند أرسطو (ط3). دار المعارف.

نورا، بيير. (2015). الذاكرة الجماعية. حبيدة، محمد (محرر– مترجم)، الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية– التاريخ والذاكرة– تاريخ العقليات (ص85–91). أفريقيا الشرق.

هورس، جوزف. (1986). قيمة التاريخ (ط3). (نسيم نصر، مترجم) منشورات عويدات.

هيرودوت. (2001). تاريخ هيرودوت. (عبد الإله الملاح، مترجم) المجمع الثقافي.

هيلي، باتريك. (2008). صور المعرفة: مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة (نور الدين شيخ عبيد، مترجم). المنظمة العربية للترجمة. (العمل الأصلي نشر عام 2005).

وقيدي، محمد. (2011). العلوم الإنسانية والإيديولوجية (ط3). دار الكتب العلمية.

إلياده، ميرتشيا. (2007). البحث عن التاريخ والمعنى في الدين. (سعود المولى، مترجم) المنظمة العربية. (العمل الأصلي نشر عام 1969).

ويدجري، آلبان. ج. (1972). التاريخ وكيف يفسرونه: من كنفوشيوس إلى تونبي (عبد العزيز توفيق جاويد، مترجم). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ياسين اليحياوي. (2018، يناير). الذاكرة الجمعية موضوعًا للبحث التاريخي: دراسة في نماذج مختارة من مؤرخي الجيل الثالث لمدرسة الحوليات. أسطور للدراسات التاريخية.

https://ostour.dohainstitute.org/ar/issue007/Pages/art06.aspx

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1 .Bacon ,Francis .(2000) .*The Advancement of Learning ,Edited with Introduction ,Notes and commentary* (edit by Michael KIERNAN). Oxford University Press.

2. Bacon, Francis. (2007). *The History of the Reign of King Henry VII*, Hesperus Press Limited.

3. Dean, Leonard. F. (1941) *Francis Bacons Theory of Civil History-writing* (Vol. 8, No 3). The Johns Hopkins University Press.

4. Fritze, Roland H, Elton, Geoffrey& Sutton, Walter. (1991). *HISTORICAL DICTIONARY OF TUDOR ENGLAND 1485-1603*. Greenwood Press.

5. Fussner, F. Smith. (2010). *The Historical Revolution, English Historical Writing and Thought 1580-1640, Routledge Revivals*.

6. Skinner, Quentin. (1997). *Sir Geoffrey Elton and the Practice of History*. Jstor. https://www.jstor.org/stable/3679282

7.Toynbee, ARNOLD. J. *A STUDY OF HISTORY*, Oxford University Press.

8.Walsh, W.H. (1960). *PHILOSOPHY OF HISTORY, An INTRODUCTION*. HARPER TORCHBOOKS.

9. WORMALD, B.H.G. (1993). *Francis Bacon, History politics and science,1561-1626*, Cambridge University Press.

Abstract

Purpose: The continuing preoccupation of the contemporary intellectual arena with investigating the emergence of historical thought, and its development, which carries reflections of the human presence activity in its interaction with its medium and time, pushes to monitor the developments that history has witnessed on the cognitive and methodological levels, This study aims to trace these developments to determine the monitoring and analyse the scientific controversy surrounding history, understand it, and interpret it, through the stages of the development of this debate by its transition to the new levels in the historical thought, according to the contributions of scientific, philosophical and literary trends, that have re-positioned history in human knowledge. Sample and Data: The study provides Francis Bacon as an example, the founder of the experimental trend of science, where the study seeks through the historical, analytical and critical method, to shed light on the important historical contributions, sspecially those that take position by their syncretism with the product of his philosophical and scientific idea, emphasizing the importance of what is left by Francis Bacon's cognitive consciousness and thought in the formation of historical thought , and in the presence of his strong influence on the methodology of history science and the consequent new vision of historical knowledge. Value: It contributes to the existence of an approach between the human and natural sciences, and thus paves the way for a cognitive integration, and the unfamiliar trends prompt the confirmation of the physical location of the product of historical knowledge.

Keywords: *history, historical knowledge, Francis Bacon, empiricism, contemporary historical schools.*

The Auther:

Hessa Falleh Shafi Al-Ajmi

- Master's degree in Modern and Contemporary History -Kuwait University- 2009.
- Teacher Assistant - Kuwait University- Art Collage- History Department.

Publications:

Research:

1- A Critical Reading in " KUWAIT AND HER NEIGHBOURS" By, H.R.P. Dickson (1956)- Annals of the Arts and Social Sciences, Kuwait University, Volum 37,2017.

Doi 10.34120/0757-044-628-001
Monograph (628)

The History and the Historical Knowledge in Experimental Philosophy Thought Francis Bacon as a Model

Hessa Faleh AL-Ajmi
Department of History-Faculty of Arts
Kuwait University

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi**
  Editor - in - Chief
  Department of Information Studies
  Kuwait University
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Bahrain University - Bahrain
  Visiting Prof. Sociology and Social Service Department - Kuwait University
- **Prof. Numan M. Jubran**
  Irbid University - Jordan
  Visiting Prof. History Department - Kuwait University
- **Prof. Adnan Y. Alotoum**
  Psycology Department - Yarmouk University - Jordan
- **Prof. Mashael Al-Hamly**
  English Department and Literature
  Kuwait University
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
- **Dr. Asad H. AL-Saleh**
  Arabic Department
  Indiana University - USA
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager

Advisory Board

- **Prof. Basil Hatim**
  American University
  Sharjah - United Arab Emirates
- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological Association - American University- Beirut
- **Prof. Mona Baker**
  Manchester University
  United Kingdom
- **Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri**
  Department of Arabic Language and Literature -Mohammed V University
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of Strategic Studies - United Kingdom

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES, SOCIAL SCIENCES & LITERATURE

Volume 44, 2023

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

The History and the Historical Knowledge in Experimental Philosophy Thought Francis Bacon as a Model

Hessa Faleh AL-Ajmi
Department of History-Faculty of Arts
Kuwait University

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 628 - Volume 44

A.H / September 2023 1445